بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني
(دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية)

إعدادالطالب

هيثم يوسف عويضة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر

قدمت الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج إدارة السياسة الاقتصادية ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية.

نابلس/فلسطين

١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني
(دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية)

إعداد الطالب:

هيثم يوسف محمد عويضة

إشراف:

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٣ / ٦ /٢٠٠٣م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:		(التوقيع)
أ.د. عبدالفتاح أبو شكر	مشرفاً رئيساً	....
د. سمير عبد الله	ممتحناً خارجياً	....
د.عزيز دويك	عضواً	....
د.محمود أبو الرب	عضواً	....

الاهداء

إلى روح والدي .

إلى امي وخالتي .

إلى اخوتي هاشم وهاني وزوجاتهم وابنائهم ساره ويوسف .

إليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع .

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر من الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر لتفضلة بالأشراف على هذه الرسالة ، فلقد كان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته اكبر الأثر في اخراج هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر من الدكتور عزيز دويك والدكتور سمير عبدللة والدكتور محمود ابو الرب، لقبولهم مناقشة الرسالة وتحمل أعباء قراءتها.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	خ
الملخص باللغة العربية	د
الفصل الأول : الإطار العام ومنهجية الدراسة	
١-١ الاطار العام	٢
١-١-١ المقدمة	٢
٢-١-١ اهمية الدراسة	٤
٣-١-١ أهداف الدراسة	٤
٤-١-١ مشكلة الدراسة	٥
٥-١-١ فرضيات الدراسة	٥
٢-١ منهجية الدراسة	٦
١-٢-١ مجتمع الدراسة	٦
٢-٢-١ اساليب جمع البيانات	٦
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	
١-٢ الاطار النظري	٨
١-١-٢ مفهوم الخصخصة	٨
٢-١-٢ تاريخ الخصخصة	٩
٣-١-٢اساليب الخصخصة	١٠
٤-١-٢ أراء المؤيدين والمعارضين	١١
٥-١-٢ دوافع الخصخصة(ضغوط الخصخصة)	١٣
٦-١-٢ مشاكل ومحددات الخصخصة	١٤
٢-٢ الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول في الخصخصة	١٤
١-٢-٢ الأردن	١٤

٢-٢-٢ مصر	١٨
٣-٢-٢ تونس	٢١
٤-٢-٢ بريطانيا	٢١
٥-٢-٢ الدراسات السابقة	٢٤
١-٥-٢-٢ الدراسات العربية	٢٤
٢-٥-٢-٢ الدراسات الاجنبية	٢٧
٣-٥-٢-٢ ملخص نتائج الدراسات السابقة	٣٠
الفصل الثالث : الخصخصة في فلسطين (الدوافع والأهداف)	
١-٣ المقدمة	٣٢
٢-٣القطاع العام الفلسطيني	٣٢
٣-٣أشكال الملكية في المؤسسات الفلسطينية	٣٤
٤-٣الدوافع لانتهاج الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني	٣٥
٥-٣مشاكل تطبيق الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني	٣٧
٦-٣أبرز الشركات التي تم خصخصتها والمرشحة للخصخصة	٤٣
١-٦-٣ شركة الاتصالات الفلسطينية(قطاع الاتصالات)	٤٣
٢-٦-٣ قطاع الطاقة	٥٠
٣-٦-٣ سوق فلسطين للأوراق المالية	٥٤
٤-٦-٣ المدن والمناطق الصناعية	٥٩
٥-٦-٣ مطار غزة	٦٢
٦-٦-٣ ميناء غزة	٦٣
٧-٦-٣ قطاع المياه	٦٥
٨-٦-٣الشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني	٧٠
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	
١-٤ النتائج	٨٣
٢-٤ التوصيات	٨٦
هوامش الفصل الأول	٨٩
هوامش الفصل الثاني	٨٩
هوامش الفصل الثالث	٩٦
المصادر والمراجع	١٠٧

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
١	القوى وراء التخاصية (ضغوطها)	١٣
٢	المساهمة الأجنبية في المشروعات المصرية	١٨
٣	اجمالي عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع (مصر)	١٩
٤	تطور برنامج خصخصة الشركات (مصر)	٢٠
٥	الشركات البريطانية التي تم خصخصتها وتاريخ الخصخصة	٢٢
٦	المنشآت العاملة في عام ١٩٩٨	٣٤
٧	الرواتب والاجور بمليون دولار	٣٨
٨	خسائر الاقتصاد الفلسطيني المقدرة	٤١
٩	الخسائر المباشرة وغير المباشرة المقدرة	٤٢
١٠	عدد الموظفين في في قطاع الاتصالات	٤٤
١١	مؤشرات التطور لشركة الاتصالات الفلسطينية عام ١٩٩٨	٤٧
١٢	المؤشرات المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية عام ١٩٩٨	٤٧
١٣	مؤشرات التطور لشركة الاتصالات الفلسطينية عام ٢٠٠٠	٤٨
١٤	المؤشرات المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية عام ٢٠٠٠	٤٩
١٥	المناطق الفلسطينية والمناطق المزودة بالطاقة الكهربائية	٥٠
١٦	التوزيع النسبي للاسر حسب المصدر الرئيسي للكهرباء للسكن ومنطقة التوزيع عام ١٩٩٩	٥١
١٧	ملـيكة الاســهم للشركة من قبل حملة الاسهم المؤسسين ، شركة غزة لتوليد الكهرباء	٥٣
١٨	عدد فرص العمل المتوقعة في حالة التشغيل الكامل للمناطق الصناعية في كل من غزة وجنين ونابلس	٦١
١٩	الاستهلاك المنزلي من المياه والاحتياجات المتوقعة في عام ٢٠٠١	٦٦
٢٠	توزيع الابار حسب المنطقة في الضفة الغربية	٦٧
٢١	المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه	٦٩
٢٢	استثمارات السلطة الفلسطينية المدرجة في صندوق الاستثمار	٧١

قائمة الاشكال

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
١	الزيادة في الطاقة الاستيعابية خلال العام ١٩٩٧	٤٥
٢	نمو عدد الخطوط العاملة	٤٦
٣	نسب التداول ١٩٩٩ –٢٠٠٣ سوق فلسطين للاوراق المالية	٥٦
٤	القيمة السوقية للشركات المدرجة بالدولار الفترة كانون ثاني ١٩٩٩ الى شباط ٢٠٠٣، سوق فلسطين للاوراق المالية	٥٧
٥	مقارنة نشاط التداول لشهر شباط ٢٠٠٢و٢٠٠٣ ، سوق فلسطين للاوراق المالية	٥٧
٦	احصائيات القطاعات للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية شباط ٢٠٠٣	٥٨

الملخص

الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني
(دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية)

إعداد

هيثم يوسف عويضة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح ابو شكر

هدفت هذة الدراسة للتعرف الى العوامل التي تدفعنا للجوء الى الخصخصة ، والأهداف المتوخاة من تطبيقها من النواحي المالية والإدارية والاجتماعية والقانونية في المؤسسات الفلسطينية، وكذلك للتعرف الى المعوقات التي تواجهها ، ومن المتوقع أن تواجه آلية تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية(مجموعة المعوقات) ، زد على ذلك التعرف الى أهم الإيجابيات والسلبيات في عملية الخصخصة في هذه المؤسسات. وتطبق الخصخصة على شركة الاتصالات الفلسطينية ،وقطاع الطاقة الفلسطيني ، وسوق فلسطين للأوراق المالية ، والمدن والمناطق الصناعية الفلسطينية ،ومطار وميناء غزة الدوليين ، وقطاع المياه ، والشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني .

وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن الخصخصة تحقق أهدافها الاقتصادية والإدارية والمالية من زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات العامة ، ومن تحسين وضع الحكومة المالي وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات الخدمة، ومن الناحية الإداريه تنمية القوى البشرية، ومن الناحية المالية في خفض العجز في ميزان المدفوعات ، وخفض حجم الانفاق العام والمساعدة في منح الاستقلال المالي للمؤسسات العامة، وتساعده في تخفيض الدين العام. ولاتحقق الخصخصة أهدافها الاجتماعية من تحقيق الرفاه الاجتماعي، وخفض معدلات البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة في التوزيع.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات منها ،توفير بيئة سياسية وقانونية واقتصادية مستقرة تتصف بحرية المبادرة الاقتصادية وسيادة القانون وحماية الملكية الفردية ، وتطوير الأسواق المالية باعتبارها اداة رقابية مهمة على أداء المؤسسات ، والتدرج والانتقائية في إتمام سياسات

تطبـــيق الخصخصــــة ،وتشـــكيل هيـــئة مستقلة للخصخصة لديها الصلاحيات الواسعة ولدى أعضــــائها الخـــبرة والاســـتقلالية ، والقيام بتحديد الايجابيات والسلبيات لحالات الخصخصة واجـــراء دراســــات ومقارنـــات لتجارب الدول العربية التي انتهجت سياسية الخصخصة في اقتصادياتها.

الفصل الاول
الاطار العام ومنهجية الدراسة

١-١ الإطار العام :-

١-١-١ المقدمة.

١-١-٢ أهمية الدراسة.

١-١-٣ أهداف الدراسة.

١-١-٤ مشكلة الدراسة.

١-١-٥ فرضيات الدراسة.

١-٢ منهجية الدراسة :-

٢-١-١ مجتمع الدراسة.

٢-١-٢ أساليب جمع البيانات.

الفصل الأول

١-١الإطار العام

١-١-١المقدمة :

يشهد العالم منذ أواخر السبعينات اهتماما متزايدا بالخصخصة على المستويين الفكري والعلمي. فعلى الصعيد النظري ، تزايدت الأدبيات التي تعالج موضوع الخصخصة وأهميتها في رفع كفاءة استغلال الموارد بوجه عام ، وتسهيل عملية التنمية بوجه خاص ، وانتقلت من مـــرحلة تـــبرير الخصخصة في أواخر السبعينات الى توضيح كيفية تنفيذها ، والتغلب على المعوقات التي تعترض طريق نجاحها في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات [١] .

وتظهـــر بيانات البنك الدولي للعام ٢٠٠٠ أن دول العالم الثالث النامية والمتقدمة – علـــى حد سواء – تسير بوتيرة متسارعة نحو الخصخصة ، فقد طبقت برامج واسعة في كل مـــن بريطانيا واليابان ، وهي دول صناعية ، كما طبقت في أصغر الاقتصاديات حجما مثل نيوزلـــندا وشيلي[٢]، وطبقا لتلك البيانات أصبحت الخصخصة تحظى بشكل متزايد بشعبية في الدول النامية في السنوات الأخيرة ، وزاد عدد الدول التي قامت بتطبيق الخصخصة في العالم مـــن ١٢ دولـــة في العام ١٩٨٨ الى اكثر من ٨٠ دولة في العام ١٩٩٥.وبغض النظر عن العقائد السياسية ، ومستوى التقدم الاقتصادي ، والتطور التكنولوجي ، ووفرة الموارد الأولية والبشـــرية والطبيعية ، أصبحت أهم البنود التي يتبناها البنك وصندوق النقد الدوليان كاحدى المعالجات للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ، خاصة مشكلة المديونية [٣].

وتهدف الخصخصة بشكل اساسي الى إعادة تنظيم النشاطات في القطاع العام . تعتبر الخصخصـــة مـــن الوســـائل الفعالة والمتبعة في رفع مستوى الاداء وتحسينه في المؤسسات الحكومـــية ، وهـــي – ايضـــا – مفيدة للمؤسسات التي تبقى ملكيتها للقطاع العام . وبما ان الخصخصة تعمل على تقليل حجم المؤسسات في القطاع العام ،فان هذا يجعل الحكومة تركز جهودهـــا على جملة من الاهداف للمؤسسات التي لا تزال في اطار مسؤوليتها ،والعمل على اعادة هيكليتها واصلاحها من أجل تقديم خدماتها بطريقة ناجعة [٤].

ومـــنذ ان ظهـــرت الخصخصة كآلية تحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة ، اثـــارت جـــدلاً واســـعاً بين الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض ، وأيا كانت حجج المؤيدين او

المعارضـــين فـــإن اســـتقراء الواقع يؤكد وجود العديد من القوى والضغوط التي دفعت العالم للجوء الى الخصخصة كأسلوب لادارة المنشآت الاقتصادية(٥).

وتحـــاول هـــذه الدراســـة تعمـــيق فهم قضايا الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني ، والتعرف الى الاهداف والدوافع التي تدعونا الى تطبيق الخصخصة عن طريق دراسة الواقع الـــنظري للخصخصـــة ، والاســـتفادة من تجارب الدول الاخرى ، الصناعية منها والنامية، والـــتعرف الـــى اشكاليات التطبيق ،والخروج بمرتكزات اساسية للشكل الذي ينبغي ان تأخذه الخصخصـــة في هذا الاقتصاد ، لتساهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية.وفي هذا الإطار ســـيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ، يتناول الفصل الأول الإطار العام ومنهجية الدراسة ،ويتناول الفصل الثاني الإطار النظري وتجارب الدول الأخرى والدراسات السابقة ، ويتناول الفصـــل الثالـــث واقـــع الخصخصـــة في فلسطين (الأهداف والمعوقات والشركات المطبقة للخصخصة والمرشحة للتطبيق) ويتناول الفصل الرابع ، النتائج والتوصيات ، بما يؤمل منه أن يحقق الفائدة للدارسين وصانعي القرار على حدا سواء.

١-١-٢أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الاستراتيجية التي تبوأتها موضوعات الخصخصة في اقتصاديات العالم خلال العشرين سنة الماضية ،لما لها من دور فعال لاعادة هيكلية اقتصاديات الدول لتتماشى مع اقتصاديات السوق الحر ، بإعتبارها ركناً اساسياً من اركان التحرر الاقتصادي الذي تطالب به المؤسسات الدولية ، وقد لجأت الكثير من دول العالم الى خصخصة اقتصادياتها استجابة لمطالب تلك المؤسسات ، دون دراسة عميقة للموضوع ، وعليه يمكن تلخيص أهمية الدراسة على النحو الآتي :

١-موضوع الدراسة جديد في فلسطين والدراسة نفسها تندرج ضمن قليل من الدراسات الفلسطينية تحاول البحث في اساليب تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية.

٢-محدودية الدراسات السابقة وتركيزها على الجانب النظري ، مما يجعل هذه الدراسة اساساً لمتخذي القرار الاقتصادي في هذا المجال.

٣-هناك مجموعة من المشكلات التي واجهت تطبيق الخصخصة في اقتصاديات الدول المختلفة من الناحية الاقتصادية ،من ركود اقتصادي ، وانخفاض حجم التمويل ، وقلة المستثمرين، ومن الناحية المالية ، من تواضع اداء سوق الاوراق المالية وندرة الخبراء والعاملين في هذا المجال، ومن الناحية الاجتماعية ، اعاقة جماعات الضغط المستفيدة من الوضع الحالي ،ومن الناحية القانونية من عدم وجود التشريعات الملائمة لنشوء بيئة الخصخصة في مسارها الصحيح ، ودون معوقات .

كما تستمد الدراسة على المستوى المحلي الى توجه السلطة الفلسطينية الى اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في مجال التنمية ، وتملك المشاريع العامة التي اسستها الدولة او شاركت في تاسسيها وادارتها .

١-١-٣ أهداف الدراسة:

<u>تتلخص اهداف الدراسة في النقاط الآتية:</u>

١-تحديد العوامل التي تدفعنا للجوء الى الخصخصة وتطبيقها في المؤسسات الفلسطينية، والتعرف إلى افضل الاساليب المقترحة .

٢-التعرف إلى المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق في المؤسسات الفلسطينية.

٣-التعرف إلى مخرجات عملية تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية بشقّيها الايجابي والسلبي.

٤-الاخذ بالاتجاهات والدروس المستفادة من تجارب الدول الاخرى في عملية الخصخصة.

٥-الخــروج بنتائج وتوصيات نرجو ان تكون ذات قيمة وفائدة للدارسين والباحثين ومتخذي القرار الاقتصادي.

١-١-٤مشكلة الدراسة:-

ستحاول هذه الدراسة الاجابة عن التساؤلات الآتية :

١- ما هي أهم وجهات النظر المتعلقة بعملية الخصخصة ، المؤيدين والمعارضين للفكرة.

٢- ما هي أهم الدروس المستفادة من تجارب الدول الاخرى .

٣- ماهــي أهــم الدوافــع والاهــداف التــي تدعو المؤسسات الفلسطينية للدخول في عملية الخصخصة.

٤- ماهــي أهــم المعوقــات التــي يمكــن ان تواجه المؤسسات الفلسطينية في آلية تطبيق الخصخصة.

٥- مــا هــي أهم الإيجابيات المحتملة المترتبة على عملية تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية.

١-١- ٥ فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

١- هــناك درجــة عالية من الموافقة على وجود معوقات قانونية ومالية وادارية واقتصادية تواجه تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية .

٢- هــناك درجــة عالــية مــن الموافقة على وجود العديد من الدوافع والاهداف التي تدعو المؤسسات الفلسطينية للخصخصة .

٣- الاثــار الايجابــية المــتوقعة لخصخصة المؤسسات الفلسطينية أكثر من الاثار السلبية المتوقعة لها .

٢-١منهجية الدراسة:

٢-١-١مجتمع الدراسة :

تمـــثل مجتمع الدراسة في الشركات التي تم خصخصتها وتلك القابلة للخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني. ومن هذه الشركات :

١- شركة الاتصالات الفلسطينية .

٢- قطاع الطاقة والمياة .

٣- سوق فلسطين للاوراق المالية .

٤- مطار غزة الدولي .

٥- ميناء غزة .

٦- المدن والمناطق الصناعية .

٧- الشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار.

٢-١-٢أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات في هذه الدراسة من مصدرين :

١ - مصادر أولية :

المقابلات الميدانية لاطراف العلاقة في المؤسسات الفلسطينية المختلفة.

٢- مصادر ثانوية :

معلومـــات جاهـــزة ومـــتوفرة في المكتبات ،من كتب ودوريات ومقالات تدور حول موضـــوع الدراسة ،ومن خلال المقارنة والتحليل لبعض التجارب الخاصة بعدد من الدول في هذا المجال ، لاستقراء البيانات والاحصاءات والنشرات المتعلقة بالموضوع .

الفصل الثانـي
الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١الإطار النظري .

٢-١-١مفهوم الخصخصة .

٢-١-٢تاريخ الخصخصة .

٢-١-٣أساليب الخصخصة " طرق التحويل – أساليب التحويل" .

٢-١-٤آراء المؤيدين والمعارضين .

٢-١-٥دوافع الخصخصة .

٢-١-٦المشكلات والمحددات .

٢-٢الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول في الخصخصة :-

٢-٢-١الأردن .

٢-٢-٢مصر .

٢-٢-٣تونس .

٢-٢-٤بريطانيا .

٢-٢-٥الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢الإطار النظري:

١-١-٢مفهوم الخصخصة:

أصبح مصطلح الخصخصة من المصطلحات الهامة على الساحة الاقتصادية العالمية، بعـد تصـاعد الدعوة في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص ، نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة . وقد عانـت من هذه الحالة الدول الصناعية معاناة شديدة ، وكانت بريطانية من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ [١] .

وتسـتهدف عملـية الخصخصـة تحريـر الكثـير مـن الموارد التي كانت تستخدم المشـروعات العامة بصورة غير فعالة ، مما يحقق فوائد أكثر للمستهلك بشكل خاص [٢] . والتأثـير في السياسية الاقتصادية في المنظور البعيد بشكل عام [٣] . وتعتبر الخصخصة من الوسائل الفعالة والمتبعة في رفع الاداء وتحسينه في المؤسسات الحكومية ، وهي ايضا مفيدة للمؤسسـات التـي تبقى ملكيتها للقطاع العام [٤] . ويتوقف نجاح الخصخصة على شروطها، وعلى آليات تحقيق إدارتها [٥] . ولا يجوز الحكم على سياسة الخصخصة (باعتبارها صناعية غربـية) على أنها باطلة تماماً ، ولا ينبغي الإقبال عليها كما تم الاقبال على الاشتراكية ، بل ينبغي النظر إليها بتمعن [٦] .

وتعرف الخصخصة بالمفهوم البسيط : تحويل الملكية العامة (كليا أو جزئيا) للقطاع الخاص [٧] ، أي أن قيام الحكومة ببيع ملكيتها العامة للشركات مباشرة للمؤسسات الخاصة ، أو أن تتوقف عن إمداد خدمة مباشرة ، وتكليف القطاع الخاص لتسليم تلك الخدمة [٨] . ويجب أن تنظم عملية التحويل بشكل مناسب للشروط الاقتصادية والسياسية للبلد [٩] . ويجب ان تتم الخصخصـة بطـريقة تـؤدي الى تطور المؤسسات الحكومية ، وتزيد من فعاليتها ونشاطها لتحقيق ما يحتاجه الاقتصاد من النمو [١٠] ،وقد عرف فؤاد علاء الدين الخصخصة على أنها بيع المؤسسة المملوكة من الحكومة للقطاع الخاص ، وهذا ما هو إلا جزء من المفهوم الكلي والـذي يعـرف الخصخصة بأنها عملية تغير اقتصادي شاملة ، وان تغير الملكية ما هو إلا وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية [١١] .

وفي ظل الجدل حول التعريفات المعاصرة المتعددة التي طرحت لهذا المصطلح والتي تـتفاوت فـي دقتها وشمولها، يمكننا اعتماد تعريف عملي ، وهو ان الخصخصة هي العملية التـي يتم بموجبها نقل ملكية وادارة المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية إلى القطـاع الخـاص ، رغـبة فـي تحقيق مجموعة من الأهداف ، وذلك بالإضافة إلي إجراء الإصلاحات القانونية والاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف [١٢] .
الخصخصـة عبارة عن نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص بأحد الأساليب المتعارف عليها ، ويجب ان تتناسب مع ظروف الاقتصاد ، والشركة المراد تخصيصها بشكل خاص.

٢-١-٢تاريخ الخصخصة :

يعـود إحياء مصطلح الخصخصة (Privatization) الىأواخر السبعينات واوائل الثمانينات ، وكان أول استخدام له في القاموس عام ١٩٨٣ [١٣] ، أما جوهر فكرة الخصخصة فقـد تطـرق إليها كل من ابن خلدون في القرن الرابع عشر و آدم سميث في منتصف القرن الثامن عشر ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم للعام ١٩٩١، إلى ان ابن خلدون يذكـر فـي مقدمته ان : " النشاط التجاري من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه، ومدمر لأيردات الضرائب ... ويحول دون دخول المتنافسين أسعار الموارد والمنتجات مما قد يؤدي إلـى الانهيار المالي لكثير من الأعمال التجارية " [١٤] .ومعنى هذا في مصطلحاتنا المعاصرة ان القطاع الخاص بتركيزه على تعظيم الربح يسهم في ارضاء المستهلكين وفي تطوير تقنيات الانتاج الحديثة ، ورفع كفاءة الانتاج وتقليل التكاليف.

وقـد ظهـرت أول عملية خصخصة في العالم بمعنى قيام شركة خاصة بخدمة عامة كانـت تضـطلع بها مؤسسة حكومية ،عندما سمحت بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمـال الـنظافة لشوارع المدينة عام ١٦٧٦ ، أما استخدام سياسات الخصخصة كسياسية اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول ، فقد بدأ في السبعينات من القرن العشرين [١٥] .

وكان توجه الدول الغربية لتبني سياسات اقتصادية جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي في العـام ١٩٨٠ معتمدة على السوق الحرة، من خلال اعادة هيكلية المؤسسات المملوكة للقطاع العـام وتحويلهـا للقطـاع الخـاص ، وهذا ما تم تبينه لاحقا من المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين[١٦].

٣-١-٢أساليب الخصخصة :

لـــيس هـــناك طريقة واحدة أو طريقتان للتحول من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة، بل ان هناك العديد من هذه الطرق ، ويعتمد اتباع الدولة واختيارها لطريقة أو اكثر من طرق الخصخصة لعدة اعتبارات أهمها:

١-حجم الأموال المطلوبة لشراء المؤسسة ، ودرجة تطور أسواق المال .

٢-القدرة الإدارية والفنية للمشتري ، وخبرته في مجال عمل المؤسسة.

٣-حجـــم القطاع الخاص المحلي ، ودرجة الحساسية لسيطرة القطاع الأجنبي على المؤسسة المحلـــية [١٧] . فـــيما يلـــي أهم الطرق المتبعة لتحويل الملكية العامة للمؤسسات الى القطاع الخاص :

١-**البيع الكلي:** يتم انهاء الملكية للمؤسسة التابعة للقطاع العام بعدة طرق تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة . ويتم اختيار الطريقة التي تحقق المصلحة العامة ، حيث يضمن ذلك توسيع لقاعدة الملكية لاكبر عدد ممكن من المشترين، مما يخلق مجموعة جديدة من المهتمين بالنشاط الاقتصادي والانتاجي ،ويتم ذلك عن طريق استدراج العروض ، أو البيع في المزاد العلني ، أو عن طريق السوق المالية ، أو البيع بالتراضي[١٨].

٢-**البـــيع الجزئـــي:** يـــتم تقســـيم المنشآت العامة إلى أقسام أو أجزاء ، ويتم بيع جزء من اسهمها،أو حصة منها كخطوة تمهيدية نحو نقل ملكيتها للقطاع الخاص بشكل كامل، وقد يكون الغرض -احيانا- اقامة قطاع مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص . ويأخذ البيع الجزئي طـــابع المـــرحلة الانتقالية للخصخصة من خلال احتفاظ الدولة بجزء من الاسهم ، أو باسهم خاصـــة (الاســـهم الذهبـــية) للمحافظـــة علـــى امكانـــية التدخل في مجلس الادارة ،وتوجيه الاستثمارات ، أو الرقابة على عمل المنشأة بعد تخصيصها[١٩].

٣-**بـــيع المؤسسة العامة للعاملين فيها:** يعتبر اتباع هذه الطريقة محاولة من الدولة لضمان نوع من التعاون بين العمال والإدارة ، ولضمان مشاركتهم بسبب الإحساس بالمصلحة العامة [٢٠].

٤-**الهبة:** هنا يتم تقديم المشروع هدية إلى أطراف آخرين يمكن ان يهتموا به بصورة افضل مـــن الدولـــة ، مثل تقديم المشروع هبة إلى الموظفين أو العملاء أو الجمهور أو المديرين أو خلـــيط مـــن هـــذه الأطراف . ويجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة باستخدام الهبة كأســـلوب للخصخصـــة ، وهـــو استعداد من تمنح لهم الشركة ان يتحملوا الديون الرأسمالية للشركة ومشاكلها [٢١].

٥-التصــفية: تقوم الحكومة بتصفية المؤسسات العامة التي يثبت عدم صلاحيتها للاستمرار لعــدم توافــر جــدوى اقتصادية منها ، ولاستمرار عملها بخسائر لا يتوقع ان يتحسن الأمر مستقبلاً ، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى إخراج المشروع من مجال الأعمال .

٦-التوكــيل أو الــتفويض(عقود الإدارة والتأجير): العقود أو عقود الإدارة والتشغيل عقود تــبرمها الحكومة أو الجهة العامة مع المؤسسات والأفراد المحليين أو الاجانب لادارة المنشأة العامة لقاء أجور محددة أو بنسبة من العائدات أو حصة من راس مال المنشاة، والشكل الأخر من التوكيل أو التفويض يطلق علية (التأجير لقاء رسوم أو أجور محددة) من قبل الدولة نظير اســتثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص،وفي بعض الحالات تأخذ عملية التأجير طــابع التأجــير التحويلــي أو الامتياز الذي يتيح للمستثمر الإدارة أو استثمار المشروع لمدة زمنية محددة تعود ملكيته بعد ذلك للدولة[٢٢].

٤-١-٢<u>آراء المؤيدين والمعارضين للخصخصة :</u>

للخصخصــة جوانــب إيجابــية كثيرة ، ولها في الوقت نفسه سلبيات ينبغي تجنبها ، وتعكس فكرة نقل الملكية العامة إلى الخاصة آمالا مختلفة لدى المروجين لها ، فهم يرون في نقــل الملكــية العامة إلى الخاصة وسيلة لزيادة الانتاج وتحسين الجودة وخفض كلفة الوحدة المنــتجة وكبح نمو الأنفاق العام ،وتوفير السيولة اللازمة لسداد الديون الحكومية [٢٣]،ويميل أنصــار الخصخصــة إلى ماينظمة هذا التحول من التركيز على المبادرة الخاصة والأسواق الخاصــة باعتــبارها افضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، والمساهمة في خفــض العجز في موازنة الدولة ، وتخفيض عبء الضرائب وعبء التضخم على الجمهور [٢٤]، ويضــيف أنصار الخصخصة أنها تؤدي إلى نشر ملكية الأسهم بين قطاعات كبيرة من صغار المدخرين والمستثمرين ، مما يحقق عدالة اجتماعية اكبر، واستقراراً اقتصادياً افضل، بخاصــة وأنّ عنصراً رئيسيا من عناصر عملية تحويل الملكية إلى القطاع الخاص يتمثل في امتلاك العاملين لاسهم الشركات العامة التي يعملون فيها [٢٥].

وتعكس فكرة نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تشاؤماً وحذراً شديدين للمعارضين لها ، حيث يؤكدون على عدم الكفاءة،فهم يرون في نقل الملكية آثارا سلبية تكمن في تقليص التشغيل وانتشار الفقر . وبعبارة أدق ، فإن نقل الملكية من أسباب البطالة الناتجة عن تقليص فرص العمل في الحكومة ، زد على ذلك عدد العاملين الذين سيتم الاستغناء عنهم وتسريحهم من المشروعات الخاصة [٢٦] ،ويذهب آخرون إلى ابعد من ذلك الى ضياع حقوق الــتعاقد والضــمان الاجتماعي والصحي الناتج عن بيع المؤسسة بشكل رخيص[٢٧]، ويضيف

المعارضـــون ان هــنالك معارضة من قبل مفكري شرائح الدخل المختلفة لعملية التخصيص لاســـباب عديدة أهمها ، أن آلية السوق لا تصيب في عملها الا القادرين على الأخذ والعطاء، اما هؤلاء الذي هم – الضعفاء اقتصادياً بحجم عمرهم كالمسنين أو المتقاعدين أو بحكم نوعهم كالنســـاء والأولاد أو بحكم عدم تلقيهم التدريب الكافي كالعاطلين عن العمل أو المتعطلين أو بحكم اضطرارهم لتلقي العلم كالتلاميذ والطلاب – فإن آلية السوق تتجاوزهم في التوزيع(٢٨) .

ويرتكــز المعارضـــون علـــى الفشل الذي ألت إلية بعض تجارب برامج الخصخصة المطبقة في بعض الدول مثل الباكستان والبرازيل حيث تاكد عدم التوافق بين التسيير الخاص لراس المال وهدف الفعالية الاجتماعية والاقتصادية في ظروف الانسحاب الكلي للدولة(٢٩).

٥-١-٢دوافع الخصخصة(ضغوط الخصخصة):

هنالك عدة ضغوط (دوافع) تكمن خلف عملية الخصخصة الأمر الذي دعا الحكومات إلى تبني سياسات الخصخصة في اقتصادياتها المختلفة ، وهذه الضغوط أما اجتماعية أو اقتصادية أو مالية أو سياسية ويمكن تلخيصها كما يلي [٣٠]:

جدول رقم (١)

القوى وراء الخصخصة

أنواع القوى المؤثرة في التخاصية	أهدافها	تعليل وجودها (الحجج والبراهين التي تؤيد وجودها)
دوافع عملية	أيجاد حكومات افضل	إذا نفـذت بحـرص فإنها تؤدي إلى تقديم خدمات اكثر اقتصادا للنفقات.
دوافع ايدلوجية(سياسية)	التقليل من دور الحكومة	حجـم الحكومـة كبير جدا وجودها بهذا الشـكل يهـدد الديمقراطـية، وقراراتها قرارات سياسية .
دوافع تجارية(مالية)	أيجاد عمل اكثر	تشكل النفقات جزء كبير من اقتصاد الدولة ويجـب توجية قدر اكبر من النفقات نحو المؤسسات الخاصة (القطاع الخاص)حيث يسـتطيع ادارة المشـاريع بشـكل افضل واكثر كفاءة.
دوافع شعبية(اجتماعية)	ايجاد مجتمع افضل	يجـب ان يكون لدى الافراد مجال اوسع للاختـيار فيما يتعلق بالخدمات .. ويجب مـنح الافراد القدرة على تحديد حاجاتهم العامـة وانشـاء مجتمع اكثر ترابطا من خلال الاعتماد على الاسرة ،الحي بدلا من الاعتماد على الهياكل البيروقراطية.

المصـدر: ي.س.سـافس (١٩٨٩)،التخاصـية المفـتاح لحكومة افضل ،ترجمة سارة ابو الرب،الجامعة الاردنية.عمان،ص ١٤.

٥-١-٢مشاكل ومحددات الخصخصة:

يواجـــه أي تغـــير مهمـــا كان شكله معارضة ،لذلك من المهم التعرف على المحددات والمشاكل التي تواجة برامج الخصخصة عند التطبيق من المعارضة البيرقراطية والسياسية، اضـــافة إلـــى المشاكل التي تتعلق بسياسة بيع الاسهم وتوزيعها وتسعيرها عند بيع ممتلكات الدولة والمشاكل القانونية عند القيام ببعض الترتيبات الجديدة ، وتنتج هذه المشاكل والمحددات بشكل جزئي من مفهوم الخصخصة نفسة،ومن الاخفاق في تلبية الشروط الاساسية للنجاح [٣١] ، ويمكن تلخيص المشاكل والمحددات على النحو التالي :

١-تردي أوضاع القطاع العام من الناحيتين التقنية والإدارية [٣٢].

٢-مشاكل سياسية ، ناتجة عن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية.

٣-مشـــاكل اجتماعـــية ،ناتجـــة عن تحديد شخصية من تؤول إليهم ملكية المشروعات العامة المباعة . فقد تنشأ المعارضة اذا كان من المنتظر أن تقع مشروعات الدولة في يد اقلية عرقية غير مرغوب فيها .

٤-مشـــاكل اقتصـــادية،ناتجة عن إعادة تقويم الأصول الثابتة للمصانع حسب الأسعار القائمة تلـــيها مشاكل تحديد الصيغ القانونية المراد اتباعها لاعادة هيكلية القطاع العام ومن ثم تحديد أسعار الأسهم[٣٣].

٥-ضـــعف الأجهـــزة الرقابـــية التي لها صفة الاستقلال ، والتي تضطلع بمهمة الرقابة على المشـــروعات المحولـــة إلـــى القطاع الخاص، وبخاصة الاسعار التي تفرضها على جمهور المواطنين المتلقين للسلع أو الخدمات التي تقوم هذه المشروعات بتوفيرها .

٥-جمـــود الإطـــار القانوني الذي تعمل فيه المشروعات الخاصة ،علاوة على جمود القوانين التي تحكم تعيين العمالة وفصلها بصفة خاصة [٣٤].

٦-ارتفاع درجة الحماية ودعم موارد الاقتراض وتثبيت الأجور والأسعار.

٢-٢الدراسات السابقة، وتجارب بعض الدول في الخصخصة:

١-٢-٢الخصخصة في الأردن:

لقـــد شهد الأردن عملية إصلاح اقتصادي واسعة ، هدفت إلى تجاوز الاختلالات التي عـــانى منها الاقتصاد الوطني، وإلى دمج هذا الاقتصاد بالاقتصاد العالمي وأحداث مزيدٍ من الانفتاح الاقتصادي ، وصولاً لإيجاد بيئة استثمارية ملائمة ومناخ استثمار ملائم . ووفق هذا التوجه فقد قامت الحكومة بخطوات هامة، كان من أهمها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي .

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالخصخصـــة وهي احدى الخطوات الهامة على صعيد الاصلاح والانفـــتاح الاقتصادي، فقد بدأت الحكومة في العام ١٩٩٧ بتنفيذ برنامج طموح للخصخصة يهـــدف بالدرجة الاولى لاعطاء دور اكبر للمشروعات الخاصة ، وتحسين الانتاجية ، وجذب المـــزيد مـــن الاستثمارات المحلية والاجنبية وتحفيزها وإلى تحفيز وتنشيط سوق رأس المال المحلـــي[٣٥] . ولتنظـــيم عملية الخصخصة في الاردن قامت الحكومة بإنشاء وحدة خاصة في رئاســـة الـــوزراء فـــي شـــهر تمـــوز مـــن العـــام ١٩٩٧ حيـــث سميت بالوحدة التنفيذية للخصخصـــة.وبهدف توفير الاطار التشريعي الملائم فقد تم خلال عام ٢٠٠٠ إصدار قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠،حيث وفر القواعد اللازمة لاضفاء الشفافية والوضوح على اجراءات تنفيذ عمليات الخصخصة ضمن آليات تخضع لرقابة حكومية[٣٦].

دوافع الخصخصة واهدافها في الاقتصاد الاردني :

تتلخص الدوافع التي دعت الحكومة الاردنية إلى تبني سياسة الخصخصة بالآتي :

١-تحقيق النمو الاقتصادي والحد من شأفة الفقر[٣٧].

٢-تـــزايد أزمـــة المديونية الخارجية الاردنية ، مما نتج عنه زيادة العجز في الميزانية نظراً لمحدودية الموارد الاقتصادية للاردن ، وحاجته إلى التمويل اللازم للمشروعات التنموية التي تبنتها[٣٨].

٣-التدني المتواصل في اداء المشروعات العامة وتدهور اوضاعها ومستوى خدمتها.

٤-تفـــاقم الـــتحديات امـــام الاقتصـــاد الاردني ، وتتمثل في تحديات تكنولوجية ومعلوماتية وتضـــاؤل قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار ، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ، ومجاراة القطاع الخاص المحلي والاجنبي في العملية الإنتاجية[٣٩].

إنّ الأوضـــاع الاقتصادية السيئة التي يعيشها الاردن من كساد اقتصادي، وعجز في ميزان المدفوعات دفع صانعي القرار الاقتصادي إلى انتهاج برامج الخصخصة لتحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

١-رفـــع كفـــاءة المشـــروعات ، وتحسين الإنتاجية ، والقدرة التنافسية من خلال تفعيل قوى السوق ، وإزالة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية[٤٠].

٢-العمـــل علـــى تحســـين وضع الحكومة المالي . اذا يعتبر عجز الموازنة العامة من ابرز الاخـــتلالات الهيكلـــية التـــي تؤثـــر فـــي الاقتصاد الاردني . وكذلك رفع كفاءة وفعاليه هذه المؤسســـات التي تأمل ان تتم عن طريق عملية الخصخصة ، اما عن طريق زيادة الايرادات العامة لهذه المؤسسات أو عن طريق خفض النفقات العامة [٤١] .

٣-تطوير اسواق المال المحلية ، وتوجيه المتغيرات الخاصة للاستثمارات طويلة الامد، حيث يمكـــن ان تعمـــل الخصخصة على تطوير اسواق المال المحلية وذلك من خلال زيادة قاعدة الاسهم والملكية ، وتعمل ايضاً على جذب المستثمرين الذين يبحثون عن تنوع محافظهم المالية ، والذين يثقون في الادارة غير الحكومية[٤٢].

٤-تحديد كفاءة الصناعات بشكل عام ، هناك اعتقاد تقليدي بأن القطاع الخاص يمكن ان يقوم بـــبعض ادوار القطاع العام بكفاءة أكبر ، وذلك بسبب كثرة المشاكل التي تواجهها مؤسسات القطـــاع العـــام ، ومنها التدخل الاداري من قبل المستويات العليا في الحكومة في اعمال هذه المؤسسات[٤٣] .

٥-ومـــن الاهـــداف التي ترمي اليها سياسة الخصخصة في الاردن هي محاولة التخلص من المزاحمة القائمة بين كل من القطاع العام والخاص .واذا حاول القطاع العام التخلص من هذه الظاهـــرة فإنه يكون قد عمل على فتح المجال امام القطاع الخاص ومساعدته في الدخول في العديد من فرص الاستثمار المختلفة [٤٤] .

الإشكاليات التي تواجه تطبيق الخصخصة في الاقتصاد الاردني :

واجـــه الاقتصاد الاردني العديد من الصعوبات بانتهاجه سياسة الخصخصة ، ناتجة عن الـــدور الـــذي تقوم به جماعات الضغط المستفيدة من الوضع الحالي ، من اعاقة،واشكاليات اقتصـــادية ناتجـــة عـــن الركود الاقتصادي وارتفاع اسعار الفائدة و انخفاض حجم التمويل الخارجـــي وقلـــة المســـتثمرين ،والاوضاع السياسية ذات الاثار الاقتصادية الناتجة عن عدم استقرار اوضاع الشرق الاوسط،والمشكلات القانونية التي تواجة تحويل الملكية من العام إلى الخاص.

وقد بلغ عدد الشركات المملوكة للحكومة الاردنية ٢٦ شركة ومصنعاً ،١١ منها مملوكة بشكل كامل للحكومة ، والاخرى تملك الحكومة فيها نسبة تتراوح بين ٨,٣%-٦٩,٤%.ومنذ العام ١٩٩٦ بدأ التحول إلى عملية خصخصة مبرمجة حيث تم طرح خمسة شركات من اجل خصخصـــتها بهـــدف بيعها ، وهي شركة الاتصالات، وشركة العقبة، ووسائط النقل العام ، الملكية الاردنية، وشركة الأسمنت الأردنية، وشركة مناجم الفوسفات[٤٥] ،وسنأتي على ذكرها مع بعض الإيضاح:

<u>**١-شركة الاتصالات الاردنية :**</u> في ٢٠٠٠/١/٢٣ تم بيع ٤٠% من أجمالي اسهم الشركة إلى ائـــتلاف البـــنك العربـــي وشـــركة France Telecom، وبيع ١% لصندوق ادخار موظفي الشركة، و ٨% لمؤسسة الضمان الاجتماعي،وتم إنشاء شركة هواتف خلوية موبايلكم مملوكة بالكامل لشركة الاتصالات الأردنية بدأت العمل بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٥[٤٦].

٢-**مؤسســـة النقل العام** :تعتبر مؤسسة النقل العام من أولى المؤسسات التي رشحت لتطبيق سياســية الخصخصـــة عليها، وقد دخلت الحكومة في تطبيق هذه السياسية في العام ١٩٩٥، حيــث اتبعــت الحكومة عقود التأجير (leasing contracts) عن طريق الاتفاق مع بعض شركات القطاع الخاص بالقيام بنقل الركاب [٤٧] .

٣-**الملكـــية الأردنية**:نجحت شركة الطيران الوطنية في تخطي اوضاع صعبة شهدتها خلال عقد التسعينات مما يؤهلها لجذب المستثمرين، حيث تقرر ان يتم بيع ٤٩% من اسهم الشركة إلـــى مستثمر استراتيجي أو إلى مجموعة مستثمرين اجانب ، في حين ستخصص الـــ ٥١% الباقـــية للقطـــاع الخاص الاردني. وتقرر ايضاً تحويل خمس وحدات تابعة للملكية الاردنية ، لكـــنها غـــير مرتبطة بصورة مباشرة بالنقل الجوي إلى شركات مستقلة ذات مسؤولية محددة تمهـــيداً لخصخصتها ، وانه تم بالفعل تحويل وحدتين (السوق الحرة ومركز التدريب) إلى شـــركات ، وتم رصد حصيلة بيع الوحدات التابعة للملكية لسداد الديون المحلية للشركة والتي تقدر بـــ ٨٠ مليون دينار [٤٨] .

٤-**قطـــاع الكهـــرباء**: يشـــتمل هذا القطاع على ثلاث شركات عاملة ، وهي شركة الكهرباء الوطنية، وشركة كهرباء اربد،و شركة الكهرباء الاردنية،حيث قررت الحكومة في نهاية عام ١٩٩٨ تقسيم(**شركة الكهرباء الوطنية**) إلى ثلاث شركات ، شركة للتوليد ، وشركة للتوزيع، في حين تحتفظ شركة الكهرباء الوطنية بنشاط النقل والتحكم ،وتم تعيين شركة وختر الالمانية الاستشـــارية للمســـاعدة ، امـــا **شركة كهرباء اربد** وهي شركة مساهمة عامة تمتلك شركة الكهرباء الوطنية ٥٥,٥% من أسهمها سوف يتم النظر في خصخصة هذه الشركة بعد توقيع عقـــد بناء محطة التوليد الخاص بها،نظراً لان بعض الشركات أبدت اهتماماً لبناء المحطات المذكورة ،اما**شركة الكهرباء الأردنية**، وهي شركة مساهمة محدودة تمتلك الحكومة١٤,٨ من أســـهمها ،فســـوف تقـــوم الحكومة ببيع أسهمها في الشركة ،وذلك لاتمام عملية خصخصتها بالكامل[٤٩] .

٥-**مؤسســـة الـــبريد**: وافق مجلس الوزراء على خطة لاعادة هيكلة هذا القطاع من خلال فصـــل إدارة البريد عن وزارة البريد والاتصالات، وتحويلها إلى شركة مساهمة عامة تمتلك الحكومة كامل أسهمها ،حيث ستتعاقد الحكومة الأردنية مع شركة عالمية مؤهلة ومتخصصة فـــي مجال إدارة البريد ،وسوف يتم توقيع عقد مع إدارة بريد عالمية لفترة انتقالية مدتها أربع ســـنوات ،وتم تعيين شركة Nepostal Postal Affairs الهولندية لتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة هيكلية قطاع البريد[٥٠].

٦-**<u>شــركة الاســمنت الأردنــية</u>** قررت الحكومة الاردنية بيع ٣٣% من أسهمها في شركة الاسمنت الاردنية وبما يعادل ١٠١ مليون دولار أمريكي لشركة لافانبع الفرنسية ،كما تم بيع ٢% مــن اسهم الشركة لموظفيها ، كما تم تنفيذ العديد من عمليات الخصخصة الأخرى لعدد من الشركات ،حيث تم تخصيص ٣٤ شركة ومؤسسة من اصل ٤٠ شركة تم أستهدافها ضمن البرنامج [٥١].

٢-٢-٢ الخصخصة في جمهورية مصر العربية:

أكد صندوق النقد الدولي نجاح الإصلاح الاقتصادي المصري وتجاوزه كل التوقعات فالاقتصـــاد المصري لا يعاني من ديون قصيرة الاجل، ويمتلك فائضاً في ميزان المدفوعات، وتبيــن نتائج الإصلاح الاقتصادي استفادة محدودي الدخل بأساليب مختلفة عن طريق زيادة مخصصات التعليم والصحة إلى ١٤% من الانفاق في سنة ٩٧-٩٨ ،كما ان مصر تتوسع في بــرنامج القــروض للمشروعات الصغيرة وفي شبكة الضمان الاجتماعي.ويستهدف برنامج الاصـــلاح الاقتصادي خصخصة ما يعادل ٥٦% من القيمة الدفترية لكل الأصول المملوكة للدولة في شركات قطاع الأعمال في نهاية يونيو ١٩٩٨، وتم حتى الآن خصخصة ٢٦% من هذه القيمة الدفترية[٥٢].

جدول رقم (٢)

المساهمات الأجنبية في المشروعات راس المال المصدر

مليون جنيه	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	يناير- ابريل ٢٠٠١
مشروعات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .							
رؤوس الاموال المصدرة	٤٧٠٢	٨٩٣٨	٢٢٤٤٧	٢٥٣١٤	٢٠٥٨٣	٩٣٠٢	٣٠٥٤
المساهمات الاجنبية	٦٩٨	١٥٠٨	٣٢٢١	٥١٠٣	٣٩١٠	١٩٠٦	٥٥٩
المساهمات الاجنبية (%)	١٤,٨	١٦,٩	١٤,٣	٢٠,٢	١٩,٠	٢٠,٥	١٨,٣
مشروعات مصلحة الشركات							
رؤوس الاموال المصدرة	٢٢٣٩	٥١٣٢	٥٩٣٩	٦٥٣٩	٤٤٧٥	٢٦١٦	٤١٨
المساهمات الاجنبية	٨٩	٤٣	١٤٢	٤٨٠	٥٣٨	١٦٩	١٤٣
المساهمات الاجنبية (%)	٤,٠	٠,٨	٢,٤	٧,٥	١٢,٠	٦,٤	٣٤,٢

المصــدر: تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة(٢٠٠١)، وزارة التجارة الخارجية /النشرة الاقتصادية وزارة الاقتصاد، دورة مايو الشهرية ،جمهورية مصر العربية،ص٢ Available at <u>www.economy.gov.eg.</u>

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر :

يهــدف بــرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر لتحقيق ثلاثة أهداف وهي ؛ التثبت الاقتصـــادي ، و التكـيف الهيكلي ، والسياسية الاجتماعية .ومن خلال السياسات المستخدمة لتحقــيق هــذه الأهــداف، فان برنامج الإصلاح الاقتصادي يعمل على تحسين إدارة الموارد ،وكذلــك التحول نحو الحرية الاقتصادية لضمان كفاءة استخدام الموارد ، وتحديد السياسات الاجتماعية التي تكفل حماية الطبقة التي ستضار من الإصلاح الاقتصادي وتعويضها (٥٤) .

ويظهــر جدول رقم (٣) اجمالي عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع حيث وزعت هذه العائدات على النحو الآتي : ٧,٥ مليار جنيه لسداد ديون الشركات المباعة إلى جانب ٩,١ مليار جنيه للمعاش المبكر و ٣٣٨,١ مليار جنيه لصندوق إعادة الهيكلية (٥٥) .

جدول رقم (٣)

أجمالي عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع (٣١ ديسمبر ٢٠٠٠) بالمليون جنيه

أساليب الخصخصة	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	الإجمالي
غالبية الاكتتاب العام	٠	٠	٨٥	١٦٥٠	٢٥١٩	١٣٤٢	٠	٤٧	٥٦٤٣
اقلية الاكتتاب العام	٠	٤	٩٩٢	٣٣٨	٣٤٦	٧٥	٠	٠	١٧٥٥
مستثمر رئيسي	٠	٤٣٣	٠	٤٥٣	٤٤٧	٢٧٦	٢٦٦٥	٢٣٤٥	٦٦١٩
اتحاد عاملين	٠٠	٢٢٧	١٣٩	٠	٧٩	٣٥١	٧٥	٠	٨٧٠
بيع اصول انتاجية	٠	٠	٠	٣٥٠	٦	٣١٦	٤٥	٨٤	٨٠١
الاجمالي	٠	٦٦٤	١٢١٦	٢٧٩١	٣٣٩٧	٢٣٦٠	٢٧٨٥	٢٤٧٦	١٥٦٨٨
النسبة من الاجمالي العام	٠	٤,٠	٨,٠	١٨,٠	٢٢,٠	١٥,٠	١٨,٠	١٠,٠	١٠٠

المصدر : وزارة قطاع الأعمال العام(٢٠٠١)،قانون ٢٠٣ لخصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع ٣١/ديسمبر النشرة الاقتصادية دورة مايو ، وزارة التجارة الخارجية: جمهورية مصر العربية، ص١ .

أهم المراحل التي مر بها برنامج الخصخصة في مصر :

مر برنامج الخصخصة في مصر بمرحلتين :أولهما في الفترة من ٩٠-٩١ ،وتضمنت الاصـــلاح المالـــي والقانونـــي ،والثانية بدأت عام ٩٥ ولا زالت ممتدة حتى الان. وتتضمن الاصلاح الهيكلي للشركات والوحدات الانتاجية عبر بيع الشركات المنتجة لسلع متنافسة توجد مثيلاتها في السوق ،وتأهيل الشركات الأخرى شديدة التعثر تمهيدا لبيعها بأسعار ملائمة (٥٦).

ويذكــر ان عــدد الشــركات المــباعة منذ بداية تنفيذ برنامج الخصخصة في مطلع التسعينات من القرن الماضي وحتى نهاية يوليو ٢٠٠٠ بلغ ١٣٨ شركة بقيمة اجمالية قدرها

١٥ ملـيار دولار و ٦٢٢ مليون، وذلك من أصل ٣١٤ شركة يتضمنها برنامج الخصخصة ،حيث ان قائمة الشـركات المقـرر بيعها تشمل محلات عمر افندي ، والشرقية للدخان ، وبسكويت مصر، وسيمان ، والنصر للاصواف – ستيا، ومصر للاستيراد والتصدير، والعامة للمشروعات الكهربائية – الدجيكت ، والمصرية العامة للمباني المصرية ، والعربية للسجاد ، وتنمية الصناعات الكيماوية ، والنصر لدباغة الجلود ، والبحر الأحمر للمقاولات [٥٧] .

جدول رقم (٤)

تطور برنامج خصخصة الشركات

أساليب الخصخصة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	الاجمالي
اكتتاب عام	٠	١	٧	٢٠	١٦	٩	٠	١	٥٤
أغلبية	٠	٠	١	١٤	١٤	٨	٠	١	٣٨
أقلية	٠	١	٦	٦	٢	١	٠	٠	١٦
مستثمر رئيسي	٠	٣	٠	٣	٣	٢	٩	٥	٢٥
اتحاد عاملين	٠	٧	٣	٠	٣	١٢	٥	٠	٣٠

المصدر:قانون ٢٠٣ لخصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع حتى ٣١ ديسمير ٢٠٠٠، النشرة الاقتصادية الشهرية دورة مايو ٢٠٠٠ ، وزارة التجارة الخارجية :جمهورية مصر العربية ،ص٢.

أهم التحديات التي تواجه الخصخصة المصرية :

مـن أهـم الصعوبات التي تواجة سياسة الخصخصة التي يجب ايجاد حلول سريعة لها يعتبر تواضع سوق الأوراق المالية لتوقف نشاطه أعواما طويلة ، وندرة الخبراء العاملين في هـذا المجـال وعدم تعبئة الرأي العام بقبول التحول نحو الخصخصة ،وكذلك تواضع الخبرة وندرة الخبراء في مجال التفاوض وابرام العقود ، [٥٨].وللتغلب على تلك العوائق تم اتخاذ عدة خطوات أهمها:

١–توحـيد أسعار صرف الجنية المصري واستقرارها، وتحفيز الاستثمار من خلال سن قانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩م .

٢–تحرير معدلات الفائدة تدريجيا للتخفيف من ضغوط التضخم.

٣–ترشيد الدعم للسلع والخدمات وتحديدها .

٤–استصدار قوانين جديدة متطورة لسوق الأوراق المالية والمصارف .

٥–تطبيق ضريبة المبيعات[٥٩] .

٣-٢-٢تجربة الجمهورية التونسية :

تعود بداية التفكير في الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية في تونس إلى الثمانيـــنات ، حيث انشئت مجموعة من مصاريف التنمية بالتعاون مع عدد من الدول العربية للمساهمة في انجاز المشاريع الجديدة دون الحاجة إلى مساهمة مباشرة من قبل الدولة . وكانت بدايـــة خصخصـــة أصول الحكومة في العام ١٩٨٧ عندما تم بيع نحو ٩٠ شركة مملوكة للدولة مقابل أكثر من مليار دينار تونسي جاء ٧٠ % منها من بيعها الى مستثمرين أجانب . وقــد قامت الحكومة بخصخصة ١٤٠ شركة بشكل كامل أو جزئي منذ العام ١٩٨٧ بإجمالي عــائدات بلغت نحو ١,٥ مليار دينار ، وكانت الحكومة تعتزم بيع ٤١ شركة قيمتها ١,٨٤٧ مليار دينار في العام ٢٠٠١ [٦٠] .

وتبيــن النـــتائج ان برنامج الخصخصة التونسية وفرت حتى الان ما قيمته ١٣٤٠ ملـــيون دينار منها ٩٠٠ مليون دينار موارد أجنبية ، وأن أبرز ما حققه برنامج الخصخصة تخصـــيص مصـــانع الأسمنت الأربعة التي وفرت ما قيمته ٧٧١ مليون دينار ، نجح برنامج الإصـــلاح حتى ألان في خصخصة واعادة هيكلية ١٣٦ مؤسسة تضمنت ٢٩٠ عملية فرعية توزعت بين تخصيص كلي لـــ ٦٦ مؤسسة، وتخصيص جزئي لـــ ٢٧ مؤسسة ، وتصفية ٣١ مؤسسة وفتح رأس المال وعمليات أخرى لـــ ١٢ مؤسسة [٦١] .

ويعود نجاح برنامج الخصخصة في تونس الى الأسباب التالية:

١-تقلــيص حجـــم القطاع العام،حيث تم تقليص حجم القطاع العام بالمقارنة مع ما كان عليه ،وتقليص عدد المنشآت التي تراقبها الدولة بصفة مباشرة ،وتم إعطاء صلاحيات اكبر لمجلس الإدارة للتخفيف من أعباء هذه المراقبة بالنسبة للدولة.

٢-عدم الالتزام بجدول زمني للتخصيص ،حيث اختصت التجربة التونسية بعدم اعتماد قائمة محـــددة للمؤسسات المزمع خصخصتها لحداثة القطاع الخاص ، والحرص على عدم تحويل اهـــتمام المســـتثمرين من المشاريع الجديدة للخصخصة وتفاديا لعمليات التواطؤ الممكنة بين المســـتثمرين اذا مـــا علموا بالمؤسسات القابلة للخصخصة ،حيث ان السوق التونسية محدودة الحجم[٦٢].

٤-٢-٢التجربة البريطانية :

تعد تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة من التجارب الفريدة التي ينبغي علينا القاء الضوء عليها ، وشكلت التجربة مثار اهتمام العديد من الدول في العالم التي انتهجت فيما بعد هـــذه السياســـة ، وفـــي هذه التجربة جملة من الأهداف التي يسعى البرنامج لتحقيقها لم تكن

واضـــحة في البداية ، وانما تطورت بمرور الوقت وقد ركز برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة على تحقيق الأهداف الآتية:

١-رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للشركات العامة .

٢-إرساء قواعد المنافسة وتدعيم قوى السوق .

٣-توسيع قاعدة الملكية.

٤-تقوية نطاق سوق الأوراق المالية وتوسيعها (٦٣).

٥-خفض مستوى العجز المالي في مؤسسات القطاع العام .

٦-الحد من التوجه نحو عمليات الاقتراض في المؤسسات العامة .

٧-عطاء الأولوية للعاملين في هذه المؤسسات لتملك أسهمها (٦٤) .

مراحل الخصخصة :

منذ العام ١٩٧٩ تمّ تقديم أكثر من ٣٩ شركة للخصخصة ، أي بيعها وطرح اسهمها فـــي ســـوق لندن للأوراق المالية ، و تم بيع الكثير من الشركات بطرق مختلفة ، مثل بيعها للعامليـــن بها أو لشركات خاصة اخرى .وحتى العام ١٩٩١ كانت معظم الشركات الحكومية في بريطانيا قد تم خصخصتها مثل ، شركة الاتصالات البريطانية ، وشركة الغاز البريطانية ،وشركة الخطوط الجوية ،وسلطات المياه والكهرباء ،ومؤسسة المواصلات (٦٥) .

جدول رقم (٥)

الشركات البريطانية التي تم خصخصتها

الشركة	تاريخ الخصخصة
BAA	Jan. 1987
British Coal	July. 1987
British Gas	Dec. 1986
British Steel	Dec.1988
British telecom	Nov.1984
Electricy supply	Dec.1990

SOURCE: Matthew, Bishop&David Thombson (1998). Privatization in UK and France P23 (66).

خصائص التجربة البريطانية :

الـــتجربة البريطانية من التجارب المميزة في تطبيق برامج الخصخصة ، ولم تقتصر علـــى القطاع الصناعي وحده ،بل تعدت ذلك إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. واستخدمت الأســـلوب التدريجـــي للخصخصة ،معتمدة على استخدام حملات إعلامية مكثفة موجهة إلى الشـــعب و إلى المستثمرين العالمين ،وهيأت بيئة تشريعية وسياسية واقتصادية ومالية تعتمد على مجموعة من الإصلاحات في سوق الأوراق المالية (٦٧) .

الدروس المستفادة من التجربة البريطانية :

يمكن استخلاص عدة دروس من التجربة البريطانية في تطبيق برامج الخصخصة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- يجـــب ان تعمل الحكومة قبل القيام باي تحويل لمؤسسات القطاع العام على امتلاك السهم الذهبي كما فعلت الحكومة البريطانية حفاظا على المصلحة القومية للبلد ، والعمل على وضع ســـقوف لا يمكـــن تجاوزهـــا بالنسبة لحصة المستثمرين في عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام(٦٨) .

٢- يجب ان يكون هناك سياسة واضحة ومعلنة من الحكومة نحو انتهاجها لسياسة التخاصية في تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص (٦٩) .

٣- قبل البدء في خصخصة المؤسسات المراد طرحها للبيع يجب القيام باجراءات إعادة هيكلة أنظمتها الداخلية حتى يتم الإسراع في ذلك .

٤- العمـــل على أجراء الدراسات اللازمة لعملية التحويل للمؤسسات العامة بحيث يتم تسعير الأسهم بصورة تكون قريبة جدا أو مطابقة للواقع .

٥- العمل على إنشاء هيئات تنظيمية بحيث تبقى هذه المؤسسات على دور الأشراف والرقابة والمتابعة والاتصال من حيث الأسعار واتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة لانجاح المؤسسات المحولة ،ولتمكين المستثمرين من دخول السوق (٦٩).

٥-٢-٢الدراسات السابقة :

هنالك عدد من الدراسات التي تمت على الخصخصة وسيتم هنا ايجاز لبعض اهم هذة الدراسات .

١-٥-٢-٢الدراسات العربية

١- " دراسة قام بها يوسف خليفة اليوسف ١٩٩٧ بعنوان آفاق التخصيصية في دولة الامارات العربية المتحدة " (٧٠)

حاولــت الدراســـة ايضـــاح المنطلقات النظرية للخصخصة و الدروس المستفادة من تجـــارب الدول الأخرى ، الصناعية منها والنامية ، والخروج بمرتكزات اساسية للشكل الذي ينبغي للخصخصة ان تأخذه في هذه الدولة .

واتضـــح للباحـــث ان عملـــية الخصخصة في هذه الدولة تعتبر فرصة لتحقيق مجموعة من الأهـــداف الاقتصـــادية والاجتماعـــية ، كتقليل الأعباء المالية للدولة ، ورفع أداء المؤسسات العامــــة، وتوسيع نطاق ملكية عناصر الانتاج ، وتعميق دور القطاع الخاص .غير أن تحقيق الخصخصة للاهداف المذكورة ليس بالامر المؤكد ، وبالتالي فان نجاح هذه العملية يعتمد على مجموعـــة مـــن العوامل ؛ كتطور اسواق المال ، وتوفر البيئة القانونية والسياسية والادارية المناسبة ،وان عملية الخصخصة عبارة عن عملية ادارة التوازن بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين استغلال موارد هذه الدولة البشرية والمادية .

٢-" دراســـة قام بها كامل يونس الحواجرة ١٩٩٨ بعنوان " التخاصية : الأهداف والمعوقات دارسة تطبيقية في المؤسسات الاردنية " (٧١) .

هدفـــت الدراســـة لأظهار الأهداف ، ومدى تحقيقها ، والمشكلات التي تواجهها عملية الخصخصـــة لـــدى تطبـــيقها في المؤسسات الاردنية ، حيث شملت الدراسة خمس مؤسسات أردنـــية هي : الملكية الاردنية ،وشركة الاتصالات الاردنية ،ومؤسسات النقل العام ،وشركة الاستثمار الاردنية،و شركة الكهرباء الوطنية الاردنية .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أن الخصخصة أدت الى :-

١-العمل على الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام .

٢-ضـــرورة توفير مناخ ملائم للاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات .

٣-تفادي المغالاة في الرقابة والإشراف الحكومي .

٤-محاولة اختيار الأسلوب المناسب لخصخصة كل مؤسسة حسب ظروفها الخاصة .

٣-" دراسة قام بها هاشم جميل حمد ١٩٩٩ بعنوان خصخصة شركة الكهرباء الاردنية " (٧٢).

وهـــي دراســـة ميدانية لاتجاهات مديري اداراتها ،هدفت للتعرف إلى اتجاهاتهم نحو الخصخصـــة فـــي شركات الكهرباء الاردنية . وتوصلت الدراسة ان هنالك درجة عالية من الموافقـــة لـــدى مديـــري الادارات (العليا ، والوسطى ، والدنيا) ودرجة عالية من الخوف والـــتحفظ مـــن الاثـــار السلبية المحتملة لعملية الخصخصة ، من أهمها : الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني ، وتوصلت الدراسة للتوصيات الآتية :

١-ضرورة دراسة المعوقات الادارية والاقتصادية لعملية الخصخصة .

٢-تحديد نوعية برامج الخصخصة وأهدافها .

٣-اتخاذ الاجراءات والخطوات اللازمة لتوسيع قاعدة تملك اسهم شركات الكهرباء .

٤-السماح بوجود شريك استراتيجي للاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية .

٤-" دراســـة قـــام بها د. علي عبد العزيز سليمان ١٩٩٧ بعنوان برنامج الخصخصة قضايا التحول لاقتصاد السوق في مصر " (٧٣) .

أوضح الباحث في هذه الدراسة الخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال التحول نحو اقتصـــاديات الســـوق ، وتشـــجيع القطاع الخاص ، وتحويل جزء من الملكية العامة للملكية الخاصة ولعل أهم صور نجاح السياسة العامة في مجال التحول نحو اقتصاديات السوق الحرة كانت في القطاع الزراعي، الذي تخلت بموجبة الدولة عن احتكار مدخلات الانتاج ، وتسويق المنـــتج.أما في المجال الصناعي ، فما زالت خطوات الخصخصة في مراحلها الأولى ،وهناك عقـــبات قانونـــية ومؤسســـية كثيرة تمنع الانتقال السريع للملكية الخاصة . وتسبب مشاكل المديونـــية والعمالة الفائضة في القطاع الصناعي عقبة كبرى أمام سياسة الخصخصة .ولعل إحدى النجاحات المهمة لسياسة الخصخصة هي تأكيد قدرة سوق الاوراق المالية على استيعاب اسهم الشركات المعروضة للبيع .

وخلصت الدراسة إلى انه في جميع الأحوال لا يكفي لتحقيق العودة لنظام السوق تغيير شـــكل الملكية من عام إلى خاص ، بل يجب أحداث تغيرات مؤسسية وسلوكية تضمن تشجيع المنافســـة وزيادة الشفافية ، واعطاء المبادرة للقطاع الخاص ، وتتطلب هذه التغيرات جهودا تشريعية وتنظيمية نشطه .

٥-دراسة قام بها د. رفعت الفاعوري بعنوان : اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في اقليم الشمال في المملكة الاردنية الهاشمية (٧٤) .

وهـــي دراسة ميدانية هدفت إلى قياس اتجاهات موظفي المؤسسة نحو تحويل المؤسسة إلـــى القطـــاع الخـــاص ،وأثره في رفع الكفاءة ، واستغلال الوقت من قبل الموظفين، وكذلك

معـــرفة مدى تأثير الخصائص الديمغرافية (العمر ، والجنس ، والخبرة) لموظفي المؤسسة في اتجاهاتهم نحو تحويل المؤسسة للقطاع الخاص .

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها؛ ان تحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص سوف يــؤدي إلـــى تغيرات ادارية مرغوب فيها وايجابية . وكذلك فإن تحويل مؤسسة المواصلات الســلكية واللاســلكية إلـــى القطاع الخاص سوف يؤدي إلى تقليل وقت العمل الضائع ،وإلى اســتغلال أفضل للوقت . واوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة الاردنية بتحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص دون ابطاء تحت اشراف حكومي ، بعد ان تقوم المؤسسة بعمل دراسة عميقة لمخــتلف نشاطات المؤسسة . ولدعم سياسة التحويل ، فأنة يجب على الحكومة الاردنية أن تقوم بتطبيق أوسع لسياسة التخصيص وبخاصة في قطاع الخدمات .

٦-دراسة قام بها محمد ابراهيم طه السقا بعنوان تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة [٧٥].

هــدف البحــث الـــى دراســـة تجــربة الخصخصة في المملكة المتحدة ،في محاولة لاســتخلاص الــدروس التـــي يمكن استقاؤها من هذه التجربة،ثم تناولت المزايا التي منحها الـــبرنامج للعمال ،حيث أعطى برنامج الخصخصة مزايا لكل العمال في كافة الشركات التي تمــت خصخصـــتها تقريبا .وكان الهدف من اعطاء هذه المزايا هو مد العمال بالشعور أنهم مـــالكون حقيقيون في الشركات التي يعملون فيها ،ثم تناولت الدراسة وجهة نظر الحكومة في ملكـــية الاجانب للشركات التي تمت خصخصتها ،وتوصلت الدراسة الى عدة دروس مستفادة من برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة يمكن تلخيص ابرزها كما يلي :-

١-ان علـــى الدولة التي تنوي القيام بعملية خصخصة شركاتها العامة ان تقوم بتحديد الهدف من عملية الخصخصة بشكل واضح.

٢-أن تحويـــل الشـــركات العامة الى القطاع الخاص ،لابد ان يسبقة جهد مكثف في المجال التشريعي وسن القوانين.

٣-ان التوعية الجماهيرية ببرنامج الخصخصة واهدافها تعد ضمانا لمشاركة أكثر فعالية من جانب الافراد في انجاح البرنامج.

٤-ان الـــتجربة البريطانية في الخصخصة ستحتاج الى الاستعانة ليس فقط بالخبرات المحلية في هذا الجانب ،وانما الاستعانة بالخبرات الدولية الفنية المتخصصة.

٥-ان التجربة البريطانية في الخصخصة توضح الاهمية الحيوية التي يلعبها سوق راس المال في انجاح عمليات الخصخصة.

٢-٥-٢-٢الدراسات الأجنبية:

١-دراسة قام بها (pal Debashi) ١٩٨٨ [٧٦] .

أعـــدت الدراسة من اجل دراسة تأثير عملية الخصخصة في إستراتيجيات السياسات الـــتجارية على المستوى الدولي ، وكذلك تأثير الدعم الحكومي المقدم للانتاج المحلي في حالة وجود خصخصة في اقتصاد الدولة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول التي تقدم دعماً للانتاج المحلي فان درجة الرفاهية تكـــون مرتفعة عندما يكون هنالك خصخصة ، وبالتالي فان المستوى الأمثل للدعم المطلوب سوف ينخفض ، أما في حالة وجود ضرائب وجمارك على الاستيراد ، فان وجود خصخصة يزيد من مستوى الرفاة بشكل واضح ، على أن الجمارك أو المكوس قد تزيد أو تنخفض .

٢- دراسة قام بها (De-Castro, - Julio – o; Uhlenbruck, - Klaus)١٩٩٧ [٧٧] .

أجريـــت الدراســـة لوضـــع مواصفات خاصة بعملية الخصخصة في الدول النامية ، والـــدول التـــي فـــي طور النمو ،والأقل نموا ، وكذلك في الدول الشيوعية سابقا . وأجريت الدراســـة على ٤٦٧ حالة خصخصة ، وذلك ما بين الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٢ .وأكدت النتائج الفـــروق ما بين الشركات التي تم خصخصتها تبعا لنوع البلد الذي قام بخصخصة شركاتة . وتخـــتلف هـــذه الشـــركات باخـــتلاف البلدان لاختلاف التشريعات والبيئة القانونية ، كما ان الحكومات ستقوم بتصميم عملية الخصخصة ، وذلك بالاعتماد على الأهداف المرجوة منها ، وذكـــرت الدراسة انه من غير العملي بالنسبة للدولة الأقل نموا والدول الشيوعية سابقا القيام بالخصخصـــة ذلـــك لأنهـــا تظهـــر أنمـــاط ســـلوك مختلفة فيما يتعلق بالسياسات الصناعية والخصخصة .

٣-دراسة قام بها (Malley,Mike) ١٩٩٨ [٧٨] .

قام بدراسة تحليلية لبعض الدراسات المتعلقة بالسوق المالي واثرت في دفع الاقتصاد الأمريكـــي نحـــو الخصخصة ، حيث بينت الدراسة أنه نتيجة للأوضاع الحالية للاسواق فإن بعـــض الدراسات اعتبرت الشركات العامة أكثر مناسبة للخصخصة منها الى العامة ، وحسب الدراســـة التي أعدتها شركة برايس دوترها وس ، أظهرت أن الانخفاض في العائدات ونسب الأسعار واعادة تقييم السندات تظهر ان عملية رسملة بعض الشركات هي اقل من صافي قيمة الموجـــودات في هذه الشركات ، أو اقل من القيمة المتحققة عند تحويل الموجودات إلى سيولة نقديـــة ، وحسب يورمن هانس رئيس مجلس ادارة برايس دوترهاوس ، فان تحويل الشركات الامريكية الخاصة بالألعاب إلى الملكية الخاصة يبدو أكثر جاذبية وربحية .

٤-دراسة قام بها (Denny Brown , Myle) ١٩٩٧ [٧٩] .

حيث بينت الدراسة ان أحد اسباب التقدم في مجالات الاتصالات على المستوى العالمي تعود لمسألة الخصخصة ، وان تحرير وخصخصة هذا القطاع بدأ من يناير ١٩٩٨ ويتوقع ان ينتج عن ذلك نسبة نمو ثابتة ومتزنة لمدة خمس سنوات قادمة ، وتصل نسبة النمو ٦% بحيث ستصل ٢٢٣ بليون دولار في العام ٢٠٠٠ .

إن عملية الخصخصة التي تمت في هذا القطاع في العديد من الدول الأوروبية تمت مناقشتها بشكل مكثف ، وهناك العديد من الاجراءات والفرص التي سيتم تطبيقها في هذه الدول من خلال اصدار تشريعات أوروبية لذلك .

٥-دراسة قام بها (Lerner , Norman) ١٩٩٨ [٨٠].

أعدت الدراسة حول نمو قطاع الاتصالات في امريكيا الجنوبية ، وحول التفاؤل المرتبط بشيء من الحذر حول هذا النمو ، وبينت الدراسة ان البنية الاقتصادية والمالية تحتاج إلى دعم من خلال تنوع فرص الاستثمار وأنواعه في هذه المنطقة ، وخلق ظروف لمواجهة أية كوارث غير مرئية ، ومثل هذا الأمر سوف يخلق توجهات ايجابية ، أضف إلى ذلك ان تحديد عملية الاصلاح التشريعي واستمرارها- وكما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة الدولية - سوف يخدم في حصر ايجاد الضبط اللازم لنقل الاحتكارات الموجودة حاليا إلى خدمات أكثر تحريراً ومنافسة، وبناء عليه ، فان نمط النمو الاقتصادي المتوقع يمكن ان يستمر وسوف يشمل قطاعات استثمارية هامة ، زد على ذلك عامل الاستثماري الأجنبي .

٦-دراسة قام بها (Brostoff . Steven) ١٩٩٨ [٨١] .

قامت الدراسة بالقاء الضوء على توصيات مجلس التأمين الصحي الأمريكي الذي دعا إلى إجراء اصلاح عام في نظام الرعاية والعناية الصحية ، وأوصى ان ينقل إلى القطاع الخاص مع مرور الزمن ، وناقشت الدراسة المقترح الذي يهدف للتعرف إلى مشاكل هذا القطاع ، وأهمها المشاكل المتمثلة في الهرم الادراي ، وهو متلخص في آلية الادخار المتعلقة بحساب تكلفة العناية الصحية الشخصية ، والذي سوف يستمر من اجل العاملين الامريكين وسوف يؤدي لظهور صندوق خلال سنوات عمل هؤلاء العاملين ، ويبدأ الايداع في هذا الصندوق في سن ٤٥ ، أما مصادر هذا الصندوق فهي من العاملين الذين ما زالوا على رأس عملهم ومساهماتهم في العناية الصحية ، ومن مردودات الدخل المتحققة عن الاستثمار . ويستطيع العاملون بعد التقاعد شراء وثيقة تأمين صحي من خلال استخدام الأموال المتوفرة لهم في الصندوق ، ويمكنهم الاستفادة من أكثر من نوعين من المعالجة أو منفعة الرزمة .

٧-دراسة قام بها (Sissell , Kara) ١٩٩٧ [٨٢].

أعـــدت الدراسة لالقاء الضوء حول المطالبة المستمرة للإسراع في خصخصة قطاع الصناعات البتر وكيماوية في المكسيك ، فقد تطرقت الدراسة للاجتماع الذي عقد في المكسيك ، حيث حث المدراء التنفذيون للعديد من الصناعات الكيماوية في اجتماعهم السنوي الذي عقد في ٢١ اكتوبر ١٩٩٧ الحكومة المكسيكية على وقف عملية التأجيل التي ينفذونهاعلى بيع٤٩% مـــن قيمة الموجودات المملوكة لها في الصناعات البتروكيماوية وبيعها للقطاع الخاص أشار الخـــبراء أن عملية المماطلة التي تمارسها الحكومة فيما يتعلق بعملية الخصخصة تعتبر عائق أمام خصخصة هذا القطاع.

أمـــا محلـــيا فقد تمت دراسة قام بها موسى،نائل(١٩٩٧)بعنوان التخاصية في عجلة الاقتصاد الفلسطيني[٨٣]:

أوضـــح الـــدارس في هذا البحث القطاعات الموجودة تحت الخصخصة في فلسطين وهـــي، قطـــاع الاتصالات ، وقطاع الطاقة ، والمناطق الصناعية ، وسوق فلسطين للأوراق المالية. كما اوضح دورها الحالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين .

تبيـــن نـــتائج الدراســـة أن هنالك مجموعة من المقومات التي تشكل بدورها الوضع الأمـــثل للاقتصـــاد الفلســـطيني للانطلاق نحو الخصخصة ، يجب الاستفادة منها واستغلالها بالشـــكل الأمثل للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني ، حيث أن حداثة الدولة الفلسطينية تعطي ميزة اســـتخدام افضل للسياسات ،بناء على الاستفادة من التجارب العالمية ووجود قطاع مالي نشط سيساهم بشكل كبير في توفير موارد مالية للقطاع الخاص بوجود بيئة تشريعية مناسبة .

وتوصـــلت الدراســـة إلـــى أن اسباب الخصخصة في فلسطين تنحصر في محدودية المصـــادر المالية أمام السلطة الفلسطينية،والخبرة والكفاءة التي يتمتع بها القطاع الخاص في فلسطين والشتات ، والقدرة على العمل وفق ظروف غير مستقرة ، وقدرتة على التكيف ذاتيا.

٣-٥-٢-٢ملخص نتائج الدراسات السابقة :

وجـد الباحث ان هذه الدراسات التي قام بها الباحثون السابقون قد خلصت إلى النتائج الآتية :

١- تعتـبر عملية الخصخصة فرصة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتقلـيل الأعـباء المالية للدولة ،ورفع أداء المؤسسات العامة ، وتوسيع نطاق ملكية عناصر الإنتاج ، وتعميق دور القطاع الخاص .

٢- إنّ تطبـيق عملـية الخصخصة في اقتصاديات الدول المختلفة بحاجة إلى عوامل أخرى مـرادفة مـنها توفـير بيئة قانونية وسياسية وادارية مناسبة ، ويتطلب هذا جهوداً تشريعية وتنظيمية نشطة .

٣- دلت الدراسات السابقة أن عملية تطبيق الخصخصة في المؤسسات تختلف باختلاف البيئة القانونية والتشريعية للدولة ، وتبعا للأهداف المرجوة والمميزات الخاصة لاقتصادياتها .

٤- دلـت بعض الدراسات السابقة ومنها :De-Castro ,Julio انه على الدول الأقل نموا والـدول الشـيوعية سـابقا ان تـأخذ قسـطا وافراً من التخطيط والتفكير في تطبيق عملية الخصخصـة فـي اقتصـادياتها لاختلاف السياسات الصناعية ، ولعملية الخصخصة ، أنماط وسلوك مختلفة عن الدول النامية أو الدول الأقل نمواً والشيوعية سابقا .

٥- دلـت الدراسات الأجنبية السابقة ان قطاع الاتصالات يشهد تقدما ملحوظا على المستوى العالمـي ويعود هذا التقدم لاسباب الخصخصة ، حيث بينت الدراسات ان نسب النمو في هذا القطـاع تشـهد نموا ثابتا ومتزناً لمدة خمس سنوات بنسبة تصل الى ٦% ،حيث تصل ٢٢٣ بليون دولار في العام ٢٠٠٠ في الدول الأوروبية .

٦- خلصـت الدراسات السابقة ان قطاعي الاتصالات والكهرباء من أهم القطاعات المرشحة للخصخصة حول العالم .

٧- خلصـت الدراسـة السابقة ان برنامج الخصخصة أعطى مزايا أكثر للعمال في الشركات التـي تمـت خصخصتها تقريبا ، وخلصت - ايضا -ان عوائد الشركات الخاصة أعلى من عوائد الشركات العامة لاعتماد الأول على أسس تجارية ربحية .

٨-دلت دراسة (Pal , Debashis) انه في حالة تطبيق الخصخصة في اقتصاديات الدول فانه يؤدي لارتفاع الرفاة(Welfare) في حالة تقديم دعم أو حتى فرض ضرائب أو مكوس ، مـع ان الجمـارك او المكوس قد تزيد او تنخفض ،وهذا دليل على أهمية الخصخصة في اقتصاديات الدول المختلفة .

الفصل الثالث

الخصخصة في فلسطين

١-٣مقدمة .

٢-٣القطاع العام الفلسطيني .

٣-٣أشكال الملكية في المؤسسات الفلسطينية .

٤-٣الدوافع لانتهاج الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني .

٥-٣مشاكل تطبيق الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني .

٦-٣الشركات التي تم خصخصتها والمرشحة للخصخصة :-

١ -٦-٣شركة الاتصالات .

٢-٦-٣قطاع الطاقة .

٣-٦-٣سوق فلسطين للأوراق المالية .

٤-٦-٣المدن والمناطق الصناعية .

٥-٦-٣مطار غزة .

٦-٦-٣ميناء غزة .

٧-٦-٣قطاع المياه .

٨-٦-٣الشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني .

الفصل الثالث
الخصخصة في فلسطين

١-٣مقدمة :

يمكـــن القول أن التوجه إلى انتهاج الخصخصة في فلسطين قد بدأ منذ العقد الماضي ،حيــث أن البدء في خصخصة قطاع الاتصالات بالكامل في ١٩٩٧/١/١ أكد على الاهتمام بالقطاع الخاص والعمل على تشجيع و تحفيز هذا القطاع ،وقد ركزت خطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٨-٢٠٠٠ علـــى دور القطـــاع الخـــاص ، وأعطـــت الدور الريادي له في أعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني ،وذلك من خلال دراسة الوضع الاقتصادي العام للقطاع الخاص والقطاع العام في فلسطين وتحليل هذه العملية بكل ابعادها.

ويعود السبب المباشر إلى هذا التوجه إلى الاختناقات والأزمات المالية التي كان يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والناتجة عن انخفاض المساعدات المالية التي كان يتلقاها الاقتصاد الفلســـطيني من الخارج ،وتضخم حجم القطاع العام في الدولة ،وانخفاض نسبة الحوالات من العامليـــن في الخارج ،بالاضافة إلى انخفاض حجم الصادرات من البضائع والسلع ،كل هذه الأســـباب أدت إلـــى أحداث ضغوط مباشرة على الموازنة العامة للدولة ،مما أدى إلى ارتفاع قيمة العجز فيها ونتج عنة ارتفاع قيمة المديونية الخارجية وتفاقم مشكلاتها.

نتـــيجة لهـــذا الـــتوجه قامت الدولة بعمل دراسات تهدف إلى تحويل بعض مؤسسات القطـــاع العـــام إلى القطاع الخاص، وتم خصخصة شركة الاتصالات الفلسطينية ، وشركة كهرباء غزة ، وسوق فلسطين للاوراق المالية والخطوات القادمة تتجه نحو خصخصة ميناء غزة ، ومطار غزة الدولي ، والمدن والمناطق الصناعية .

٢-٣القطاع العام الفلسطيني:

لـــم تعـــرف فلسطين في تاريخها الحديث وحتى العام ١٩٩٤ ،قطاعا حكوميا مسيطر علـــية ومداراً من قبل حكومة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بسبب الظروف التي تعرضت لها منذ مطلع هذا القرن،إلا إن غياب القطاع الحكومي الفلسطيني لم يحل دون استيعاب جزء من القـــوى العاملة الفلسطينية في مجالات التوظيف العامة .فقد استعانة السلطات غير الفلسطينية التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الانتداب البريطاني وحتى العام ١٩٩٤ بموظفين محلين في بعـــض مجالات الخدمة المدنية كالتعليم والصحة ولشؤون الدينية ،ومن ناحية ثانية برز في

أماكن اللجوء الفلسطيني ،قطاع رسمي فلسطيني انشأتة منظمة التحرير الفلسطينية ،واستوعب الإلــف من العاملين الفلسطينيين في المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية[١] .

بناء على الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية التي وقعت في باريس بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في العام ١٩٩٤ تم تحديد الاطار العام الذي سيكون علية القطاع الحكومــي الفلســطيني، وقــد اكتسب خصوصية يختلف بها عن القطاعات الحكومية للدول المجــاورة، والتــي يجــب ان تــاخذ بعيــن الاعتبار عند تبني أي سياسات أو استرتجيات اقتصادية.وتتلخص خصوصية القطاع العام الفلسطيني في ظل السلطة كما يلي :-

١- خصوصــــية النشــأة حيــث أن فلسطين لم تشهد في تاريخها الحديث وحتى العام ١٩٩٤ قطاعا حكوميا فلسطيني بسبب الظروف السياسية التي تعرضت منذ مطلع هذا القرن.

٢- الاحـــتلال الإسرائيلي وما تركته سنوات الاحتلال على المؤسسات المدنية الفلسطينية من دمار وهلاك .

٣- التبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي .

٤- الإرث القسري من الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٥- القيود الإسرائيلية على عدد المؤسسات الحكومية وطبيعة عملها الذي ضمنته الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية ، والتي يسمح لها بالتدخل متى تشاء .

٦-عــدم الخــبره الكافية في إدارة المجتمع المدني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والذي انعكس بدورة على المؤسسات وعددها ومهامها والتي أدت بالنهاية الى ترهل وازدواجية في الاداء .

٧- ضــعف البنـــية التحتية الفلسطينية، ضعف القاعدة الانتاجية للمؤسسات الفلسطينية التي كانـــت مقيدة بسياسات اسرائيلية، تهدف الى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع لامستقل، الناتجة عن طول سنوات الاحتلال.

٨- نســبة البطالة المرتفعة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والذي ادى الى استقطاب اعداد من العاملين نتج عنة تضخم القطاع الحكومي بشكل كبير .

٩- الفســاد المالـــي والاداري في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والذي استمر في ظل المؤسسسات المدنية التي اقيمت عند انشاء السلطة الفلسطينية .

١٠- مشكلة الفقر والتي يجب وضع حلول سريعة لها عن طريق ايجاد فرص عمل جديدة .

١١- الــنقص والضــعف في المؤسسات الفلسطينية وخصوصا تلك التي سيناط بها مسؤولية إعادة الأعمار وادارة المعونة الخارجية .

١٢-ضعف الاطار القانوني والقضائي حيث ورثت السلطة الفلسطينية خليطا غير متجانس من القوانين والتشريعات[٢] .

٣-٣أشكال الملكية في المؤسسات الفلسطينية :

هــناك مجموعــة مــن أشكال الملكية للمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية تنقسم حسب طبيعية نشاطها وأهدافها إلى مؤسسات عامة حكومية تابعة للقطاع العام الحكومي تعنى بحماية المصــلحة العامــة ،ومؤسسات غير حكومية تعنى بالا نشطة التي لم تقم الدولة بتغطيتها عن طريق قطاعها الحكومي ،ومؤسسات خاصة يملكها أشخاص أو هيئات اعتبارية تهدف للربح المالي [٣].

جدول رقم (٦)

المنشأة العاملة في العام ١٩٩٨

ملكية المنشاة	عدد المنشات	النسبة	نسبة عدد المشتغلين	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي
القطاع الخاص	٧٦٦٣١	%٩٣,٥١	%٦٨,٣	%٧٩,١
القطاع الحكومي	٤٨٨٩	%٥,٩٤	%٢٧,٧	%١٨,٩
القطاعات الأخرى(وكالة الغوث والهيئات الدولية الأخرى)	٤٥٤	%.٥٥	%٤	%٢

المصدر:دائرة الإحصاء (١٩٩٨-٢٠٠٣) تجميع من تقارير مختلفة ،رام الله فلسطين.

و توزعــت المنشــآت العاملة (٨٢٣٠٥) في الأراضي الفلسطينية حسب ملكية المنشاة ، حيــث بلغــت عدد المنشات العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية ٧٦٦٣١ منشاة بنســبة ٩٣,٥١% من أجمالي المنشآت العاملة ، وتشكل المنشآت العاملة في القطاع الخاص الوطنــي ٧٦٦٣١ منشاة والتي تشكل ٩٩,٥٧% من باقي المنشات العاملة في هذا القطاع ، فيما بلغ عدد الشركات الحكومية الوطنية والأجنبية ٧ شركات منها ٤ وطنية .

وبلــغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الحكومي ٤٨٨٩ منشاة والتي تشكل ٥,٩٤% من إجمالــي المنشآت العاملة ، تتوزع المنشآت العاملة في هذا القطاع على النحو التالي ٤٢٤٢

منشاة حكومية مركزية وتشكل ٨٦,٧٧% ، ٥٨٨ منشاة سلطة محلية وتشكل ١٢,٠٣% ، و ٥٩ منشاة حكومية أجنبية وتشكل ١,٢١% من إجمالي المنشات العاملة في القطاع الحكومي. إمــا المنشــآت العاملة في القطاعات الأخرى (وكالة الغوث والهيئات الدولية الأخرى) فقد بلغــت ٤٥٤ منشاة تشكل ٥٥.% من إجمالي المنشات العاملة منها ٣٨٠ منشاة تابعة لوكالة الغوث و٤٧ منشاة تابعة للهيئات الدولية الأخرى(٤) .

وبلغت نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٠ ،للقطاع العام الفلســطيني ١٨,٩% ، و٢% للقطاعــات الأخــرى (وكالة الغوث والهيئات الدولية) ، وتم التوصل الى نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص والشركات الحكومية بطرح مجمــوع القطاعــات الأخرى من نسبة ١٠٠ % لتعذر التوصل الى نسبة مساهمة دقيقة لعدم وجــود فصــل بين القطاع الخاص والشركات الحكومية بشكل كامل ، وبلغت النسبة المقدرة ٧٩,١%(٥) .

٤-٣الدوافع لانتهاج الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني :

هــناك العديــد من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي يرمي الاقتصاد الفلسطيني إلى تحقيقها من خلال انتهاجه لسياسة الخصخصة ، ،ويمكن تلخيصها كما يلي:

١-زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات العامة :حيث بلغت المنح المقدمة للقطاع العام حتى النصــف الأول مــن العــام ١٩٩٣ حوالي ١٩٩,٣ مليون دولار أمريكي ، ومن أجل زيادة الاستثمارات وحتى تستطيع السلطة الفلسطينية استغلال تلك الأموال بالشكل الصحيح ، عليها إشــراك القطــاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني كممول لتحسين النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات(٦) .

٢-العمــل علــى تحسين وضع الحكومة المالي: مع وجود عجز كبير في الميزانية أدت إلى إشــراك القطــاع الخاص ، أو إعادة تخصيص المصادر من خلال المفاضلة بين الأولويات العاجلة الأخرى (٧) .

٣-زيادة المقدرة التشغيلية للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني: لعجزها- اليوم كما هــو غــدا - عــن توفير عشرات الآلاف من فرص العمل المطلوبة لمعالجة مشكلة البطالة والفقر(٨).

٤-تقليل العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني : يمثل ميزان المدفوعات الفلسطيني الحساب الشامل لجميع معاملات الدولة الاقتصادية مع الدول الخارجية خلال فترة زمنية محددة إذ تدل بيانات التجارة الخارجية على ارتفاع متسارع في عجز الميزان التجاري نتيجة لنمو الواردات بمعدلات تفوق كثيرا معدلات النمو في الصادرات ، وقد تنامي العجز التجاري مع إسرائيل في العام ٩٧ إلى ١٤٤٥ مليون دولار مقارنة بـ ٨٥٤ مليون في ٩٢ ، وسجل عجزا مع كل من الأردن ومصر بلغ مقداره ٥,٨٤ مليون دولار و ٣,٨٧٩ دولار على التوالي ، وشكل العجز في الميزان التجاري في العام ٩٨ حوالي ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ٥١% في العام ٩٧ (٩) . اما فيما يتعلق في ميزان الخدمات فرغم تحقيقة فائض فان تاثيرة النهائي محدود نظرا للعجز الكبير في ميزان السلع ،ويمثل بند التحويلات بدون مقابل بند التحويلات الرئيسي للعجز الرئيسي القائم ،اما الحساب الجاري وهو محصلة البنود الثلاثة فقد اظهر عجزا متزايدا .

٥-زيادة كفاءة القطاع العام :وتركيز دوره في تخفيف العراقيل أمام عملية التنمية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم والحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية (١٠) .

٦-مراعاة التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والاتجاه العام :الذي يقوده العالم الحر والبنك والصندوق الدولي حتى يستطيع الاقتصاد الفلسطيني من الانخراط في الاقتصاديات العالمية .

٧-خلق فرص عمل جديدة: كحل مستدام لمشاكل سوق العمل وبالذات مشكلة البطالة المتزايدة عن طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث بلغت نسبة البطالة ١٠% من منتصف عام ٢٠٠٠ دون حصار .

٨- الإصلاح الاقتصادي :يرى خبراء البنك الدولي إن أحد الحوافز المهمة للخصخصة أنها **مؤشر على التزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادي** ذلك لأنها تخلق دعاية إيجابية للحكومة في وسائل الإعلام العالمية وتسهم في تحسين صورة الحكم ، وهو ما يؤدي -غالبا- إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية (١١) .

٩-تطوير سوق رأس المال المحلي :لأن الخصخصة تترافق عادة مع تطوير سوق رأس المال المحلي ، كما تستطيع الخصخصة الناجحة توفير المزيد من التمويل لمشاريع البنية التحتية والوصول إلى رؤوس الأموال العالمية (١٢) .

٥-٣ مشاكل تطبيق سياسة الخصخصة في فلسطين :

أهم المحددات والعقبات التي تواجه تطبيق سياسة الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني هي:

١-عــدم الاســتقرار السياســي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ،و في فلسطين بشكل خاص، مما يشكل حاجزا قويا للاستثمارات الأجنبية .

٢-عدم ارتباط المؤسسات العامة الفلسطينية بالسوق المالي الفلسطيني مما يشكل عائقا امام طرح اسهمها [١٣] .

٣-عــدم وجود البيئة التشريعية والقانونية التي تخدم هذا التوجيه حيث ان قانون الاستثمار المالي وقوانين الضرائب المفروضة بحاجة إلى إعادة النظر.

٤-ضعف البنية التحتية في فلسطين وعدم تطورها بالشكل المطلوب حيث انها تعرضت إلى إهمال طويل إبان سيطرة الاحتلال الإسرائيلي [١٤] .

٥-الخــوف من ترحيل مشكلة البطالة المقنعة والترهل من القطاع الحكومي إلى المؤسسات المنوي خصخصتها [١٥] .

٦-المشاكل التي يعاني منها القطاع الحكومي الفلسطيني الوظيفية والإدارية حيث يعاني من إشكاليات عدة ناتجة عن أسباب عدة كما يلي:-

أ- تضــخم الجهــاز الحكومــي وتــرهله : ويعــود ذلك إلى مجموعة من الأسباب تتلخص بخصوصية نشأة القطاع الحكومي الفلسطيني ، ويعود البعض الأخر إلى غياب هيكل وظيفي واضــح وافــتقار الســلطة إلـــى خبرة متراكمة في قيادة المجتمع المدني وادارته ، وكذلك إلىضـــخامة الضــغوط الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية وخصوصا الحصار والإغلاق ، وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة ، وإلى سياسة استخدام التوظيف الحكومي كوسيلة للتشغيل، وللتخفيف من حدة البطالة المتفاقمة [١٦] .

وتتلخص اسباب تضخم القطاع الحكومي بالآتي :-

١- الاغلاقات المتكررة وما صاحبها من آثار اقتصادية مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني ومن تشوه في سوق العمل الفلسطيني .

٢- الإرث القسري من الإدارة المدنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد شكل كل من موظفي الإدارة المدنية ومنظمة التحرير الفلسطينية نواة القطاع العام الفلسطيني الناشئ، حيث يمثلون ٨٥% من إجمالي العاملين في نهاية عام١٩٩٦ ، وشكلت رواتبهم ٦٠% من مخصصات الإنفاق الجاري في العام ٢٠٠٠ (١٧) .

٣- استخدام التوظيف في القطاع الحكومي كوسيلة لتخفيف البطالة ، فكانت النتيجة الكلية تضخم خطير وترهل مؤسساتي ، وخدمات عامة متدنية النوعية ، وانخفاض في نسبة الفعالية مقابل الكلفة (١٨) . وتدل المعلومات الإحصائية أن عدد موظفي القطاع الحكومي منذ العام ١٩٩٤ حتى العام الحالي ٢٠٠٣ قد تزيد بشكل مستمر، حيث أشارت الإحصاءات انه في العام ١٩٩٦ شكل موظفو القطاع العام ما نسبته ١٣% من القوى العاملة الفلسطينية ،وارتفع إلى ١٥% في العام ١٩٩٧، وزاد الى نسبة ١٦,٤٥ في العام ١٩٩٨، وقد وصل إلى نسبة ٢٧,٧ من أجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع عزة في العام ٢٠٠٠ (١٩) ،وهي نسبة بالغة الارتفاع بالنظر لحداثة تكوين السلطة من جهة ، وبالنظر إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل عمالة حكومية مرتفعة من جهة أخرى (٢٠) .

جدول رقم (٧)

الرواتب والأجور بالمليون دولار

السنة	القيمة
١٩٩٦	٤٠٢
١٩٩٧	٤٤٦,٤
١٩٩٨	٥٠٠,٨
١٩٩٩	٥١٨,٥
٢٠٠٠	٥٦٢
٢٠٠١	٦٨٦
المجموع	٣١١٥,٦

المصدر:خلاصة الموازنة العامة من العام١٩٩٦- ٢٠٠١دائرة الموازنة العامة ،وزارة المالية(٢١) ،ص ص١-٢.

٤-الاضطراب السياسي السائد ، وحرص السلطة في السيطرة على الأمن وضبط الافراد، ساهم في توظيف عدد اكبر في الأجهزة العسكرية للسلطة (٢٢) .

ب-اختلال الهيكل الوظيفي والاداري للقطاع الحكومي الفلسطيني : ويقصد بذلك سوء تنظيم المؤسســـات، وعدم وضوح مهامها وصلاحيتها ،وهذا ادى إلى ازدواجية كبيرة انعكست في أداء مؤسسات مختلفة لمهام متماثلة وفي خليط التخصصات في المؤسسة الواحدة (٢٣) .

ج-تضـــخم الدين العام الناتج عن سياسات الإقراض غير المدروسة والمتشعبة :حيث بلغت الديون المستحقة في العام ٩٨ على المؤسسات الحكومية ٥٨٢ مليون دولار ، حيث أدت إلى إشكاليات في الموازنة العامة الفلسطينية ،وهنا يُشار إلى عدم إغلاق موازنات بعض الوزارات فـــي العامين ١٩٩٥و١٩٩٦ حتى الآن ، وبالتالي عدم إجراء الحسابات الختامية الناتجة عن وجـــود تجاوزات في عمل العديد من المؤسسات الفلسطينية الرسمية (٢٤). أما فيما يتعلق في الديـــن الخارجي خلال السنوات السابقة قد تسارع نموه،فقد بلغت نسبة القروض من أجمالي العـــون الدولي الفعلي عام ١٩٩٤ نحو ٠.٥%، وارتفعت الى ٨,٣%في العام ١٩٩٥، ثم بلغت ٢٧,٨% في العام ١٩٩٦، و٢٤,٨%في العام ١٩٩٧، وارتفعت الى ٥٢,٣%في العام ١٩٩٨ ،حيـــث أن تنامـــي الديـــن العام الخارجي يثير مخاطر لتأثيرة على عملية التنمية الاقتصادية المستقبلية لفلسطين ،فقد شكل حجم الدين العام الخارجي ما نسبتة ١٦,٢% من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٨، رغم أن هذه النسبة تعد منخفضة بموجب المعايير الدولية ألا أن الفـــترة الزمنـــية القصـــيرة التي تراكم بها الدين الخارجي ليصل إلى هذه النسبة تثير مخاوف جدية .

د-تدنـــي كفـــاءة القطـــاع الحكومي وارتفاع كلفته :وسبب ذلك ناتج عن استمرار التدخل والازدواجية وغياب السياسات التنموية وتعدد الاجتهادات وتضاربها (٢٥) .

و-بـــروز ظاهـــرة الـــتلوث الإداري : وهذه ناجمة عن القصور القانوني وضبابية الأهداف وغـــياب السياسات التنموية وتضاربها، وانعدام التخطيط ، وتعقد الإجراءات الحكومية وعدم وضوحها والتحايزات الممنوحة لكبار الموظفين، وعدم ارتباطها بالاداء الوظيفي (٢٦) .

٧-ضـــعف الاســـتثمارات الأجنبـــية : وضعف الدعم المالي المقدم لتطوير وتشجيع القطاع الخـــاص مـــن الدول المانحة حيث بلغت فقط ١٧,١ مليون دولار في العام ٩٨ بالمقارنة إلى ١٩٩,٣ للقطاع العام (٢٧) .

٨-الكساد الاقتصادي : حيث أصبح التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضـــر هـــو كيفـــية الحفاظ على مستويات المعيشة دون المزيد من التراجع والرجوع إلى

مســتويات المعيشــة التي كانت سائدة في الفترة من ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ما قبل إعلان المبادئ والتي من المفترض انها مستويات سيئة [٢٨] .مع أن المناطق الفلسطينية شهدت تطورا خلال الفــترة التي امتدت من النصف الثاني من العام ١٩٩٤ حتى النصف الأول من العام ١٩٩٦ ،حيــث بــدأ الوضـع الاقتصادي بالتدهور نتيجة الوضع السياسي، وظل هذا التدهور مستمرا حــتى المرحلة الثانية الممتدة حتى نهاية العام ١٩٩٨ ، والتي شهدت تراجعا ملحوظا بسبب الاغلاقــات المتكررة والتراجع في المساعدات الدولية مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ،وقد قدرت بعض الدراسات قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشــرة الــناجمة عن الاغلاقات خلال المرحلة الانتقالية بحوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال السنوات ١٩٩٦ – ١٩٩٨ [٢٩] .

وفــي العام ١٩٩٩ إشارت التقارير الاقتصادية الصادرة عن وزارة الاقتصاد إلى أن معظــم المؤشــرات الاقتصـــادية والمالية عكست تحسنا ملحوظا خلال العام مقارنة في العام ١٩٩٨ وإلـــى استمرار الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق معدلات نمو ايجابية للسنة الثالثة على التوالي ،حيث دخل الاقتصاد الفلسطيني الألفية الثالثة بمعدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي والــناتج القومي الإجمالي وصلت الى٦% و ٧% على التوالي انعكست إيجابيا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والقومي بزيادة بمقدارها ١,٧% و ٢,٦% على التوالي [٣٠].

وانخفضــت نســبة الــبطالة من ١٦% عام ١٩٩٨ إلى ١٢,٧% عام ٩٩ ،واستمر الانخفــاض حــتى الــربع الثالث من العام ٢٠٠٠ ليصل إلى نحو ١٥% ،كما تراجع معدل التضــخم مــن ٦,٣% فــي العــام ١٩٩٨ إلى ٥,٥% في العام ١٩٩٩، بلغ في نهاية العام ٢٠٠٠ نحو ٢,٨%، وقد اشارت بيانات سلطة النقد الفلسطينية الى حدوث ارتفاع في مجموع الودائــع لــدى البنوك بنسبة ٢٢% في نهاية العام ٢٠٠٠،وارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية بنسبة ٣٣,٨% من الودائع حتى نهاية العام ٢٠٠٠ [٣١].

وقــد نمت الايردات العامة للسلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٠ بمقدار ٢٢٧,٨ مليون دولار وبنسبة ٢٠% من العام ١٩٩٩ لتبلغ ١٣٦٤ مليون دولار ،او مانسبتة ٢٦% من الناتج المحلــي الاجمالي المقدر للعام المذكور ٥,٢ مليار دولار ،بينما نمت النفقات العامة في العام ٢٠٠٠ بمقــدار ١٦٩,٧ مليون دولار، وبنسبة ١٤,٢% من العام ١٩٩٩ بلغت ١٣٦٤ مليون دولار . وبذلك لم يظهر عجز في الموازنة العامة .

وبعد كل هذه التوقعات الإيجابية للاقتصاد خلال العام ٢٠٠٠،جاء العسكري والاقتصادي ،حيث تضررت كافة جوانب الحياة الفلسطينية ، وقدرت الخسائر الاقتصادية المباشرة حسب النشاط الاقتصادي في نهاية العام ٢٠٠٠حوالي ٦٥٠ مليون دولار حيث قدرت الخسائر في شهر تشرين أول حوالي ٢٠٦ مليون دولار، مقابل ٢١٤ مليون دولار في شهر تشرين ثاني ٢٠٠٠ ،وبذلك يكون معدل الخسارة في الأنشطة الاقتصادية ٨,٢٤ مليون دولار يوميا . (٣٢).

جدول رقم (٨)

خسائر الاقتصاد الفلسطيني المقدرة/٢٠٠٠ بالمليون دولار

البيان/الشهر	شهر ١٠	شهر ١١	شهر ١٢	المجموع
خسائر الأنشطة الاقتصادية	٢٠٦	٢١٤	٢٣٠	٦٥٠
العاملون في إسرائيل	٨٣	٨٦,٥	٨٠	٢٥٠
البنية التحتية	٢٢٧	٤٥,٥	٤٧,٥	٣٢٠
إجمالي الخسائر	٥١٦	٣٤٦	٣٥٧,٥	١٢٢٠

المصدر : التطورات الاقتصادية ،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني شهر ١٢، ١١، ١٠ / ٢٠٠٠سلسلة مسوح النشاطات الاقتصادية، ص٤.

وقد بلغت الخسائر حتى ٢٠٠١/٨/٩ ، ٨,٩مليار دولار امريكي موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية(٣٣)، فعلى صعيد الإضرار في قطاع الزراعة بلغ مجمل خسائر القطاع حتى منتصف عام ٢٠٠١ ما يزيد على ٢٨٨ مليون دولار أمريكي، وقطاع الصناعة ما يعادل ٩٩,٢٥ مليون دولار امريكي، وقطاع السياحة تضرر بما قيمته ٢٢٠ مليون دولار امريكي ، وقطاع الطاقة والصحة ٤٧ مليون و١٧ على التوالي ،اما قطاع العمال فحاز على النصيب الأكبر حيث تضرر اكثر من ٣٠٠ الف عامل فلسطيني جراء الحصار وبذلك تكون الخسائر المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد الفلسطيني عشرة مليارات أربعمائة واربعة وعشرين مليون وستماية وتسعة وثمانون دولار امريكي١٠,٤٢٤,٤٨٩(٣٤) .

جدول رقم (٩)

الخسائر المباشرة وغير المباشرة المقدرة/٢٠٠١

القطاع	الخسائر بالمليون دولار أمريكي
الزراعة	٢٨٨ مليون
الصناعة	١٩٩,٢٥ مليون
العمال	٣٠٠ الف عامل تضرروا
السياحة	٢٢٠ مليون
الطاقة	٤٧ مليون
الصحة	١٦٧ مليون
تحويل العملة من الخارج	١٨٠ %

المصـــدر : الصفدي ،فلاح (٢٠٠١)،فلسطين خسائر تعدت ٢٦٠ مليار دولار ،موقع اسلام اون لاين،ص ١ [٣٥] .

٩-سلطة أصحاب النفوذ والمنتفعين من تفادي التغير : التي ستواجه برامج الخصخصة في حالة تطبيقها على المؤسسات الفلسطينية من العمال وبعض الإدارات الأخرى المتضررة من الوضع الجديد .

١٠-مشاكل عديدة يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ،يمكن تلخيصها كما يلي:

أ-افـتقار السـلطة إلــى السـيطرة على الوسائل الاقتصادية الرئيسية ، وذلك بسبب سيطرة اسـرائيل الماديـــة على كل نشاطات الخروج والدخول وفقا لاتفاقية اوسلو واتفاقيات المرحلة الانتقالية.

ب- التجزئة الجغرافية للاراضي الفلسطينية ، حيث يواجه الاقتصاد الفلسطيني منطقتين غير متجاورتين هما الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهاتان المنطقتان منفصلتان عن القدس الشرقية التي هي مركز هام للنشاطات الاجتماعية والتجارية والثقافية الفلسطينية [٣٦] .

ج-عـــدم زيادة المقدرة التشغيلية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية لاستيعاب الزيادة السنوية في عرض القوى العاملة ، لمعالجة مشكلة البطالة والفقر [٣٧] .

د-غياب سياسات اقتصادية واضحة الملامح وعدم توفر المناخ الملائم لتشجيع القطاع الخاص أو الاستثمار [٣٨] .

و-انعدام الأمن وعدم الوضوح ،وضعف البنية التحتية الفلسطينية.

٥-٣مجالات الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني:

مجالات الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني انقسمت الى شركات تم فعلا خصخصتها بالكامل وشركات اخرى جاري العمل على نقل ملكيتها للقطاع الخاص كما يلي :-

١-٦-٣قطاع الاتصالات (شركة الاتصالات الفلسطينية):

تـــم نقــل قطاع الاتصالات في الكامل من الملكية العامة للدولة الى القطاع الخاص بـــتاريخ ١٩٩٧/١/١ ،حيـــث باشرت شركة الاتصالات الفلسطينية المملوكة للقطاع الخاص أعمالهـــا الميدانـــية بـــراس مـــال مصـــرح به ٦٥ مليون دينار اردني ،وبذلك اصبح قطاع الاتصـــالات فـــي الاقتصـــاد الفلسطيني أول قطاع حكومي فلسطيني يتم نقله بالكامل للقطاع الخاص منذ ممارسة السلطة الفلسطينية صلاحياتها على الارض في العام ١٩٩٤ [٣٩] .

وبمـــا انها التجربة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني بانتهاج سياسات الخصخصة سيتم المقارنـــة بين فعالية اداءها الإداري والتنظيمي والمالي في ظل الملكية الخاصة حتى نستطيع تقيـــيم الـــتجربة والخـــروج بنتائج مفيدة للمستقبل ،عن آليات انتهاج سياسات الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني .

قامـــت الشـــركة في المجال التنظيمي والاداري بنقل ٦٢٠ موظف من وزارة البريد والاتصـــالات الـــى كادرها الفني، كما تم تعين ٤٤٠ موظف جديد في العام ١٩٩٧، ووصل العـــدد الإجمالـــي فـــي العام ١٩٩٨ (١٧٠٩) موظف ،مقابل (١٦٠٤) موظف في العام ١٩٩٧ ،أي بـــزيادة بنسبة ٦%، وواصلت الشركة في العام ١٩٩٩ استقطاب وتعين الكوادر البشرية والكفاءات وفق لاحتياجات ومتطلبات مشاريعها التوسعية، وزاد العدد إلى ما مجموعة (١٩٧٢) فـــي العـــام ١٩٩٩، إمـــا في العام ٢٠٠٠ فقد بلغ عدد الموظفين ما يناهز ٢٠٠٠ موظف بالإضافة إلى عمال اليومية .

إمـــا في الجانب التدريبي قامت الشركة منذ استلامها لمهام عملها بالعديد من البرامج التدريبية المتخصصة شملت مختلف القطاعات الفنية والمالية والإدارية ، فقد تم توفير دورات تدريبية لما يزيد عن ١٩٥٣ موظف، بعدد (٦٥٢٢٠) ساعة تدريبية [٤٠].

جدول (١٠)

عدد الموظفين في قطاع الاتصالات الفلسطينية

العام	عدد الموظفين
١٩٩٦	٨٤٦
١٩٩٧	١٦٠٤
١٩٩٨	١٧٠٩
١٩٩٩	١٩٧٢
٢٠٠٠	٢٠٠٠

المصدر:-شركة الاتصالات الفلسطينية ،التقارير السنوية ١٩٩٦-٢٠٠٠ .

واستطاعت الشركة أن تربط اكثر من ٩٥% من التجمعات السكنية في فلسطين بشبكة اتصـــال هاتفـــي مـــرنة ومـــتطورة وقـــادرة على استيعاب كل التطورات التقنية في مجال الاتصـــالات، ليصـــل عدد المشتركين بالخدمة الهاتفية قرابة ٣٠٠ ألف مشترك بنهاية العام ٢٠٠٠. وحصلت الشركة على شهادة الجودة العالمية نتيجة لما بذلته من جهد مميز في مجال إدارة الجـــودة الشـــاملة من قبل شركة SGS العالمية [٤١] . وبدأت بتطبيق نظام إداره البيئة السليمة (ISO 14001) [٤٢] .

وقـــد وقعت شركة ستارتك Startec الأمريكية وشركة كابل اند ويرلس وشركة كود تـــل اتفاقية استخدام الرمز الدولي المخصص لفلسطين (٩٧٠) ، وباستخدام هذه الدول للرمز الفلســـطيني يصبح عدد الدول التي تستخدمه مائة وعشر دول بين عربية وأجنبية فهناك ثلاث وتسعون دولة أجنبية وسبع عشرة دولة عربية تستخدم هذا الرمز [٤٣] .

المراحل التي مرت بها شركة الاتصالات الفلسطينية :

مـــرت الشـــركة في مراحل تطويرية مخططة ، وقد حملت كل مرحلة شعارها الذي يعبر عنها :

المرحلة الأولى : ١٩٩٧ - ١٩٩٨

أحدثت الشركة قفزة نوعية على المستوى التشغيلي حيث تم زيادة عدد المقاسم لتوفير خطوط جديدة بلغت ٦٦٥٢ ١٢ خطا، وبذلك أصبحت عدد المدن والقرى المخدومة هاتفيا عند تنفيذ هذا المشروع من ١٨ تجمع سكاني إلى ٧٤ في نهاية العام ١٩٩٧ ،حيث تمكنت الشركة مـــن زيادة سعة المقاسم بما مجموعة ٤٤٢٤٤ رقم، كما هو موضح في الرسم البياني، حيث

يتضح أن السعة الإجمالية للمقاسم العاملة في فلسطين قد اصبح (١٣٤٢٠٢) رقما خلال العام ١٩٩٧ أي بزيادة مقدارها ٤٩% .

رسم بياني رقم (١)

الزيادة في الطاقة الاستيعابية للمقاسم خلال العام ١٩٩٧

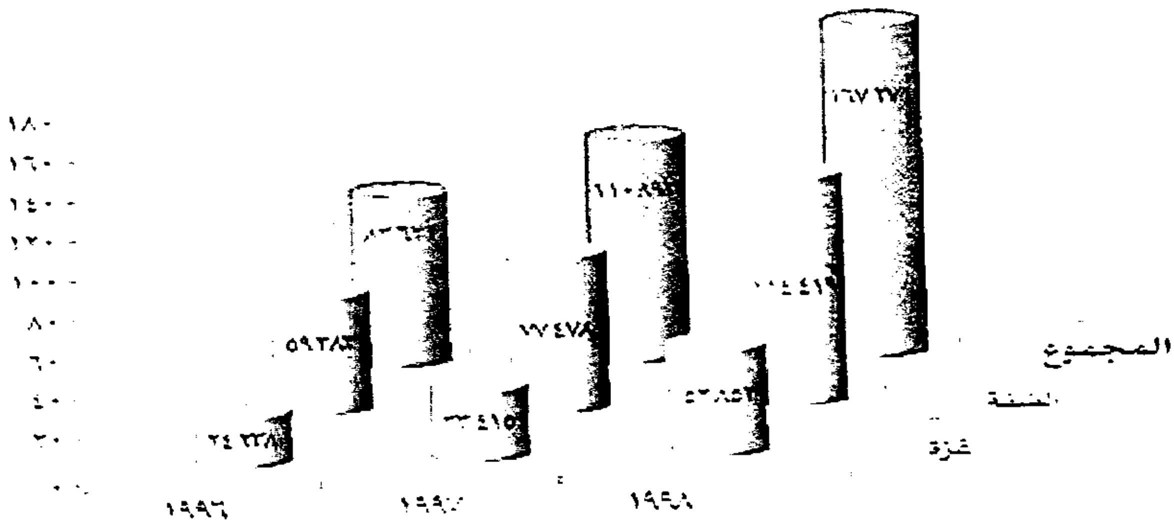


المصدر : شركة الاتصالات الفلسطينية ، التقرير السنوي ١٩٩٧ ، ص٨.

واستطاعت الشركة أن تزيد عدد خطوط الهواتف العاملة في فلسطين خلال العام ١٩٩٧ من ٨٣٦٢١ الى ١١٠٨٩٣ ، وبذلك يكون عدد الهواتف التي تم تركيبها خلال العام الماضي قد تجاوز ٢٧ ألف هاتف، وقد أقامت الشركة خلال شهر نيسان ١٩٩٨، ١٠٠٠ هاتف عمومي موزعة على المناطق الجغرافية مع العلم أن هنالك خطة لإضافة ٥٠٠ هاتف أخر خلال السنوات القادمة .

رسم بياني رقم (٢)

نمو عدد الخطوط العاملة



المصدر :-شركة الاتصالات الفلسطينية،التقرير السنوي لعام ١٩٩٨، ص٢.

نجحت شركة الاتصالات الفلسطينية في تركيب ما مجموعة (٥٦٤٨٠) خط هاتف جديد خلال العام ١٩٩٨ ، وبذلك تصبح حجم التركيبات الجديدة التي انجزتها شركة الاتصالات الفلسطينية خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ (٨٣٧٥٢) رقما، وهذا الإنجاز يزيد عن عدد الهواتف التي كانت عاملة في فلسطيني في نهاية العام ١٩٩٦ البالغ(٨٣٦٢٤)، وبذلك تكون شركة الاتصالات الفلسطينية قد قامت بزيادة الهواتف في فلسطين بما يزيد عن ١٠٠ % عما كان عليه الحال في العام ١٩٩٦ .

جدول رقم(١١)

مؤشرات التطور١٩٩٨

المؤشرات	١٩٩٦/١٢	١٩٩٨/١٢	معدل التغير
المقاسم	١٤	٢٨	%١٠٠
التوابع	٤	٤١	%٩,٥
السعة المجهزة	٨٩,٩٥٨	٢٣٢,٠٠٥	%١٥٨
التجمعات المخدومة	٤٨	٢١٠	%٤٣٨
الخطوط العاملة	٨٣٦٢١	١٦٧٢٧١	%١٠٠
قائمة الانتظار	٢٠٦٠٠٠	١٥٦٢٤٨	%٢٤
حجـم الطلب (الخطوط العاملة + قائمة الانتظار)	٢٨٩٦٢١	٣٢٣٥١٩	%١٢
السعة المستخدمة	%٩٣	%٧٧	%١٣
معدل الانتشار (خط لكل مواطن)	%٣,٤	%٥,٩	%٧٣

المصدر:-شركة الاتصالات الفلسطينية،التقرير السنوي لعام ١٩٩٨،ص١٠.

إما فيما يتعلق في المؤشرات المالية ١٩٩٧ و ١٩٩٨ كانت كالتالي:-

جدول رقم (١٢)

المؤشرات المالية١٩٩٨

المؤشرات المالية	١٩٩٧	١٩٩٨
صافي الايردات (مليون دينار)	٢٧,٠٠	٣٦,٠٠
صافي الربح (مليون دينار)	١٠,١٢	٨,٥٧
العائد على السهم (دينار)	٥٣,٢٥	٠,١٩
المصاريف الرأسمالية (مليون دينار)	٢٠,٥	٤٨,٦
النقد المتوفر في نهاية العام (مليون دينار)	٩,٨٥	١٠,٣٤
مؤشرات قطاع الاتصالات :		
عدد المشتركين	١١٠٧٩١	١٦٧٢٧١
عدد القاسم الرئيسية	١٤	٢٨
نسبة انتشار والخدمة الهاتفية		
(هاتف / مائة مواطن)	%٤	%٦

المصدر:-شركة الاتصالات الفلسطينية،التقرير السنوي لعام ١٩٩٨،ص ص٢١-٣٥.

المرحلة الثانية :١٩٩٩- ٢٠٠٠

كـــان الاهـــتمام موجها نحو تنوع الخدمات وجودتها ، حيث أدخلت الشركة خدمات جديـــدة لخدمة المواطنين وتلبية الاحتياجات المتنوعة لكافة القطاعات والمؤسسات والأفراد، حيـــث تم إدخال مشروع شبكة الخطوط الرقمية المؤجرة ومشروع الانترنيت والبطاقة مسبقة الدفع ، وبلغت نسبة الزيادة في إعداد الهواتف ٣٠٠% خلال الأعوام الثلاثة الماضية .

جدول رقم (١٣)

مؤشرات التطور

المؤشرات	معامل التطور لعام ٢٠٠٠	١٩٩٦/١٢	١٩٩٨/١٢	١٩٩٩/١٢	٢٠٠٠/١٢
المقاسم	%٤٨,٦	١٤	٢٨	٣٥	٥٢
التوابع	%٣٨,٦	٤	٤١	٥٧	٧٩
السعة المجهزة	%٣٢,٢	٨٩,٩٥٨	٢٣٢,٠٠٥	٣١٤,٢٢١	٤١٥,٣٥٥
التجمعات المخدومة	%٣١,٣	٤٨	٢١٠	٣٤٥	٤٣٥
عدد المشتركين	%٢٢,٥	٨٣,٦٢١	١٦٧,٢٧١	٢٢٢,١٩٨	٢٧٢,٢١٢
قائمة الانتظار	%٦٢,٦	٢٠٦,٠٠٠	١٥٦,٢٤٨	٣٨,٧٥٠	١٤,٤٨٨
مصـــــدر انتشــــار الهاتف لكل مواطن	%١٢,٥	%٣٠٤	%٥,٩	%٨	%٩

المصدر:-شركة الاتصالات الفلسطينية،التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠،ص٣.

ويتضـــح من مؤشرات التطور والمؤشرات المالية مدى التقدم الذي وصل اليه قطاع الاتصــــالات فــــي ظــــل القطــــاع الخاص عنه في القطاع العام، مع وجود اختلاف بين قطاع الاتصالات والقطاعات الاقتصادية الأخرى [٤٤] .

المرحلة الثالثة:٢٠٠١

وشـــعارها (حدث العالم) عهد التفعيل للخدمات المتوفرة بعد استكمال البنية التحتية للاتصالات وإدخال الخدمات الجديدة [٤٥].

وعملـــت الشـــركة خلال العام ٩٨ على توقيع اتفاقية لتصميم وتزويد وتركيب شبكة ونظام الهاتف الخلوي (GSM) في منطقة السلطة الوطنية ،بطاقة تشمل ١٢٠٠٠٠ مشترك

علـــى مرحلتين الأولى تشمل ٧٠,٠٠٠ ،والثانية ٥٠,٠٠٠ مشترك ،وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية خـــلال العام ٢٠٠٠ ،بعد انتهاء المرحلة الأولى ، قامت الشركة بانشاء شركة خاصة بالهاتف النقال (جوال) حيث تم تسجيل الشركة كشركة مساهمة خصوصية محدودة (الجوال) براس مـــال مقـــداره ١٥ ملـــيون دينار أردني، ثم ازداد لاحقا إلى ٢٥ مليون دينار ، تملك الشركة ٦٥% من رأس المال وتملك الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية التابعة للسلطة الفلسطينية ٣٥% ،وهـــذه النســـبة تنســـحب على الشركتين الهاتف الثابت والجوال مع اختلاف الفترات الزمنـــية حيث تبلغ الفترة الزمنية للهاتف الثابت ١٥ سنة والهاتف الجوال خمس سنوات ، مع العلم ان الرخصة الخاصة لشركة الاتصالات الفلسطينية تحدد بعشرين عاما [٤٦].

ويستعرض التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ أهم المؤشرات المالية ، وهي مؤشرات تتعلق بجدوى الاستثمار في مشاريع الشركة وخدماتها بالمليون دينار .

جدول رقم (١٤)

المؤشرات المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية[٤٧]

البيانات	١٩٩٩	٢٠٠٠
صافي الإيرادات	٤٧,٥	٦٩,٢
صافي الأرباح قبل مشروع الجوال	١٠,٥٨	١٠,١٢٦
صافي الربح المجمل	٦,٣٧	٨,٥٩
العائد على السهم	.١٤	٠,١٣
النقد المتوفر في نهاية العام	٦,٩٤	١٢,١٢١

المصدر: التقرير السنوي لعام (٢٠٠٠)، إصدارات شركة الاتصالات الفلسطينية، ص٢.

وتعتبر شركة الاتصالات الفلسطينية من الشركات القليلة التي حققت ربحا على الرغم مـــن الـــتراجع الاقتصـــادي التي تشهده المناطق الفلسطينية فقد بلغت أرباح الشركة في العام ٢٠٠٠ نحو ١٢,٦ مليون مقارنة بالعام ٩٩ حيث بلغت أرباح الشركة ٩ ملايين دولار [٤٨] .

المعوقات التي تواجه الشركة :

١- الخسائر المباشرة من الاحتلال الإسرائيلي البالغة من قيمة الموجودات من ٢٠٠٢/٣/٢٩ بحوالي ٦,٥ ملايين دولار،و٧ ملايين دولار زيادة في المصاريف التشغيلية .

٢- المنافسة الشديدة للهاتف الخلوي (جوال) من الشركات الإسرائيلية .

٣- خسارة الشريك الاستراتيجي الذي يمكن الشركة من زيادة الموارد المالية والقدرة الاستثمارية والدخول في السوق العالمية نتيجة للأوضاع السياسية في الشرق الأوسط.

٤- ارتباط الاتصالات الفلسطينية في الاتصالات الإسرائيلية بشكل مباشر وغير مباشر.

٥- عدم التوزيع الجغرافي الأمثل للمناطق الفلسطينية ، وارتباطها في بدالات المدن الرئيسية ، وهذا ناتج عن عدم التواصل الجغرافي بين المناطق .

٦- ارتفاع تكلفة سعر الاتصال الداخلي والخارجي على حد سواء .

٢-٦-٣قطاع الطاقة :

لقد بدأت الكهرباء في فلسطين في النصف الأول من هذا القرن ، ففي العام ١٩٢٨ تأسست شركة كهرباء القدس، وفي سنة ١٩٥٦ تم تسجيل شركة كهرباء لواء القدس بمساهمة ٢٠٠٠ مساهم، ويمتد امتيازها الى بلديات القدس ورام الله والبيرة وبيت جالا وبيت ساحور ، ثم ازدادت رقعة امتيازها عام ١٩٥٧ لتشمل الخليل، وفي العام ١٩٧٢ اضطرت للارتباط مع شركة كهرباء إسرائيل القطرية ،أما في قطاع غزة فقد تم ربطه بشبكة الكهرباء من مستعمرة رحوبوت في العام ١٩٣٥ ضمن مشروع روتنبرج ، وفي العام ١٩٥٠ تأسست شركة كهرباء غزة ،وبعد العام ١٩٦٧ تم ربط القطاع بشبكة شركة الكهرباء القطرية [٤٩] .

واستمر الوضع ابان فترة الاحتلال الكامل من العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٩٤ تاريخ بدء صلاحيات السلطة على الأرض، وبمرسوم رئاسي تم تأسيس سلطة الطاقة من أجل وضع الخطط التنظيمية المناسبة لتأسيس قطاع طاقة وطني .

جدول رقم(١٥)

المناطق الفلسطينية والشركات المزودة بالطاقة الكهربائية

المناطق الفلسطينية	الشركات المزَوّدة في الطاقة
منطقة القدس (رام الله والبيرة)	شركة كهرباء القدس
مدن الضفة الغربية	الشركة القطرية الإسرائيلية وتوليد خاص
القرى الفلسطينية الضفة الغربية	الشركة القطرية الإسرائيلية و توليد خاص
قطاع غزة	الشركة القطرية الإسرائيلية

المصدر :الهيئة العامة للاستعلام ،خدمات الكهرباء ،المركز الوطني الفلسطيني للمعلومات ،ص١ [٥٠].

وتشير النتائج الأساسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول توزيع الطاقة عام ١٩٩٨ إلــى اعــتماد ٩٨% مــن سكان الضفة الغربية على شبكة الكهرباء العامة ،في حين وصلت في قطاع غزة إلى ٩٤,٦% ،أما النسب الباقية فقد يتم الحصول عليها إما عن طريق التوليد الخاص أو أنه لا يوجد هناك شبكة كهرباء (٥١) .

جدول رقم (١٦)

التوزيع النسبي للأسر حسب المصدر الرئيسي للكهرباء في السكن ومنطقة التوزيع

Region	عدد المشاهدات Number of Observation	المصدر الرئيسي للكهرباء في المسكن Main Electricity Sources in the Household					المنطقة
		المجموع	أخرى Total	لا يوجد كهرباء No Electricity Others	توليد خاص Public Generation	شبكة عامة Public Network	
West Bank north	٨٨٣	١٠٠	٠,١	١,٦	٠,٩	٩٧,٤	شمال الضفة
West Bank middle	٥٧٦	١٠٠	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٩٩,٤	وسط الضفة الغربية
West Bank south	٦٠٩	١٠٠	٠,٠	١,٠	١,٧	٩٧,٣	جنوب الضفة الغربية
Total west Bank	٢٠٦٢	١٠٠	٠,١	١,١	٠,٨	٩٨,٠	مجموع الضفة الغربية
Total Gaza strip	١٠٤٨	١٠٠	٠,٦	٤,٥	٠,٣	٩٤,٦	مجموع قطاع غزة
Palestinian Territory	٣١١٠	١٠٠	٠,٣	٢,٣	٠,٦	٩٦,٨	الأراضي الفلسطيني

المصــدر: الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٠) ، دائرة المصادر الطبيعية قسم احصاءات الطاقة واقع الطاقة في الأراضي الفلسطينية، آب٢٠٠٠،ص١(٥٢) .

مشروعات الطاقة :

شـــركة فلســطين للكهــرباء العامـــة المحدودة ،شركة تم تأسيسها بموجب القوانين الفلســطينية ســارية المفعول في غزة بهدف تطوير وامتلاك وتشغيل أول منشأة لتوليد الطاقة الكهربائـــية في غزة من خلال شركة غزة لتوليد الكهرباء ، م.خ.م ،وهي المالك لجميع أسهم شـــركة غــزة لتوليد الكهرباء وبتاريخ ١٨ حزيران ١٩٩٩ تم توقيع اتفاقية مع سلطة الطاقة بشراء الطاقة والقوى الكهربائية المولدة من شركة غزة لتوليد الكهرباء م.خ.م ولمدة ٢٠ عاما قابلة للتمديد ،حسب خيار سلطة الطاقة الفلسطينية [٥٣].

والحاجـــة ملحـــة لهذه الشركة في قطاع غزة حيث يعاني القطاع من انقطاع دائم في التـــيار الكهربائـــي الـــناتج عـــن شبكة الكهرباء غير المتطورة المرتبطة بشركة الكهرباء الاسرائيلية التي تغذى القطاع بالكامل، حيث توفر الشركة الإسرائيلية ١٠٥ ميغا واط مع ان الاحتـــياجات لسكان القطاع تبلغ ١٣٠ ميغا واط ،وترفض إسرائيل زيادة الكمية بسبب رفض الفلسطينيين لاتفاق لمدة ٢٠ عام لامدادهم بالكهرباء [٥٤].

وللتخلص التدريجي من الارتباط الكامل مع إسرائيل في مسألة الكهرباء ، تم تأسيس هـــذه الشركة بتكلفة متوقعة ١٥٠ مليون دولار أمريكي سوف تغطى بالمشاركة والقروض ، وســـتقوم الشـــركة بتوفـــير ١٤٠ ميغا واط وسوف تغطي حاجة قطاع غزة بالكامل ، وتوفر الاستغناء عن شركة الكهرباء الإسرائيلية [٥٥] .

أسباب المشروع :

١-أهمية المشروع الاستراتيجية في فلسطين .

٢-يعتبر هذا المشروع من رموز السيادة على الأرض .

٣-نقـــص الطاقة والاحتياجات المتزايدة لها في قطاع غزة ، وعدم تطور الشبكة في القطاع [٥٦] .

٤-جاء المشروع كنتيجة مباشرة لجهود الخصخصة التي تبذلها الحكومة الفلسطينية .

٥-الاستقلال عن دولة اسرائيل في مسألة الكهرباء .

هيكل تمويل المشروع :

تمـــول شـــركة غـــزة لتوليد الكهرباء م.خ.م من دين طويل الأمد (تقريبا ٦٠% من مجمـــوع التكالـــيف) ورأس المال (تقريبا ٤٠% من مجموع التكاليف) وضمن الاتفاقيات

الائتمانـــية أتـــيح لها الحصول على ٩٠ مليون دولار أمريكي كقرض طويل الأجل ، و أخر قصـــير الأجل من البنك العربي – رام الله والبنك العربي ش . م . ع فرع لندن ، بريطانيا ، والقــرض قصير الاجل بمبلغ ٤٥ مليون دولار وتحاول الشركة إعادة تمويل القرض بقرض آخــر من مؤسسة ضمان الاستثمار الخاص لما وراء البحار في الولايات المتحدة الأمريكية (Opic) [٥٧] .

جدول رقم (١٧)

ملكية الأسهم للشركة من قبل حملة الأسهم المؤسسين قبل وبعده تنفيذ هذا الاكتتاب

الاسم	عدد الأسهم المملوكة		النسبة المئوية للأسهم المتبقية	
	قبل الاكتتاب%	بعـــد الاكتتاب %	قبل الاكتتاب%	بعد الاكتتاب%
شركة فلسطين للطاقة المساهمة الخصوصية المحدودة	٣٨,٩٩٩,٦٠٠	٣٨,٩٩٩,٦٠٠	٩٧	٦٥
شـــركة انـــرون غزة الدولية المحدودة	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٥	١
شـــركة كهـــرباء فلســـطين المساهمة العامة المحدودة	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٥	١
الشـــركة الفلســـطينية للخدمات الفلسطينية	١٠٠	١٠٠	–	–
شركة انرون فلسطين المحدودة	١٠٠	١٠٠	–	–
شركة السعيد المحدودة	١٠٠	١٠٠	–	–
شـــركة انـــرون غـــزة للطاقة المساهمة المحدودة	١٠٠	١٠٠	–	–
الاكتتاب العام	–	١٩,٨٠٠,٠٠٠	–	٣٢
المجموع	٤٠,٢٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠

المصـــدر :الهيـــئة العامـــة للاستعلامات ،شركة غزة لتوليد الكهرباء هيكل تمويل المشروع ،المركز الوطني للمعلومات الفلسطيني، ص ص١-٢.

وبذلــك تصـــبح شــركة كهرباء فلسطين المساهمة العامة المحدودة مالكة بشكل غير مباشر ٣٣,٥% من أسهم الشركة وشركة انرون الأمريكية المساهمة المحدودة ٣٣,٥% بشكل غير مباشر ،ويمتلك الجمهور عن طريق اكتتاب الأسهم المتبقية البالغة ٣٣% [٥٨] .

آلية عمل المشروع :

بـــدأت أعمـــال إقامة المشروع في أيلول العام ١٩٩٩ ومن المتوقع ان يكون المحرك التوربيني الأول جاهزا لبدء مرحلة التشغيل التجاري في أواخر العام ٢٠٠٠ وان يكون كامل المشـــروع جاهـــزا للتشـــغيل التجاري في أيلول ٢٠٠١، وقد تعاقدت الشركة أ.ب.ب الستوم للطاقـــة الســـويد أ.ب وهـــي إحدى شركات المقاولات الرئيسية في العالم (المقاول) للقيام بالأعمال الهندسية وتوفير واقامة محطة لتوليد الكهرباء بنظام الدورة المركبة بقوة ١٤٠ ميغا واط بالتعاون مع الشركة الأمريكية ارنون [٥٩] .

وقـــد تـــم التوصل لاتفاق مبدئي جديد مع الشركتين الامريكية والسويدية للبدء مجددا بـــالعمل بعـــد توقـــف نتيجة للاوضاع السياسية الراهنة ، ويتوقع ان تتم عملية التوليد للطاقة الكهربائـــية اذا لـــم تواجه عقبات جديدة في نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠٠٢ والمرحلة النهائية ستكون منتهية في نهاية العام ٢٠٠٢.

أمـــا فـــيما يتعلق في الضفة الغربية فسوف يقوم بنك الاستثمار الأوروبي والإيطالي والبـــنك الدولـــي بـــتمويل مشروع إدارة واستثمار قطاع الكهرباء الذي يغطي وسط وجنوب الضفة الغربية بقيمة ٨٢,٦ مليون دولار أمريكي [٦٠] ،حيث سيقوم القطاع الخاص وبالتعاون مـــع ســـلطة الطاقة بالتمويل والدعم الخارجي لمشروع الشمال للكهرباء الذي ينقسم إلى ثلاثة مـــراحل: التولـــيد ،والنقل ،والتوزيع.خط التوليد تابع للقطاع الخاص ، وتحت إشراف سلطة الطاقة ، وخطوط النقل تتم عن طريق سلطة الطاقة ، وبإشرافها الكامل ، أما خطوط التوزيع ،فســـتكون تابعة للبلديات والمجالس المحلية والتعاونيات، وما زال المشروع في طور الإعداد ولم يخرج إلى النور [٦١] .

٣-٦-٣سوق فلسطين للأوراق المالية :

تـــم توقيع اتفاقية تشغيل سوق فلسطين للأوراق المالية مع السلطة الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٧ فـــي ســـبيل اســـتقطاب المدخرات الفلسطينية في الداخل والخارج ، وتوفير الـــتمويل طويـــل الأجل للمشاريع الإنتاجية ، ومشاريع البنية التحتية ،ووفرت سوق فلسطين

لـــلأوراق المالية أنظمة إلكترونية للتداول والرقابة والتسوية ، وتمويل الأوراق المالية بحيث تكفـــل الســـرعة والدقـــة وســـلامة التعامل بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو تعاملهم أو علاقـــاتهم وبهذا وفرت السوق لجميع المستثمرين فرصاً متكافئة مع العلم ان سوق فلسطين لـــلاوراق المالـــية لـــم يكن مملوكا في السابق للقطاع العام وقد بدأ بتاسسية من قبل القطاع الخاص(٦٢).

أهمية السوق :

تعود أهمية السوق لعدد من الاعتبارات نذكر منها:

١-تعتبر حجر الأساس في قطاع رأس المال الفلسطيني.

٢-تســـهيل تـــداول الأوراق المالـــية وإدارتهـــا بشكل كفؤ وعادل ومنظم يؤدي إلى تشجيع تدفق التمويل طويل الأجل ، والمشاريع الإنتاجية في فلسطين .

٣-الأسواق المالية النشطة تؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء.

٤-يساعد بشكل كبير في تحويل المؤسسات العامة المنوي تحويلها للقطاع الخاص بالشكل السليم والمناسب .

٥- تعتبر رمزاً من رموز السيادة الفلسطينية على الأرض ، وتحقيق الهوية المستقلة.

٦-يوفـــر نوعـــاً مـــن الشـــفافية التي تجبر الشركات المساهمة على اصدار نتائجها المالية وتظهر أوضاعها الاقتصادية على الملأ.

تطور أداء السوق :

يعتبر سوق فلسطين للاوراق المالية من الأسواق الأكثر تطورا من الناحية التقنية في المنطقة ، لانه بدأ الكترونيا ، والتداول في البورصة الفلسطينية بدأ في شهر شباط ١٩٩٧ . وكـــان عدد الشركات المدرجة اسهمها ٦ شركات ارتفع الان إلى ٢٤ شركة يتم التداول على ٢٣ شركة منها ، وهناك ١٠ إلى ١٥ شركة مؤهلة للإدراج ولكن بسبب غياب التشريع الذي يجبرها على ذلك لم تدرج بعد ، وقد زاد حجم التداول من ٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٦٨,٦ ملـــيون دولار عام ٩٨ ، وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة من ٨١,٦ مليون دولار في شباط ٩٧ إلى ٦٢٢,٨ مليون دولار في اذار ٩٩ ،وانخفضت الى ٥٤٨,٢ في العام ٢٠٠٣ نتيجة للأوضاع السياسية السائدة (٦٣) .

بالنســـبة لشـــركات الوســـاطة المالية يضم السوق سبع شركات تبقى منها بعد تجميد عضوية شركتين خمسة شركات عاملة ، حيث يوجد لدى شركات الوساطة المعتمدة شاشات للعرض وأجهزة متصلة بالسوق الكترونيا ، حيث ان المتعاملين والمستثمرين ، لا يحضرون

إلى السوق للتداول (٦٤) ، ويعتبر سوق فلسطين للاوراق المالية رابع سوق عربي ينظم لاتحاد البورصات العالمية المنظم لهذا الاتحاد ، حيث ان سوق فلسطين للاوراق المالية قام بتطوير وتحديث نظام بث المعلومات المباشر والخاص بخدمة المستثمرين الذي يمثل ميزة حساب جدوى في السوق ، واظهار مبلغ الربح أو الخسارة عن طريق الشاشة (٦٥) .

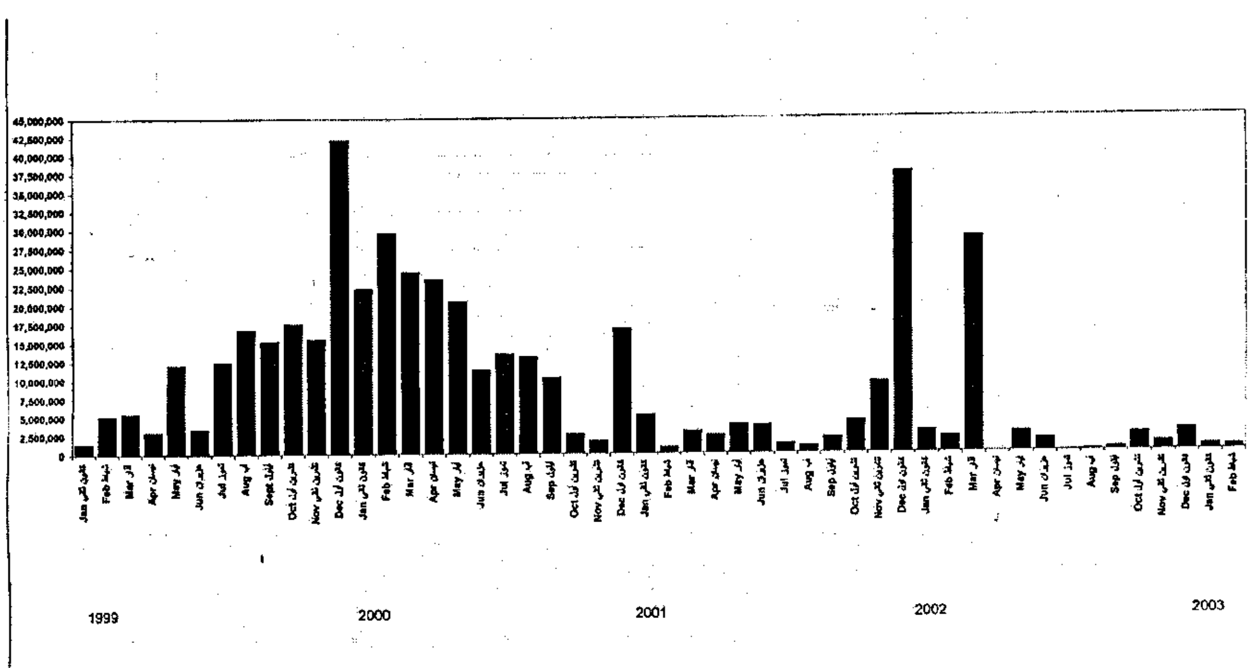
وتجرى عدة دراسات ومشاورات مع الاسواق المحيطة لتنسيق عمليات الادراج المشترك . وتسمح سوق فلسطين بأدراج شركات أجنبية فيها في ظل شروط معينة ، كما انه يسمح بالاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة ، ولا يوجد حدود لملكية الأجانب باسهم ما لم يتعارض ذلك مع الأنظمة الأساسية للشركات المدرجة (٦٦) .

مؤشرات السوق:

يشهد سوق فلسطين للاوراق المالية تراجعا ملحوظا بنسب التداول والقيم السوقية للشركات المدرجة ناتج عن الاوضاع السياسية السائدة

رسم بياني رقم(٣)

نسب التداول ١٩٩٩-٢٠٠٣

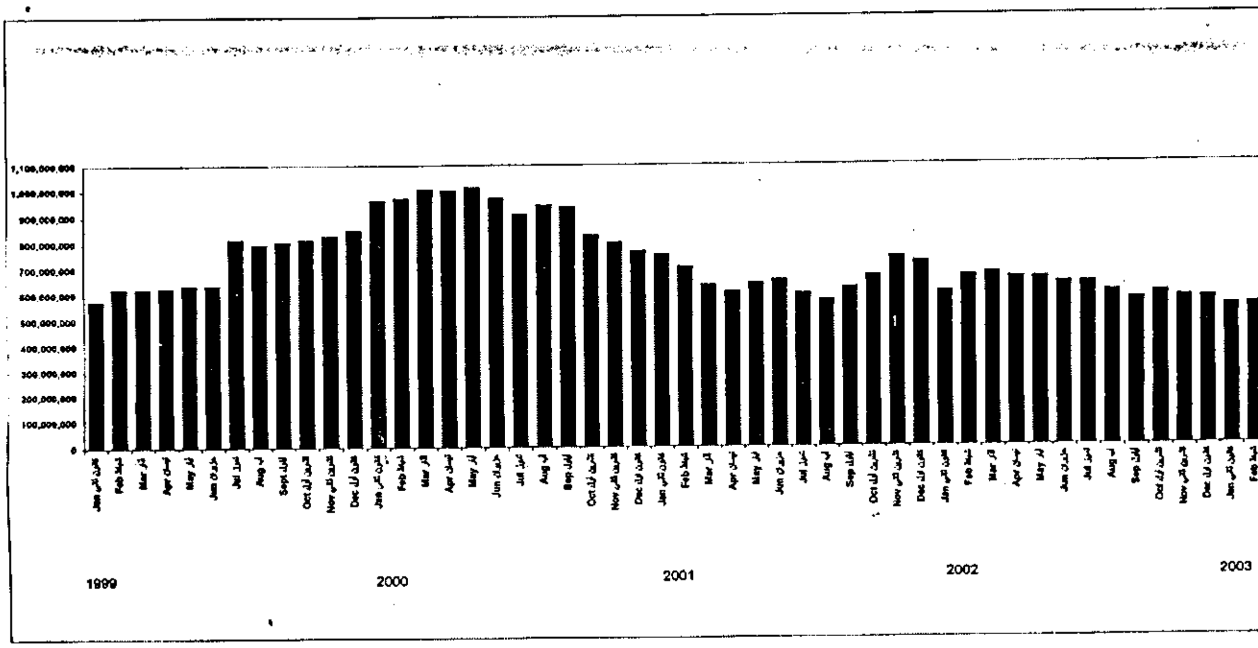


المصدر : سوق فلسطين للاوراق المالية (٢٠٠٣) ، نشرات نسب التداول ، نابلس - فلسطين .

امـا فـيما يتعلق في القيم السوقية للشركات المدرجة في السوق فاظهرت تراجع في السنوات الحالية وأصبحت متقاربة مع القيم السوقية بداية تأسيس السوق.

رسم بياني رقم (٤)

القيم السوقية للشركات المدرجة بالدولار الفترة من كانون ثاني ١٩٩٩ الى شباط ٢٠٠٣.

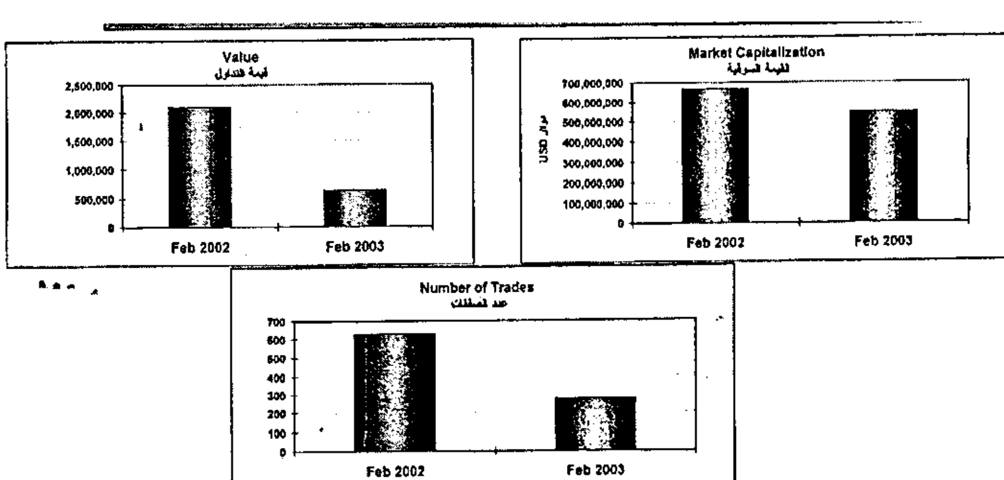


المصـــدر : ســوق فلسطين للاوراق المالية (٢٠٠٣) ، نشرات القيم السوقية للشركات المدرجة نابلس – فلسطين .

ويظهر نشاط التدوال لشهر شباط من العامين ٢٠٠٢و٢٠٠٣ مدى التراجع الذي شهدة السوق والشركات المدرجة فية.

رسم بياني رقم (٥)

مقارنة نشاط التداول لشهر شباط ٢٠٠٢و٢٠٠٣

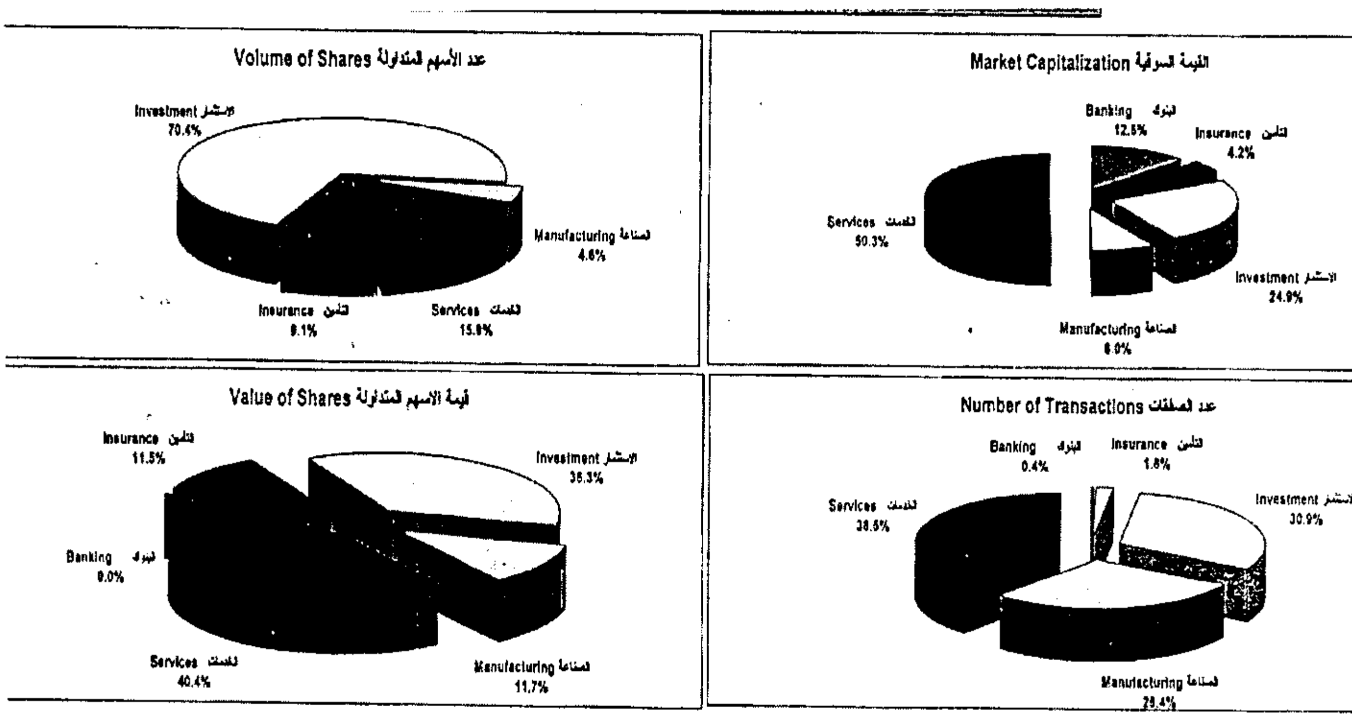


المصـــدر : ســوق فلســطين للاوراق المالية (٢٠٠٣) ، نشرات نسب التداول ٢٠٠٢-٢٠٠٣ نابلس – فلسطين .

ويتضـــح مـــن دراســـة احصائيات القطاعات لشهر شباط ٢٠٠٣ ان قطاع الخدمات يســـتحوذ على النصيب الاكبر من الاستثمار والتداول حيث بلغت القيمة السوقية ٢٧٥,٩٥٥ ملـــيون دولار وقـــيمة الاســـهم المـــتداولة ٢٥٦,٤٥٢ ملـــيون دولار، يلية قطاع الاستثمار ١٣٦,٢٣١ القيمة السوقية و٢٣٠,٤٢٩ قيمة الاسهم.

رسم بياني رقم (٦)

احصائيات القطاعات لشهر شباط عام ٢٠٠٣



المصدر : سوق فلسطين للاوراق المالية (٢٠٠٣) ، نشرات مساهمة القطاعات نابلس – فلسطين .

ملكية السوق :

يعتـــبر سوق فلسطين للأوراق المالية شركة تابعة للقطاع الخاص بشكل كامل. حيث توزع ملكيته بالشكل الآتي :

١-شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) ٧٠% من قيمة السوق.

٢-شركة فلسطين للاستثمار العقاري ٥% .

٣-شركة فلسطين للاستثمار الصناعي ٥% وهما من الشركات التابعة.

٤-مؤسسة صامد الفلسطينية ٢٠% [٦٧].

الإشكاليات (المعوقات) التي تواجه السوق المالي:

هنالك عدة مشاكل تواجه سوق فلسطين للأوراق المالية:-

١-الأوضـــاع السياســية والإجراءات الإسرائيلية في الإغلاق المتكرر وعدم وفاء إسرائيلي بالتزاماتها [٦٨] .

٢-نقص البيئة القانونية والتشريعية التي تساعد السوق على أداء مهامه وتطوره .

٣-ضعف الاستثمارات الأجنبية.

٤-عدم استقلالية المؤسسات الفلسطينية من الناحية المالية والإدارية بالشكل المناسب وضعف الرقابة التشريعية عليها وانعدام الشفافية وضعف الإفصاح .

٥-حجم التداول في السوق يعتبر قليلاً بالنسبة للأسواق الأخرى [٦٩] .

٦-قلة عدد الشركات المدرجة في السوق .

٧-عدم تطبيق قرار قانون هيئة الأوراق المالية.

٤-٦-٣ المدن والمناطق الصناعية في فلسطين :

في سياق الجهود المبذولة من اجل دعم وتطوير الاقتصاد الفلسطيني كان هناك اهتمام كبير من قبل السلطة الفلسطينية ، بإنشاء المدن والمناطق الصناعية ، لما تلعبه هذه المدن من دور كبــير في زيادة الناتج المحلي ، وزيادة الدخل القومي ،وخلق عشرات الالاف من فرص العمــل ، ومـــا يترتب على ذلك من ارتفاع في مستوى المعيشة ، وتشجيع البحث العلمي من اجــل الــتطوير والتنمية [٧٠] ، لذلك تم أنشاء الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة وسنت القوانين والتشريعات المتعلقة بالمدن الصناعية والمناطق الحرة التي تساعد على قيامها وتذلل العقبات أمام عملها [٧١] .

أهميتها ودوافعها:

تعود أهمية المدن والمناطق الصناعية لعدة أسباب منها:

١-تحفــز الاســتثمار المحلي والأجنبي عن طريق الحوافز المقدمة من إعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لفترات طويلة، واعادة تحويل كامل الأرباح وراس المال إلى الوطن الأصلي .

٢-للحــد من مشكلة البطالة المرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق توفير فرص عمل كبيرة وعدم الاعتماد على اسواق العمل المجاورة [٧٢].

٣-المســـاهمة في تعزيز دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني ، اذ ان حصة القطاع الصناعي ما زالت متدنية مقارنة بدول اخرى مماثلة من ناحية الموارد الاقتصادية ، والقوى الشرائية .

٤-تعزيـــز وتفعـــيل دور القطـــاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني ، حيث ان السلطة فتحت المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في برنامج المناطق الصناعية ، سواء من حيث التطوير ، او ادارتها ، او الاستثمار فيها .

٥-أهميـــتها فـــي العملـــية الاســـتثمارية لقطـــاع الصناعة الذي يعتمد عليه في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تشجيع الاستثمار [٧٣] .

٦-المســـاهمة فـــي عـــلاج بعض الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والمتمثلة في اعتماده على مصادر الدخل الخارجية ، واعتماده على اسواق العمل المجاورة ، والعجز في ميزان المدفوعات و الموازنة العامة [٧٤].

٧-تمكن المستثمرين من ان يستفيدوا من الحوافز والاستثمارات الخاصة التي توفرها المناطق الصناعية [٧٥] .

المدن الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة :

استطاعت هيئة المدن الصناعية ، بالتعاون مع شركة باديكو في انجاز المرحلة الأولى مـــن منطقة غزة الصناعية والعمل على البدء في المرحلة الثانية من هذه المنطقة المقسمة إلى ثلاث مراحل ، وبلغ حجم مساهمة السلطة عن طريق الدول المانحة في منطقة غزة الصناعية بما يزيد عن ٢٣ مليون دولار أمريكي ، موزعة على النحو التالي :

١- ٥ ملايين وحدة أوروبية من بنك الاستثمار الأوروبي.

٢- ٦ ملايين دولار أمريكي من وكالة التنمية الامريكية USAID.

٣-١٠ملايين دولار امريكي على شكل قرض من البنك الدولي .

وقـــد بلغ استثمارات القطاع الخاص المتمثل في المصانع والشركات العاملة والمقدمة لطلـــب ترخـــيص للعمل في المنطقة الصناعية بغزة ما يقارب (١٥٠٠٩٧٣٤٠ $) وبلغ عدد المصانع والشركات العاملة حاليا ما يزيد عن (٢٢) مصنعاً وشركة ، وعدد العاملين (١٦٧٠) عاملاً [٧٦] . وهناك مناطق اخرى في قطاع غزة ، وهي قيد الانشاء في منطقة رفح الصناعية وقـــد بلـــغ حجـــم استثماراتها الخارجية ١٨ مليون دولار ، ممولة من البنك الدولي ، ووكالة التنمية الأمريكية USAID ، ومنطقة دير البلح الصناعية التي تعتبر قيد الانشاء [٧٧] .

أمـــا في الضفة الغربية، فهنالك سبعُ مناطق (مدن) صناعية طور الأعداد والإنشاء ، منها ما هو في المراحل النهائية للعمل : منطقة جنين، ومنطقة نابلس، ومنطقة قلقيلية، ومنطقة أريحـــا، ومنطقة طولكرم، ومنطقة تر قوميا ،ومنطقة رام الله ، [٧٨] ومن المناطق الصناعية كبــيرة الحجــم منطقة نابلس الصناعية الممولة من إيطاليا ، وبنك الاستثمار الأوروبي ، وقد تلقـــى المشـــروع ٢٣٠ ألف دولار امريكي ،ومنطقة جنين الصناعية حيث تم انجاز المرحلة الأولى من المشروع من اعمال البنية التحتية الخارجية الخاصة بالمنطقة الممولة من الحكومة الألمانية [٧٩] وما زال التخطيط جارٍ لتأسيس ٥ مناطق صناعية اخرى بالتعاون مع المؤسسات الفلســطينية والقطـــاع الخاص، وهي منطقة خضوري الصناعية في طولكرم، ومنطقة قلقيلية الصناعية ، منطقة ترقوميا الصناعية في الخليل ، ومنطقة أريحا الصناعية ، ومنطقة رام الله الصناعية [٨٠] .

جدول رقم (١٨)

عدد فرص العمل المتوقعة في حالة التشغيل الكامل للمناطق الصناعية في كل من غزة وجنين ونابلس

المنطقة	فرص عمل مباشرة	فرص عمل غير مباشرة	المجموع
غزة " المنطار"	١٧٥٠٠	٣٥٠٠٠	٥٢٥٠٠
* جنين " المقيبلة "	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
* نابلس " زعترة"	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠
المجموع	٣٥٥٠٠	٦٠٠٠٠	٩٥٥٠٠

المصادر : د.مكحول، باسم،المناطق الصناعية ودورها المتوقع في التشغيل ، جامعة النجاح الوطنية نابلس – فلسطين، ص١٥.

أسلوب الخصخصة المقترح:

هــنالك مجمــوع من الاجراءات الكفيلة بالعمل على الاسراع في نقل هذا القطاع الى الملكية الخاصة نذكر منها:-

١-عقود الادارة أي اعطاء ادارة هذه المدن للقطاع الخاص مما يؤدي إلى حسن الأداء .

٢-ســن القوانيــن والتشــريعات المناســبة لاعطاء الاطار القانوني والتشريعي لهذه المدن الصناعية .

٣-اعـــادة صـــياغة بعــض الاتفاقات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي حتى لا تصبح المناطق الصناعية سجوناً اقتصادية يتم استخدامها عند الضرورة للاضرار في الاقتصاد الفلسطيني.

٥-٦-٣مطار غزة الدولي :

بـــدأ بـــناء مطار غزة الدولي في العشرين من يناير عام ١٩٩٦ ويقع مطار غزة في محافظـــة رفح ، على الحدود الفلسطينية المصرية ، ويضم مدرج هبوط واقلاع واحد بطول ٣٠٨٠ مـــتراً وعـــرض ٦٠ مـــتراً ، وبوسعه استقبال الطائرات الضخمة من جمبوجيت فما دون(٨١) .

وتم افتتاحه في تشرين ثاني من العام ٩٨ ويستطيع المطار في المرحلة الأولى استقبال ٧٥٠ ألــف مسافر سنويا، كما يستطيع استقبال طائرات الايرباص ، وطائرات النقل ، وتبلغ المســاحة الاجمالــية للمطار ٢٣٥٠ دونما ، ويشتمل على صالة رئيسية للمسافرين مساحتها ٤٠٠٠ مـــترٍ مربعٍ مع امكانية التوسع ،كما يحتوي على العديد من المنشآت مثل مبنى ادارة الطـــيران المدني ، ومبنى التشريعات ، ومبنى الشحن ، ومبنى الاطفاء والاسعاف ، ومحطة الوقود ، ومبنى الصيانة ، وبرج المراقبة (٨٢) .

وقد تم تأسيس المطار بقرض قيمته ١٨ مليون دولار ، وقد تبرعت الحكومة الاسبانية بالاجهزة والمعدات بقيمة ٢ مليون دولار، ثم هبة مالية بقيمة عشرة ملايين دولار على شكل اجهزة والآلات ، وساهمت المساعدات الاسبانية والالمانية في تجهيز المراقبة وصالة الوصول والمغـــادرة والاطفائية ومحطة الرادار ومحطة الطاقة وأجهزة الملاحة الارضية، وتبلغ تكلفة المطار بصفة عامة حوالي ٦٠ مليون دولار(٨٣) .

وهـــناك عدة مشاكل وعوائق تمنع تطور المطار ، وتدعو إلى التفكير بنقل ملكيته إلى القطاع الخاص ، ومن هذه العوائق الآتي :

١-سلطات الاحتلال الاسرائيلي تشكل العقبة الكبيرة في تطور واتساع مجال عمل الطيران ، واغلاقـــات المطـــار لعـــدة مـــرات فـــي الماضي والحاضر ، واعتقال العديد من المواطنين المســـافرين عـــبر المطار ، حيث تعرض للاغلاق المتكرر منذ ٢٠٠٠/١٠/٩ وقامت قوات الاحتلال باغلاق المجال الجوي الفلسطيني امام حركة الطيران منذ الاربعاء الموافق ٢/١٤/ ٢٠٠١ واستمر المطار مغلقاً حتى العام الحالي ٢٠٠٣ (٨٤) .

٢-ضـــعف البنية التحتية وضعف الكفاءات والعناصر البشرية ، حيث لا توجد اقسام للشحن الجـــوي والتخزيـــن وثلاجات حفظ المواد الغذائية الصادرة او الواردة ، وعدم وجود مباني الهندسة والصيانة وعدم وجود مبانٍ خاصة بوكلاء الشركات السياحية وفندق خاص بالمطار ، وضعف الكفاءات لعدم وجود أصحاب الاختصاصات المهنية (٨٥) .

٣-تواضـــع الاســـطول الجوي الفلسطيني مقارنة بالدول المحيطة ، حيث لا توجد الا ثلاث طائـــرات الأولـــى بوينج ٧٢٧ وتحمل اسم القدس وتتسع لــ ١٥٢ راكبا إلى جانب طائرتين فوكر تتسع كل واحدة لـــ ٥٠ راكباً ، ويشار إلى ان سلطة الطيران تعاقدت مع شركات كندية لشـــراء أربـــع طائـــرات جديدة اثنتين من نوع (واش ٨) والأخرين من نوع "سر ارجي " وتتسع كل طائرة لخمسين راكبا [٨٦] .

ومع وجود نية نحو خصخصة المطار ،ووجود مستثمرين أجانب واخرين راغبين في امـــتلاكه فـــإن هذا سيؤدي إلى تخفيض هذه الضغوط على عمل المطار ، ويؤدي إلى تطور بنيته.

اسلوب الخصخصة المقترح:

لابد من أجراء مجموعة من الاجراءات الكفيلة بالعمل على زيادة مرونة هذة المؤسسة من النواحي الادارية والقانونية:-

١-تحويـــل المطار إلى شركة مساهمة عامة تملك السلطة الفلسطينية كافة الأسهم حتى يسهل في المستقبل تحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص عن طريق بيع هذه الأسهم .

٢-سن القوانين والتشريعات التي تحدد صلاحيات والتزامات هذه المؤسسة،مع العلم ان القرار رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٦ غير كافٍ بشأن إدارة مطار غزة[٨٧] .

٣-تـــتم الخصخصـــة على أجزاء مع الأخذ بعين الاعتبار تجربة الملكية الاردنية عن طريق البدء بخصخصة المباني المملوكة للمطار من فنادق ووكلاء سياحية والمنطقة التجارية.

٦-٦-٣ميناء غزة البحري :

باشر الطرف الفلسطيني بأعمال البناء في ميناء غزة البحري ،وكل ما يتعلق به في ١ تشـــرين الأول ١٩٩٩م، بعـــد تأخير دام أكثر من تسعة أشهر ، وشرع مهندسون فلسطينيون وفرنســـيون فـــي إنشـــاء أول ميناء بحري في فلسطين بالقرب من مدينة غزة [٨٨] ،ويقام هذا الميـــناء علـــى ســـاحل البحر الابيض المتوسط جنوبي مدينة غزة التي تعتبر القلب التجاري الفلسطيني ، وتمتد هذه المساحة من ٣٢٣م جنوبي طريق الشيخ عجلين وحتى ١٠٢٠م شمال الطـــريق الســـاحلي جنوبـــي قـــرية الشيخ عجلين، وقد تم استئجار أكثر من ٢٠٠ دونم من الأراضـــي الزراعـــية المقابلة للميناء بهدف اقامة منطقة حرة في فلسطين [٨٩] ،والمتوقع أن تلعب دورا في الحياة الاقتصادية باعتبارها المنطقة الحرة الأولى في فلسطين . ويتوقع المقاول

الرئيســي لمشــروع الميناء وهي شركة اتحاد المقاولين العالمية (c.c.c) ان تنجز المرحلة الأولى بحلول العام ٢٠٠٢ على اقصى تقدير [٩٠] .

أهمية المشروع :

تنبع أهمية المشروع من عدة أسباب أهمها:

١-تحسـين الوضـع الاقتصادي في فلسطين حيث يعتبر انشاء ميناء تجاري احد الخطوات الهامة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي مباشرة .

٢-يطمـح أن يكـون هـذا الميناء أحد أكثر عناصر سيادة الدولة الفلسطينية على الأرض والبحر [٩١].

٣-ان الميـناء والمـنطقة الحرة سيساهمان في توفير اكثر من ١٢٠ مليون دولار يتم دفعها شهريا كرسوم للموانئ الاسرائيلية نظير استيراد بضائع من الخارج [٩٢].

٤-يمنح الثقة للقطاع الخاص في مجال التنمية الناتج عن نشاط الاقتصاد المحلي وتحرره من القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير .

٥-الميـناء والمنطقة الحرة سيحولان غزة إلى مركز رئيسي للتجارة في المنطقة نظرا لنمو حركة الصادرات والواردات بفلسطين بنسبة ١٥-٢٠ سنويا بالمتوقع [٩٣] .

٦-خلق فرص عمل جديدة في مدينة غزة بشكل خاص ، وفي فلسطين بشكل عام ، ناتج عن أبواب الاستثمار التي سيتم فتحها عن طريق الميناء أمام الصناعات المتنوعة .

تمويل المشروع :

تـبلغ تكلفـة المشـروع الأولية للمرحلة الأولى المكون من ثمانية مراحل والمتوقع إنجازهـا في بداية ٢٠٠٢ م ١٥٠ مليون دولار ، ٧٥ مليون دولار للإنشاءات و ٧٥ مليون دولار للمعـدات والتكنولوجـيا وتجهـيزات فنية أخرى ، وقد قدمت كل من فرنسا وهولندا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي هذه المبالغ بطريق منح وأقساط ميسرة تصل مدة سدادها إلى ٤٠ عاما دون فوائد [٩٤] .

أمـا بالنسـبة للجهـة المـنفذة للمشـروع ،فان مجموعة التنمية الأوروبية في غزة (EGDC 2000) هـي التي ستقوم بتنفيذه ، وهي عبارة عن مشروع مشترك من الشركات التالية المشار اليها بالتعاقد :

١-شركة بالاسات نيدام الدولية B.V في امستردام – هولندا .

٢-سباى باتيغنولس – بونتويز – فرنسا [٩٥].

إدارة المشروع :

وتعـتزم سلطة الموانئ الفلسطينية تسليم إدارة ميناء غزة إلى شركة خاصة قد تكون من فرنسا أو هولندا ، ولا يستبعد ان يطرح الميناء للخصخصة في المستقبل القريب [٩٦].

أسلوب الخصخصة المقترح:

هنالك عدة طرق تساعد في تسهيل عملية نقل الميناء من الملكية العامة للملكية الخاصة:-

١-عقود أيجار طويلة الأمد.

٢-تطبيق سلسلة من اللوائح والعقوبات والقوانين الصارمة على كل السفن التي تستخدم الميناء لحماية الشاطئ من التلوث .

٣-توفير البيئة القانونية والتشريعية التي تنظم أرضية مناسبة للعمل .

٤-منح الاستقلالية المالية والإدارية للميناء.

٥- تحويل الميناء الى شركة مساهمة عامة محدودة تملك السلطة الفلسطينية كافة أسهمه حتى يتم خصخصته.

٧-٦-٣سلطة المياه :

أولـت الحكومـة اهتمامها الكبير بقطاع المياه في داخل المناطق الفلسطينية ، فأقامت سـلطة المـياه في العام ١٩٩٤ وأصدرت التشريعات التي تنظم عملها ،من منحها صلاحيات التخطـيط وحق التفتيش والحصانة ،وقد قامت سلطة المياه بتنفيذ العديد من المشاريع المتعلقة بالمياه والتي أدت إلى تحسين أداء شبكات توزيع المياه وزيادتها[٩٧].

ويشير الوضع المائي إلى اعتماد قطاع غزة بشكل أساسي على المياه الجوفية لعدم وجـود أي شكل من أشكال الجريان السطحي باستثناء وادي غزة الذي أصبح معدل الجريان فيه صفراً بسبب أقامة السدود والمصائد المائية لحجز مياه الوادي من قبل أسرائيل ، وإتضح مـن دراسة الموازنة المائية ان هناك عجزا مائيا في قطاع غزة ، وسوف تزداد الاحتياجات المائـية في المستقبل، وكمية هذه الاحتياجات مرهونة بدرجة النمو السكاني، والتغير في شكل الاحتـياجات المائـية سواء للأغراض الزراعية او المنزلية او الصناعية . أما على مستوى الضـفة الغربية فإن الاستهلاك السنوي يقدر ب ١٢٨ مليون متر مكعب ، يتم استخراج ٦٥ ملـيون مـتر مكعب من الآبار ، و٧ ملايين من الينابيع، و٥٦ مليون متر مكعب شراء من شركة ميكروت الاسرائيلية [٩٨] .

جدول رقم(١٩)

الاستهلاك المنزلي من المياه والاحتياجات المتوقعة في العام ٢٠١٠م

المنطقة	كمية المياه المستهلكة١٩٩٥	الكمية المطلوبة لعام ٢٠١٠
النسبة	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب
الضفة الغربية	٤٦	١٨٧
قطاع غزة	٤٧	١٠٠
المجموع	١٥٣	٢٨٧

المصدر :الهيئة العامة للاستعلامات(٢٠٠٠) ،استهلاك الماء في فلسطين ،مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ص٣.

ويتضح أن احتياجات المياه المنزلية في الضفة الغربية سوف تزداد الى اكثر من٢٠٠% في العام ٢٠١٠ وذلك بسبب زيادة عدد السكان المتوقعة [٩٩]. والمأمول إيصال المياه إلى كل مواطن بالشكل المناسب والسعر المناسب مع الجودة المناسبة إلا أن هناك فرقاً كبيراً بين الاحتياجات والمتوفر ، مع العلم ان المياه الفلسطينية تستطيع ان تخدم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة مع وجود فائض كبيرة جدا .

وسيتم ذكر كل من هذه المشاكل بالتفصيل حتى يتم تداركها عند ترشيح هذه المؤسسة للخصخصة :-

١-سوء الاستغلال :

تبلغ كمية الأمطار الساقطة على الضفة الغربية ما بين ٢٧٠٠-٢٠٠٠ مليون متر مكعب يذهب منها عن طريق التبخير ٦٥-٧٠ % أي ما يساوي ١٩٦٠ مليون متر مكعب اما كمية المياه الراشحة فتصل إلى ٧٧٨ مليون متر مكعب وتعادل هذه الكمية ٢٨,٤% من كمية الامطار الساقطة [١٠٠] .

٢-المتطلبات المائية المتزايدة :

وصل عدد الأبار في الضفة الغربية ٧٥٠ بئرا ، الا ان ما يعمل منها الآن ٣٧١ بئراً يستغل منها ٣٢٨ بئراً للاغراض الزراعية و ٤٤ بئرا للشرب ، اما العدد الباقي فقد توقف لانه في حاجة إلى اعادة تأهيل وصيانة او نتيجة القيود الاسرائيلية التي فرضتها ،وتشير الكثير من الدراسات والاحصاءات إلى أن كمية المياه التي تستخدم من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية ١٢٨ مليون متر مكعب سنويا بالمتوسط ، وقطاع غزة بين ١٢٠-١٣٠ مليون متر مكعب سنويا [١٠١].

٣-سوء التوزيع والنقل :

لايــتوفر التواصـــل الجغرافي في مجال المياه حاليا لعدم وجود قدرة للتوزيع والنقل بالشكل السـليم ،مــع العلم ان هنالك العديد من المساعدات المالية الخارجية لم يتم استغلالها في هذا المجــال ،حيــث نجــد عجزا مائيا كبيرا في منتصف الضفة وجنوبها ووفرة مائية في شمال الضــفة ضــمن الآبــار العاملة ، والجدول الآتي يوضح الآبار المتوفرة في الضفة الغربية وتوزيعها الجغرافي .

جدول رقم (٢٠)

توزيع الآبار حسب المنطقة في الضفة الغربية

المنطقة	الاستخدام المنزلي	الاستخدام الزراعي	المجموع
اريحا	–	٥٨	٥٨
العوجا	–	٨	٨
فصائل الجفتلك ومرج نعجة	–	٤٦	٤٦
بردلا	–	١٠	١٠
الفارعة والباذان	٣	٢٤	٢٧
نابلس	٢	–	٢
جنين	٥	٥٩	٦٤
طولكرم	١٢	٥٣	٦٥
قلقيلية	٦	٧٠	٧٦
رام الله	٦	–	٦
بيت لحم	٦	–	٦
الخليل	٤	–	٤
المجموع	٤٤	٣٢٨	٣٧٢

المصدر :-الهيئة العامة للاستعلامات ،استهلاك المياه ،المركز الوطني الفلسطيني، ص١.

٤-الاتفاقيات الموقعة والاطماع الاسرائيلية :

أ-اتفق الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي ١٣/أيلول ١٩٩٣ في اعلان المبادئ المادة الأربعون :

المياه والمجاري :

ان الاحتــياجات المســتقبلية للفلسطينيين في الضفة الغربية تقدر ما بين ٧٠-٨٠ مليون متر مكعب في السنة ، ونصت المادة السابعة (تلبية الحاجات الفورية للفلسطينيين من المياه العذبة

للاســـتخدام المنزلي) فان كلا الطرفين يعترف بالحاجة لتوفير كمية اجمالية بـــ ٢٨,٦ مليون متر مكعب سنويا للفلسطينيين خلال الفترة المرحلية [١٠٢].

ب-الأطماع الإسرائيلية :

عملــت إسرائيل على نهب المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بالإضافة إلى إصدارها العديــد مــن القوانين والأوامر العسكرية التي من شأنها أن تمكن إسرائيل من موارد الضفة وقطـــاع غــزة ومــن نســف وتدمــير للكثير من الآبار والمضخات ومن أقامت العديد من المستوطنات فوق مناطق الخزانات الجوفية العذبة [١٠٣] .

٥-تعرفة المياه :

اذا تم حصر وتحليل وتبويب كلفة إنتاج المياه وتوزيعها فلقد أصبح من الممكن الوصول إلى تحديـــد سعر المياه ضمن تعرفه تحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ولضمان تحقــيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ولضمان تحقيق الأهداف المرجوة من تعـــرفه عادلة وفعالة على مستوى المحافظات الفلسطينية ، يتوجب إتباع خطوط عريضة من أعـــداد قائمة تكاليف للمياه تحدد الكلفة الكلية، وتحديد كمية البيع السنوي والشهري ، وتحديد عدد الوصلات ، وعدد السكان المخدومين ، وحصة الفرد من المياه يومياً، فإنّ هذه الخطوط العريضة تم اعتمادها من قبل سلطة المياه الفلسطينية على المستوى الوطني ، الا اننا نلاحظ تفاوت تعرفه المياه من محافظة إلى اخرى لوجود حواجز اخرى ناتجة عن سوء التوزيع بين المحافظات ، ودخول طرف ثالث ، وهو شركة المياه الاسرائيلية في بعض المحافظات [١٠٤].

٦-المساعدات المالية الخارجية المتعلقة بالمياه :

المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه كثيرة في هذا المجال ، وقد حصلت على العديد من مصادر الدعم ،منها ما نفذ ومنها ما سيتم تنفيذه في المنظور القريب ، والجدول التالي يوضح مصادر الدعم [١٠٥] .

جدول رقم (٢١)

المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه

الوكالة الأمريكية USAID	في منطقة الخليل وبيت لحم تمديد أنابيب ومحطات ضخ وخزانات مياه التكلفة ٢٦ مليون دولار
	في منطقة جنين ،أنابيب ناقلة للمياه ، أنابيب للتوزيع مضخات للمياه محطات توزيع . التكلفة ١٤ مليون دولار .
	قطاع غزة ،حفر آبار،كلفة المشترى ٨ ملايين متر مكعب .
	تغذية ١١ قرية في منطقة الخليل وبيت لحم ٨ مليون دولار .
	تغذية ١١ قرية في منقطة جنين ،١,٥ مليون دولار
فرنسا AFD	تحسين البنية التحتية للمياه في قطاع غزة والضفة الغربية بحوالي ٨,٥ ملايين دولار.
النمسا	معمل تحلية بحر دير البلح قطاع غزة ١٠١ مليون دولار.
أمريكي نرويجي	تطوير قطاع المياه المرحلة الأولى والثانية غزة والضفة الغربية ١,٩ مليون دولار.

المصدر :الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية ،المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه،المركز الوطني الفلسطيني ، رام الله – فلسطين، ص ص ٤-٥ .

الأسلوب المناسب لخصخصة هذه المؤسسة :

لوجود بعض المصاعب والاشكاليات التي تواجه قطاع المياه في فلسطين ، أستدعت الحاجة لاعادة هيكلية المؤسسة بما يتناسب مع أوضاعها العامة، ويضمن استمرار الخدمة بالجودة والتكلفة المناسبة ، ويتم ذلك بعدة خطوات منها :

١-تحديد سعر المياه ضمن تعرفه تحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني .

٢-تقسم الشبكة المائية من : ١-استخراج ٢- نقل ٣- توزيع، ويمكن نقل بعض من هذه القطاعات إلى القطاع الخاص.

٣-استغلال الدعم المالي للمشاريع الاستخراجية ومشاريع تحليه مياه البحر، وعدم التوجيه لمشاريع النقل والتوزيع .

٤-يمكن للحكومة ان تستخدم اسلوب عقود الايجار لخطوط النقل والتوزيع .

٥-سن القوانين والتشريعات التي تساعد في نقل هذا القطاع الحيوي إلى القطاع الخاص دون توقف استمرار تدفق الخدمة للجمهور .

٨-٦-٣ الشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني :

تصاعدت الضغوط المحلية والدولية على السلطة الفلسطينية بهدف إجراء إصلاحات جوهرية في سياستها الاقتصادية ، وذلك للحد الذي دفع القيادة الفلسطينية لاعطاء تعهد خطي لمؤتمر الدول المانحة المنعقد في باريس في شهر كانون أول ١٩٩٦، بانهاء أي مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد الفلسطيني مع حلول العام ١٩٩٨ ،ولكن السلطة الفلسطينية لم تلتزم وقد اقتصرت إجراءاتها في مجال الخصخصة والالتزام بالشفافية بنشر قائمة باستثمارات شركة الخدمات التجارية ،التي تظهر مساهمتها ب٣٣ شركة تتراوح حصتها فيها من٥-١٠٠% ، اما الشركة الرئيسية الثانية التي تدير استثمارات السلطة في قطاع غزة والتي تعرف بشركة البحر فلم يتم نشر أية معلومات عن استثماراتها .

وفي المؤتمر الدولي للمانحين الذي انعقد في طوكيو في تشرين اول ١٩٩٩ تم تكليف ممثل الصندوق الدولي بمتابعة التنسيق مع مؤسسات السلطة في تطبيق الاصلاحات المطلوبة ، وفي خطوة لتنفيذ هذه الاصلاحات قامت السلطة بتشكيل مايسمى (مجلس التنمية الاعلى) والذي يتكون من وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط ،ومدير عام شركة الخدمات التجارية، وبرئاسة الرئيس الفلسطيني . وتم تكليف وزير الاقتصاد والتجارة بملف الخصخصة ، ولم تحقق السلطة أي انجازات ملموسة بالنسبة للاصلاحات المطلوبة وبشكل خاص فيما يتعلق بالشفافية المالية وخصخصة الشركات الحكومية وتفكيك الاحتكارات[١٠٦] .

وبعد تحول الضغوط والانتقادات الى واقع ملموس عندما اقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الدعم المقدم الى السلطة الفلسطينية وربطة بالإصلاح الإداري والمالي والسياسي وما تبنتة الدول المانحة باشتراط تقديم أي منح جديدة بالاصلاح المالي والاداري

ايضـــا ، اقدمـــت السلطة بالكشف عن استثماراتها واعمالها بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار مقســـمة الـــى ٧٨ اســـتثمارا تجاريـــا وحساباتها البنكية المقدرة بما يقارب ٧٣ مليون دولار كخطـــوة اولى لتحديد سياسات واستراتيجيات التعامل مع هذه الاستثمارات والاموال من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي تم تاسيسه في شهر اب من العام ٢٠٠٢ بقرار من رئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني.

ويهـدف انشـــاء صـــندوق الاستثمار الفلسطيني الى تجميع كافة النشاطات التجارية والاســـتثمارية للســـلطة الفلسطينية تحت عنوان واحد وادارة مؤسسة واحدة، بما ينسجم مع درجـــة مناسبة من الشفافية ويسمح بقدر من المساءلة، وتم تشكيل مجلس ادارة لهذا الصندوق برئاســـة وزيـــر الماليـــة وعضـــوية كـــل من وزير الاقتصاد، ومستشار الرئيسي للشؤون الاقتصادية، و ٤ اعضاء ممثلين عن القطاع الخاص وتم التعاقد مع خبراء ومستشارين دولين في هذا المجال (democracy council) (standard & poors) للقيام بتجميع الموجودات وتقـــيمها من الناحية المالية لضمان الشفافية في العمليات المختلفة، وقدتم تقديم تقرير من قبل المؤسســـات الاستشارية يحتوي على قائمة لكل الموجودات والنشاطات التجارية والاستثمارية للســـلطة الفلسطينية ،و الشركات التي كانت تدار من قبل شركة الخدمات التجارية الفلسطينية بكافـــة نشـــاطاتها المخـــتلفة ، بالاضافة الى بعض النشاطات الاخرى كالهيئة العامة للبترول وشركة البحر والصخرة واصبح صندوق الاستثمار الفلسطيني المرجعية لهذه النشاطات[١٠٧] .

جدول رقم (٢٢)

استثمارات السلطة الفلسطينية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني

اسم الشركة	العنوان	القيمة بالدولار	نسبة الملكية
شركة الاتصالات الجزائرية اوراسكوم	الجزائر	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	%٢٣,٦٣
شركة اتصالات الجوال الاردنية (فاست لينك)	الاردن	٦٦,١١٠,٠٠٠	%١٤,٢٩
شركة الاسمنت	فلسطين	٥٤,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
شركة اتصالات اوراسكوم التونسية	تونس	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%٢٠
شركة اتصالات جوال الفلسطينية	فلسطين	٣٦,٢٩٠,٠٠٠	%٣٥
منتجع وكازينو اريحا(الواحة)	فلسطين	٢٨,٥١٠,٠٠٠	%٢٣,٠٨
اتصالات اوراسكوم		٢٥,٢٤٠,٠٠٠	١١مليون سهم
شركة الاتصالات الفلسطينية	فلسطين	١٣,٦٠٠,٠٠٠	%٦,٧٥
مؤسسة بونيشية(binoche)	كندا	٧,١٠٠,٠٠٠	%١٤,٢٩

شركة غزة الاهلية للتامين	فلسطين	١,٥٧٠,٠٠٠	%٢٣,٦٣
مشروع الغاز	فلسطين	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	%٢٢,٥
Aviation project		١٩,٠٠٠,٠٠٠	%٨٠
عقارات متعددة		١٥,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
ابيك(Apic)		٩,٠٠٠,٠٠٠	%٢٠
باديكو	فلسطين	٨,٥٠٠,٠٠٠	%٧
دلما (Delma)		٨,٣٠٠,٠٠٠	غير متوفر
انترنت مصر	مصر	٧,٥٠٠,٠٠٠	%١٥
فينتشر للاستثمارات		٧,٠٠٠,٠٠٠	غير متوفر
Chalcedony llc		٥,٣٠٠,٠٠٠	غير متوفر
صندوق تكنولوجيا السلام	اسرائيل	٤,٠٠٠,٠٠٠	%٣٤
شركة الكهرباء الفلسطينية	فلسطين	٣,٢٠٠,٠٠٠	%٦
فندق قصر جاسر	فلسطين	٣,٣٠٠,٠٠٠	%٢١
المتحدة للتخزين والتبريد	فلسطين	٣,٠٠٠,٠٠٠	%٨٠
مشروع برج هنادي	فلسطين	٣,٨٠٠,٠٠٠	%١٠٠
تري فيتنس (tri fitiness)	فلسطين	٣,٠٠٠,٠٠٠	غير متوفر
شركة مطاحن الطحين الفلسطينية	فلسطين	٢,٨٠٠,٠٠	%٤٧
Canaan equityIII		٢,٨٠٠,٠٠٠	غير متوفر
مجموعة اليازجي للمشروبات الخفيفة (pepsi)	فلسطين	٢,٧٠٠,٠٠	%٤٩
بنك الاستثمار الفلسطيني	فلسطين	٢,٦٠٠,٠٠٠	%٨
Evergree III L.p	فلسطين	٢,٢٠٠,٠٠٠	%٥,٥
كوكا كولا	فلسطين	١,٥٠٠,٠٠٠	%١٥
مركز مؤتمرات بيت لحم	فلسطين	١,٩٠٠,٠٠٠	%٤٥
صندوق كوريا (Korea fund)		١,٩٠٠,٠٠٠	غير متوفر
Canaan equity II		١,٨٠٠,٠٠٠	غير متوفر
مشروع إسكان القدس	فلسطين	١,٧٠٠,٠٠٠	%٥٠
الاهلية العقارية	فلسطين	١,٤٠٠,٠٠٠	%٥٠
Avmax Aircraft management		١,٢٥٠,٠٠٠	%١٢,٥

Onyx fund llc		١,١٠٠,٠٠٠	غير متوفر
الشركة الوطنية للالمينيوم	فلسطين	٩٠٠,٠٠٠	%٢٠
شركة الحديد	فلسطين	٩٠٠,٠٠٠	%١٥
فندق جراند بارك	فلسطين	٤٠٠,٠٠٠	%٢٦
المتخصصة للاستثمار		٨٠٠,٠٠٠	%٦,٦٧
شركة زيت النباتي		٩٠٠,٠٠٠	%٧
كلية ومدرسة (college&school)	فلسطين	٦٠٠,٠٠٠	%١٠٠
شركة السلام العالمية		٥٠٠,٠٠٠	%٥
مراكز التسويق العربية الفلسطينية	فلسطين	٤٠٠,٠٠٠	%٩
شركة Al-marie		٣٠٠,٠٠٠	%٣٣
شركة الشرق (الواحة)		٣٠٠,٠٠٠	غير متوفر
شركة الاهلية الصناعية		٣٠٠,٠٠٠	%١٥
الشركة الاردنية المتخصصة	الاردن	٢٠٠,٠٠٠	%٣,٧
شركة التكنيون الهندسية(AL-takanion)		٢٠٠,٠٠٠	%٣٠
Silver haze partner		٢٠٠,٠٠٠	غير متوفر
الفلسطينية لاستيراد المنتجات المصرية		١٠٠,٠٠٠	%٦٥
شركة بلجيوم (belgium company)		١٠٠,٠٠٠	%٣٠
شركة الخيار الاول		١٠,٠٠٠	%٣٠
مصنع انابيب الشرق الاوسط		غير متوفر	%١٠٠
سلطة البترول		غير متوفر	%١٠٠
شركة مراقبة توزيع الكهرباء		غير متوفر	غير متوفر
شركة البحر		غير متوفر	غير متوفر
شركة Mortgage		غير متوفر	غير متوفر
سلطة التبغ		غير متوفر	%١٠٠
شركة التطوير الفلسطينية(فلسطين – ايطاليا)		غير متوفر	غير متوفر
شركة الصخرة		غير متوفر	غير متوفر
مشروع البوابة الذهبية(القدس)	فلسطين	٠	غير متوفر
مشروع بازار		٠	%١٠٠

مصنع عصير غزة	فلسطين	٠	%١٠٠
شركة البرهان		٠	%٥١
شركة السجائر الفلسطينية	فلسطين	٠	%٥٠
شركة (ampal) غزة	فلسطين	٠	%٤٩
شركة ايثار للطباعة		٠	%٦٦,٧
شركة الصقر		٠	%٦٠
الشركة الفلسطينية التونسية		٠	%١٠٠
شركة اريحا الخضراء		٠	%٤٠
شركة الزجاج		٠	%٤٠
شركة قبع الوطن		٠	%٣٥
الشركة الوطنية لصناعة الاسمنت	فلسطين	٠	%٥٠
صندوق الضفة الغربية وغزة		٠	%٣
شركة لوجو (logo)		٠	%٢٨

المصدر: صندوق الاستثمار الفلسطيني(٢٠٠٣)،اصول استثمارات السلطة الفلسطينية ،وزارة المالية[١٠٨]. Available at www.mof.gov.ps

ويتضح من الجدول بانة قد تم تقييم ١٠ شركات من قبل المؤسسات الاستشارية وهي شركة الاتصالات الجزائرية ، وشركة اتصالات جوال الاردنية و وشركة الاسمنت الفلسطينية ، وشـــركة اتصــــالات اوراسلكوم ، وشركة الاتصالات التونسية ، ومنتجع وكازينو اريحا ، وشركة غزة الاهلية للتامين ، وشركة الاتصالات الفلسطينية ، ولازال العمل جاري لتقدير٥٣ شـــركة أخـــرى ، وتوجـــد في الصندوق ١٥ شركة قد جمدت نشاطها بالكامل ، ويتضح من التقرير انه قد تم تقيم هذه الاستثمارات بناء على قيمتها السوقية الحالية وليس قيمتها في وقت الاســـتثمار ، مـــا يفقدهـــا الكثـــير من قيمتها نتيجة الأحداث السياسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية التي أثرت سلبا على هذه الاستثمارات .

ومن السياسات و الاستراتيجيات التي تطرحها إدارة الصندوق لادارة هذه الاستثمارات طـــرحها للخصخصـــة في المستقبل القريب، مع الإبقاء على بعض المؤسسات تحت إشراف وادارة الصندوق. ومن ضمن الشركات المدرجة في صندوق الاستثمار والتي تم تقيم أصولها بالكامل ما يلي[١٠٩] :-

١- شركة كازينو وفندق اريحا: تم تأسيسه في العام ١٩٩٨ براس مال ٢٨,٥١٠ مليون دولار أمريكي وتمتلك السلطة الفلسطينية ٢٣,٠٨%، بإدارة نمساوية ، وبالإضافة إلى الكازينو تمتلك الشركة فندق مجاور تم افتتاحه في العام ٢٠٠٠ يشتمل على ١٨١ غرفة ،١٦ جناحا ، وقد منح ترخيص بمزاولة نشاطه لمدة ٣٠ عام ينتهي ٢٠٢٨ .ومن ضمن السياسات والإستراتيجيات المقترحة تحويل ماتملكة السلطة من اسهم إلى شركة أو شركات خاصة لتنشيط القطاع الخاص في القريب العاجل .

٢- شركة اتصالات جوال الاردنية (فاست لينك): تعتبر شركة فاست لينك المشروع الأول في المملكة الأردنية الهاشمية لتقديم خدمات الهاتف الجوال ، وتعتبر متقدمة من الناحية التنافسية والجاهزية التشغيلية ويبلغ عدد المشتركين حاليا ٩٠٠٠٠ مشترك . وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية ١٤,٢٩% من راس مالها البالغ ٦٦,١١٠ مليون دولار ، ومن ضمن السياسات المقترحة تحويل ما تملكة السلطة من اسهم لشركة خاصة أو شركات مهتمة في هذا المجال.

٣- شركة غزة الأهلية للتامين: بدأت العمل في العام ١٩٩٤ لتقديم خدمات تأمينية مختلفة وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية ٢٣,٦٣% من راس مالها البالغ ١,٥٧٠ مليون دولار أمريكي.

٤- مؤسسة بيونشية (bionoche): شركة كندية تعمل في البحث العلمي لتطوير وانتاج التقنيات اللازمة لصحة الإنسان والحيوان لتسويقها عالميا وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية ١٤,٢٩% من راس مالها البالغ ٧,١٠٠ مليون دولار.

٥- اتصالات اوراسكوم: المشغل الرئيسي لشبكة ج س أم في الشرق الأوسط وأفريقيا ولها شركات تابعة في الإنترنت وتقنيات الأقمار الصناعية وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية من راس مالها البالغ ٢٥,٢٤٠,٠٠٠ مليون دولار، ٣٤,٣%.

٦- شركة الاتصالات الجزائرية اوراسكوم: بدأت ممارسة نشاطها في شباط ٢٠٠٢ في العاصمة الجزائرية ،وتغطي تقريبا ٣,٥ مليون مشترك، وجاري العمل على تغطية ،كل المدن الرئيسية بحلول العام ٢٠٠٣ بقدرة استيعابية مخططة ٣١ مليون خط ، مساهمة السلطة الفلسطينية ٢٣,٦٣% من راس مالها البالغ ٩٠ مليون دولار أمريكي.

٧- **شـــركة اتصـــالات اوراسكوم التونسية**:بدأت العمل في العام ٢٠٠٢ وتحتفظ الشركة ب ٧٠٠٠٠ مشـــترك، وتقـــوم الشركة بعمليات تطويرية للشبكة لتوسيع قدرتها الاستيعابية وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية ٢٠ % من راس مالها البالغ ٥٠ مليون دولار أمريكي.

٨- **شـــركة الإســـمنت:** تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الإنشائية الإستراتيجية المهمة بســـبب توفيرها المادة الأساسية اللازمة لعملية إنشاء وتطوير البنية الأساسية لمشاريع قطاع البـــناء والتشـــيد والـــذي يتمثل في بناء المساكن والمنشات العامة والخاصة ، وإنشاء الطرق والجسور ومشاريع الري والسدود وغيرها.

بعد قيام السلطة الفلسطينية على جزء من ارض فلسطين تم تأسيس شركة الإسمنت في العام ١٩٩٤وهي مملوكة بالكامل للقطاع العام حيث تبلغ مساهمة السلطةالفلسطينية١٠٠% من راس مالها البالغ ٥٤ مليون دولار أمريكي ،وتعتبر شركة الإسمنت الموزع الوحيد والمحتكر لسوق الإسمنت في فلسطين حتى العام ١٩٩٦، فهي الموزع الوحيد للإسمنت المستورد من شركة الإسمنت الإسرائيلية(نيشر) و شركة الإسمنت الأردنية.وبدأت هذه النسبة بالتراجع عندما تم السماح لشركات أخرى باستيراد الإسمنت من الدول المجاورة (مصر ،تركيا ،الأردن،اليونان)، حيث بدأت حصة الشركة بالتآكل حتى وصلت إلى ٧٥% من السوق الفلسطيني، وبناء على تقرير خاصة بوزارة الاقتصاد فقد وصلت نسبة مساهمتها في السوق المحلي ٦٠-٦٥%. حيث أصدرت وزارة التجارة والصناعة ٤٧ ترخيصا لاستيراد الإسمنت لشركات وإفراد محلين[١١٠].

ولأهمية قطاع الإسمنت في الاقتصاد الفلسطيني نشط راس المال المحلي لاقامة مصنع إسمنت فلسطيني إلا أنة لم ينجح في تحقيق ذلك، ولازال السوق الفلسطيني يعتمد وبشكل مطلق على تامين احتياجاته من الإسمنت عن طريق الاستيراد الخارجي وتمثلت هذه المحاولات بما يلي :

١-**شركة الإسمنت العربية المساهمة المحدودة** : تأسست في العام ١٩٧٨ في مدينة الخليل بهدف تصنيع وتسويق الإسمنت وذلك براس مال مقدارة ١٥ مليون دينار، مقسمة الى ١٥ مليون سهم سعر السهم الواحد ١٠ دنانير ، وعلى الرغم من استيفائها للشروط المطلوبة لم تمنح ترخيص لمصنع إسمنت من قبل سلطات الاحتلال ، ولاتزال الشركة قائمة وتحاول جاهدة تذليل المعوقات التي تحول دون بناء مصنع إسمنت في فلسطين.

٢- **شركة الإسمنت الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة** :تأسست بتاريخ ٢٣-١٠-١٩٩٣ في مدينة نابلس ،براس مال ٦ مليون دينار أردني ولقد حدد عقد التأسيس والنظام الداخلي غايات الشركة في انتاج وتصنيع وتسويق والاتجار بالإسمنت ومشتقاته ومواده الخام وتم إدراج الشركة في سوق فلسطين للأوراق المالية في شهر نيسان من العام ١٩٩٧ ، وحددت قيمة السهم ١,٢٨ دينار وهذا يفوق اضعاف قيمتها الحقيقية ، ولم ترقى شركة الإسمنت الفلسطينية الى تحقيق أهدافها كما حددت في عقد التأسيس ، وقد جمد نشاطها حاليا[١١١] .

و بالرغم من الدخل الكبير التي تحققة شركة الإسمنت التجارية لصالح السلطة الفلسطينية ، ألا أن إقامة شركات قطاع عام ذات طابع احتكاري لاتتفق مع فلسفة وإستراتيجية اقتصاد السوق التي تتبنها السلطة الوطنية ، كما أن مخاطر الشركات الاحتكارية العامة في المدى البعيد قد يفوق مكاسبها المادية الآنية . فتعظيم المنفعة الاجتماعية والاقتصادية يتطلب عدم إقحام القطاع العام في نشاطات إنتاجية يستطيع أن يقوم بها القطاع الخاص [١١٢].

اسلوب الخصخصة المقترح :-

١- تحويل قطاع الإسمنت إلى شركة مساهمة عامة يتم تداول أسهمها بالسوق المالي تملك السلطة الفلسطينية كافة أسهمها.

٢- سن التشريعات والقوانين التي من شانها أن تزيل العقبات من إمام قيام قطاع إسمنت إنتاجي قادر على سد احتياجات السوق المحلي.

٣- احتفاظ السلطة بنسبة من اسهم الشركة قادر على التدخل في مجلس الإدارة عند الضرورة ،حتى نظمن توافق سياساتها مع السياسات العامة للدولة.

٩-**سلطة البترول (الهيئة العامة للبترول)**: لأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الفلسطيني تم تأسيس الهيئة العامة للبترول بقرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٨-١٠-١٩٩٤ كهيئة مستقلة ، وباشرت عملها في غزة أريحا وبعد الانتشار في الضفة الغربية تولت هيئة البترول عملها في الأراضي الفلسطينية بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٢-١١-١٩٩٤ ، والهيئة العامة للبترول هي هيئة مستقلة تابعة إداريا لرئاسة مجلس الوزراء ، وتعتبر من الناحية القانونية إحدى مؤسسات السلطة الفلسطينية وغير مصرح براس مالها التأسيس ، واندرجت حديثا ضمن قائمة صندوق الاستثمار الفلسطيني.

تهدف الهيئة العامة للبترول إلى تنمية الثروة البترولية وحسن استغلالها ، واستيراد البترول وتوزيعه ،وضبط التراخيص ومنح عقود الامتياز الخاصة ، واستيراد الغاز السائل

وتطوير الصناعات البتر وكيماوية والصناعات الهيدروكربونية والبلاستيكية [١١٣]. وتعتبر الهيئة العامة الفلسطينية للبترول المحتكر الوحيد لسوق توزيع المحروقات في فلسطين منذ العام ١٩٩٤ دون منازع رغم المحاولات العديدة من القطاع الخاص لدخول السوق المحلي ، وتمثلت هذه المحاولات بما يلي :-

١- **شركة النفط الوطنية:** تأسست في العام ١٩٩٥ براس مال مصرح به ١٠٠٠٠ دينار ، تم زيادتها لتصل إلى مليون دينار أردني ، وحددت أهدافها بعقد التأسيس من استيراد النفط ومشتقاته وتسويقية والعمل على إنشاء محطات الوقود في الأسواق المحلية ، ويهدف المشروع إلى شراء النفط الخام وتكريره أما بمصفاة خاصة يتم إنشاءها في قطاع غزة لهذا الغرض أو العمل على تكريره في مصفاة حيفا لتكرير النفط الاسرائيلية .

٢- **شركة فلسطين للوقود:** دراسة هدفت إلى إنشاء وتشغيل مصفاة للنفط في قطاع غزة براس مال فلسطيني امريكي بلغ ٤٠ مليون دولار امريكي ، ١٥ مليون دولار قرض امريكي ، والباقي يطرح كأسهم للمحطات القائمة والجمهور بقيمة ٥٠ دولار للسهم الواحد، وتم تحديد نصيب السلطة الفلسطينية ب ١٠ % من اسهم المصفاة ، مع حصولها على حقوق التصرف بمنتج الإسفلت بالكامل . ويتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية للمشروع ٢٠٠٠٠ برميل يوميا ، ويمكن زيادتها إلى ٣٠٠٠٠ برميل ، الا إن هذه الشركات لم تمارس نشاطاتها الاستثمارية لتضارب مصلحها مع الهيئة العامة للبترول الفلسطينية[١١٤].

وللازمة الحادة التي يشهدها قطاع توزيع المحروقات في فلسطين التي تمثلت في انخفاض حجم ونسبة الإرباح التي يحققها أصحاب المحطات ، والارتفاع الحاد للأسعار مقارنة مع الدخل الحقيقي للمستهلك الفلسطيني ، وعدم السماح لراس المال الخاص بالاستثمار في إنشاء شركات خاصة لكل ذلك يعتبر خصخصة قطاع توزيع المحروقات ضرورة حتمية لتطوير هذه الصناعة .

الأسلوب المقترح للخصخصة :-

١- الإفصاح عن راس مال الهيئة العامة الفلسطينية للبترول بعد تحديد قيمتها السوقية .

٢- تسجيل الهيئة العامة للبترول كشركة حكومية في السوق المالي تملك الحكومة كافة أسهمها.

٣-يتم اختيار الأسلوب المناسب لخصخصتها كما يلي :

أ-عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب العام.

ب-بـيع كافة أسهمها لشركة أو عدة شركات خاصة قادرة على إدارة هذا القطاع بالشـكل السـليم لتطويره للوصول إلى قطاع نفطي إنتاجي مستقل عن الشركات الإسرائيلية .

٤-سن القوانين والتشريعات المناسبة لتوفير المناخ المناسب لعمل هذا القطاع .

٥-الإبقـاء علـى الأشراف العام للهيئة العامة الفلسطينية للبترول لضمان توفر الخدمة ، وفحص النوعية ، وتحديد السعر .

و لعـدم وجـود معطـيات ووثائق واضحة يعتمد عليها للاستنتاج العلمي ، ومع رفض الجهـات المختصـة لـلإدلاء بأي بيانات دقيقة تخدم البحث العلمي ، ومع عدم وجود رؤيا واضحة لدى وزارة المالية وصندوق الاستثمار لنقل ملكية هذه الاستثمارات للقطاع الخاص، يصـعب العمل على تحديد سياسة لخصخصة هذه المؤسسات في المنظور القريب، او العمل علـى تحديـد حسابات التكلفة لخصخصة هذه المؤسسات، وبيان أثرها على إيردات السلطة الفلسطينية.

الاسلوب المقترح لخصخصة هذة المؤسسات :-

١-تشـكيل هيـئة عليا للخصخصة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية رئيس صندوق الاستثمار .

٢-تشكيل لجان فنية وادارية واستشارية لرسم الخطوط العريضة لخصخصة هذه المؤسسات أو الشـركات المدرجـة القابلـة للخصخصة عن طريق تقييم أصولها المالية، وتحديد نسبة مساهمة السلطة الفلسطينية بها وهو ما قد تم فعلا في جزء منها .

٣-دراسة الأوضاع المالية للمؤسسات كل على حدا واوضاع العاملين بها، ودراسة القوانين والأنظمة الخاصة بهذه المؤسسات(جدوى مالية،واقتصادية،واجتماعية) .

٤-تقديـم نـتائج هـذه الدراسات والتوصيات الى اللجنة العليا للخصخصة للنظر بها وتحديد المؤسسات القابلة للخصخصة في المستقبل القريب، والمؤسسات المنوي إبقاء نشاطاتها تحت إشراف صندوق الاستثمار الفلسطيني .

٥-تحويـل الشـركات الحكومـية المملوكـة بالكـامل للسلطة الفلسطينية كشركة الإسمنت الفلسـطينية ، والهيئة العامة للبترول الى شركات عامة حكومية تملك السلطة الفلسطينية كافة اسهمها .

٦-تسجيل هذه الشركات بالسوق المالي بعد تحديد قيمتها السوقية.

٧-سن القوانين والتشريعات الملائمة والعمل على تعديل القوانين والانظمة القائمة لخلق بيئة استثمارية سليمة لراس المال الخاص المحلي والاجنبي، مع خلق التسهيلات الملائمة .

٨-اسـتدراج عـروض الاهـتمام من المستثمرين المحليين والعالمين حسب نوع الشركة او الشركات التي سيتم نقل ملكيتها .

٩-تقـيم هـذه العـروض من قبل اللجان الفنية والاستشارية ورفع تقريرها الى اللجنة العليا للخصخصة لاتخاذ القرار المناسب .

١٠-يـتم اختـيار اسلوب الخصخصة المناسب لكل شركة بما يتناسب مع ظروف كل شركة على حدا بشكل خاص وظروف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام لاختلاف اهداف هذه الشركات وسياساتها :-

أ- **البـيع الكلي:** للشركة وهذا الأسلوب مناسب جدا للشركات الاحتكارية لإنهاء احتكارها لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني للأسباب التالية:-

١-عوامـل الطـرد الناجمة عن وجود هذه الاحتكارات بين راس المال الخاص وراس المال العام.

٢-تعظـيم المنفعة الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إنهاء احتكارات القطاع العام واعطاء دور اكبر للنشاطات الإنتاجية التي يستطيع ان يقوم بها القطاع الخاص .

٣-أقامـه شركات ذات طابع احتكاري لا يتفق مع السياسات التي تم وضعها في خطة التنمية ١٩٩٤-١٩٩٨ من قبل السلطة الفلسطينية المعتمدة على تبينيها لسياسة اقتصاد السوق الحر .

٤-إيـرادات السـلطة الفلسطينية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجمارك للشركات المـنوي خصخصـتها قد يكون يساوي أو اكثر من الإيرادات التي تحققها في الوقت الحالي. وندرج مثال على ذلك نسبة الربح الإجمالي لطن الإسمنت الأردني المستورد من قبل شركة الإسـمنت الفلسطينية تبلغ ١١,١ دولار، مع العلم ان ضريبة القيمة المضافة تبلغ ١٤ دولار

للطـــن الواحـــد، يضـــاف عليها الجمارك وضريبة الدخل البالغة ٢٠ % للشركات الربحية ، وبالتالـــي فـــأن العـــائد المتأتـــي للسلطة الفلسطينية بالمنظور البعيد مع الأخذ بعين الاعتبار المكاســـب الاقتصـــادية والسياسية بسبب تقليص استيراد الإسمنت الإسرائيلي والعائد المالي المســـاوي أو اكثر لإيرادات الشركات الاحتكارية يعتبر حافز لإنهاء احتكارها وحافزا لإنشاء مصنع إسمنت.

٥-تأثـــيرها الســـلبي علـــى المناخ الاستثماري في فلسطين والناجم بشكل أساسي عن فقدان مصـــداقية الـــنظام الاقتصادي الفلسطيني والتي كانت السلطة الفلسطينية باستمرار تردد عن تبنيها والتزامها بنظام السوق الحر.

٦-مـــنح المؤسســـات امتيازات احتكارية يخلق منافسة غير متكافئة مع المنشآت الأخرى في القطاع الخاص والتي تعمل أو يمكن إن تعمل في نفس المجالات.

٧-تقـــوم المؤسسات الاحتكارية باستغلال موقعها وقوتها في تسعير منتجاتها وخدماتها بشكل غير تنافسي، وعلى حساب المستهلكين .حيث تعتبر أسعار المحروقات والإسمنت في فلسطين من أعلى الأسعار في العالم ،حيث انخفضت أسعار الغاز للاستهلاك المنزلي من ٤٠ شيكل الى ٢٥ شيكل عندما ظهرت بوادر لإنهاء هذه الاحتكارات .

٨-التجاوزات المالية في هذه المؤسسات وحجم الأضرار التي لحقت في الاقتصاد الفلسطيني مـــن هـــذه التجاوزات اكبر بكثير من العائد المتأتي منها، والتي أصبحت تشكل أهم الوسائل الرئيسية للضغط على القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات في المسار السياسي.

٩-مـــنح امتـــيازات احـــتكارية يجب أن يخضع لشروط ومواصفات من حيث الفترة الزمنية للامتـــياز والمجالات التي يشملها ، ويجب أن تخضع هذه العملية في جميع مراحلها للقوانين والأنظمة وان تطبق بشفافية ودقة تامة[١١٥].

ب-**البـــيع الجزئـــي:** أي احـــتفاظ السلطة الفلسطينية بجزء من المؤسسة حتى تحفظ لنفسها الـــتدخل بمجلس الإدارة في الوقت المناسب لضمان حقوق الدولة والمواطن وضمان استمرار الخدمة، ويتناسب هذا الاسلوب مع الشركات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، كقطاع المياه والكهرباء ، وقطاع المحروقات.

ج-**عقود الإدارة والإنشاء اوالتشغيل:** وهي مناسبة لمطار غزة، ميناء غزة، والمدن والمناطق الصناعية، وقطاع المواصلات.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج

٤-٢ التوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج :

إن سياسـية الخصخصـة من السياسات الاقتصادية الحديثة نسبيا، وأصبحت من أهم المصـطلحات علـى الساحة الاقتصادية العالمية . وتعرف الخصخصة على انها نقل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص بأحد الأساليب المتعارف عليها، وتتناسب مع الظروف الاقتصادية بشـكل عـام ، والشركة المراد تخصيصها بشكل خاص . وقد تم التطرق الى جوهر فكرة الخصخصة في القرن الرابع عشر من قبل العلامة ابن خلدون ، ومنتصف القرن الثامن عشر مـن قبل أدم سميث ، وكان أول تطبيق عملي لها عندما سمحت بلدية نيويورك لشركة خاصة أن تقـوم بأعمـال النظافة لشوارع المدينة عام ١٦٧٦. ولا توجد طريقة واحدة أو طريقتان للتحول من الملكية العامة للدولة الى الملكية الخاصة ، بل هنالك العديد من الطرق تختلف من دولـة الى أخرى ومن شركة الى أخرى وبحسب اعتبارات كثيرة ،من أهمها :مقدار الأموال المطلوبة لشراء المؤسسة ، والقدرة الإدارية والفنية للمشتري ، وحجم القطاع المحلي الخاص.

وتعتـبر سياسة الخصخصة مثار جدلٍ ونقاش، حيث يؤكد المروجون لها على الكفاءة الناتجة من زيادة الإنتاج ، وتحسين الجودة ، وخفض تكلفة المنتج ، وكبح جماح الانفاق العام وتوفير السيولة اللازمة لسداد ديون الحكومة ، واعادة توزيع الدخل القومي إذا تمت إجراءات البـيع والتملـيك جزئـيا أو كلـيا للعاملين في المشروعات التي تمت خصخصتها .و يؤكد المعارضون لفكرة الخصخصة انه ليس هناك ارتباط بين نقل الملكية (طبيعة الملكية) والكفاءة الاقتصـادية ، حيث أكدت تجارب بعض الدول عدم التوافق بين التسيير الخاص لرأس المال وهـدف الفعالية الاجتماعية والاقتصادية في ظروف الانسحاب الكلي للدولة ، لاعتبارها من أسباب البطالة الأشد أهمية ، وعزوف المستثمرين وانتشار الفقر الناتج عن آليه السوق ، حيث إنهـا لا تصـيب فـي عملها ألا القادرين على الأخذ والعطاء ، أما هؤلاء الضعفاء اقتصاديا كالمسـنين والمتقاعديـن والأولاد والعاطلين عن العمل والتلاميذ والطلاب فيتم تجاوزهم في التوزيع .

هـناك العديد من الدوافع والضغوط التي تدفع الدول لتطبيق سياسات الخصخصة في اقتصـاداياتها المختلفة وهذه الدوافع اقتصادية ، واجتماعية وسياسية ومالية . وتجارب الدول الأخـرى اثبتت ان سياسة الخصخصة تواجه العديد من المشاكل والمحددات ، جزء منها ينبع مـن المفهوم نفسه ، والجزء الآخر يتعلق بالاخفاق في تلبية الشروط الاساسية للخصخصة ، وصـعوبات فـي تطبـيق العملية نفسها ، كما اثبتت هذه التجارب ان التطبيق المرحلي لهذه السياسـات يؤدي الى نتائج ايجابية . وأثبتت تجارب الدول الأخرى ان سياسة تطبيق عملية الخصخصة في المؤسسات تختلف باختلاف البيئة القانونية والتشريعية للدولة، وتبعا للاهداف المرجوة ، والمميزات الخاصة لاقتصادياتها .

وتبيـن نـتائج الدول الأخرى في الخصخصة انه قبل البدء في خصخصة المؤسسات المراد طرحها للبيع يجب القيام باجراءات اعادة هيكلية أنظمتها الداخلية حتى يتم الاسراع في تنفـيذ هـذه السياسـة . و دلت بعض الدراسات السابقة انه على الدول الأقل نموا او الدول الشـيوعية سابقا ان تتأنى في التفكير لاختلاف السياسات الصناعية عنها في الدول النامية .و دلـت الدراسات السابقة ان اهم قطاعين تم التركيز عليهما في تطبيق سياسية الخصخصة هما قطاع الاتصالات والكهرباء .

وتناولـت هـذه الدراسـة البحـث فـي مجموعة من الاهداف الادارية والاقتصادية والاجتماعـية والمالـية التـي يمكـن ان تتحقق في حال تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسـطينية ، كما شملت الدراسة بحث المشكلات التي يمكن ان تواجهها أثناء عملية التطبيق ،ومـن هذه المشكلات ،مشكلات اقتصادية وادارية ومالية واجتماعية وقانونية . وتتلخص اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالآتي:-

هـنالك العديد من المشكلات التي تواجه تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية مـنها الاقتصـادية والمالية والاجتماعية والقانونية والسياسية ،مشاكل اقتصادية تمثلت في ضـعف البنـية التحتية ،وتدني مستوى الكفاءة الانتاجية وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الاوسـط. مشاكل مالية من عدم وجود استقلال مالي للمؤسسات الفلسطينية ،وانعدام الشفافية والإفصاح وعدم ارتباط المؤسسات العامة الفلسطينية في السوق المالي. مشاكل قانونية ناتجة عن ضعف البيئة التشريعية والقانونية التي تمثلت في عدم تحديد الجهة المخولة بأجراء عملية الخصخصـة وعـدم تطور الأنظمة والتشريعات المساعدة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. مشاكل إدارية المتمثلة في عدم فعالية الرقابة الإدارية على المؤسسات العامة وضعف نظم المعلومات وتعقيد الإجراءات بها.

وتوصـــلت الدراســـة الـــى نتـــيجة مفادهـــا أن الخصخصة يمكن ان تحقق أهدافها الاقتصـــادية والإدارية والمالية من زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات العامة ،ومن تحسين وضع الحكومة المالي وزيادة الإنتاجية وتحسين مستويات الخدمة، ومن الناحية الإدارية تنمية القـــوى البشـــرية، ومن الناحية المالية في خفض العجز في ميزان المدفوعات وخفض حجم الأنفـــاق العـــام والمساعدة في منح الاستقلال المالي للمؤسسات العامة، وتساعده في تخفيض الديـــن العـــام. ولاتحقق الخصخصة أهدافها الاجتماعية من تحقيق الرفاة الاجتماعي وخفض معدلات البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة في التوزيع.

وانـــتهاج سياســـة الخصخصـــة فـــي الاقتصـــاد الفلسطيني قد بدأ بخصخصة شركة الاتصالات الفلسطينية في العام ١٩٩٧ ، وتبين ان ابرز مشاكل الاقتصاد الفلسطيني يتمثل في افتقار السلطة السيطرة على الوسائل الاقتصادية الفلسطينية ، وتردي القدرة التشغيلة للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ، وما رافقه من ضعف في البنية التحتية وانعدام الأمن وعدم الاســـتقرار السياســـي في الشرق الأوسط ، تضخم القطاع الحكومي وترهله واختلاف الهيكل الوظيفـــي والإداري للقطـــاع الحكومـــي ، وتضخم الدين العام وتدني كفاءة القطاع الحكومي وارتفـــاع كلفـــته مـــن أبرز إشكاليات القطاع الفلسطيني العام، استخدام التوظيف في القطاع الحكومي كوسيلة لتخفيف البطالة من أهم أسباب تضخم القطاع الحكومي .

وتوصـــلت الدراســـة الـــى أن زيادة النمو الاقتصادي ، وزيادة كفاءة القطاع العام ، وخلـــق فـــرص عمل جديدة، ومراعاة التغيرات في السياسة الدولية، من أهم الدوافع لانتهاج سياســـة الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني .إن مجالات الخصخصة في فلسطين مقسمة إلى شـــركات تم فعلا خصخصتها ، وهي شركة الاتصالات الفلسطينية ، وقطاع الطاقة ، وسوق فلســـطين للاوراق المالية ، ومواقع اخرى مرشحة للخصخصة ،وهي ميناء غزة ومطارها ، وقطـــاع المـــياه والمدن والمناطق الصناعية ، وهذه المؤسسات هي الأقرب الى تطبيق آلية السوق أكثر من المؤسسات الأخرى .

٢-٤ التوصيات :

نتيجة لما تم استعراضه من أمور حول موضوع الخصخصة ، أصبح من الواضح ان الاقتصـــاد الفلســطيني بعامة ، والقطاع العام بخاصة يقضي بضرورة الاستفادة من إيجابيات الخصخصة وتجنب سلبياتها ، واعتبارها وسيلة وليست غاية بحد ذاتها .

وقد خلصت الدراسة الى التوصيات التالية :

أوصت الدراسة بتوفير المناخ الاستثماري الملائم في كل من القطاع العام والخاص، وضـــرورة دراســـة المعوقات الاجتماعية لعملية الخصخصة عن طريق توسيع قاعدة الملكية وعدالة التوزيع ومنع الاحتكار ،ودراسة المعوقات الإدارية لعملية الخصخصة بمنح المؤسسات الاســتقلال الإداري ووضـــع نظـــام للحوافز وسن القوانين والتشريعات المناسبة، و دراسة المعوقات القانونية لعملية الخصخصة عن طريق سن القوانين والتشريعات المناسبة لخلق بيئة اســتثمارية فعالة، ودراسة المعوقات الاقتصادية للخصخصة وايجاد الحلول لها من خلال منح الشركات الاستقلال المالي ، ورفع الكفاءة الانتاجية للوحدات المختلفة، وتطوير أجهزة الرقابة وادواتها .

ومـــن النتائج الأخرى أهمية العمل الى عدم ترحيل مشكلة البطالة المقنعة ، والترهل إلـــى المؤسســـات المنوي خصخصتها ، بل يجب السعي لضخ الدماء الجديدة من المختصين وذوي الخـــبرة والكفاءة واختيارهم وفق اكثر المعايير موضوعية . عن طريق تدقيق حسابات واعمـــال هـــذه الشركات من قبل شركات محاسبة مستقلة ، ونشر حسابات هذه الشركات .و العمل على تقييم أصول هذه الشركات ، واعادة هيكليتها من قبل إحدى دور الخبرة المعروفة باســتقلالها ومهينيتها،وتسجيل هذه الشركات في السوق المالي الفلسطيني أن أمكن ، لتسهيل طرح أسهمهما للبيع ، وفي حالة تعذر ذلك ، فيصار الى طرح أسهم أو حصص هذه الشركات للبيع في المزاد العلني ، أو للبيع المباشر من قبل إحدى دور الخبرة المتخصصة .

كما توصلت الدراسة إلى أهمية التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بوضع الأنظمة والضوابط الكفيلة بمنع تعارض المصالح ،واتخاذ الإجراءات الرادعة في حالة استغلال النفوذ مـــن قبل موظفيها . والتشدد في تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بالقيود على مشاركة كبار المسؤولين في إقامة شركات ،أو الدخول في مشاركات مع القطاع الخاص خلال فترة عملهم في السلطة الوطنية الفلسطينية .و مطالبة أجهزة الأعلام الرسمية والشعبية بالقيام بشرح دور

عملـــية الخصخصة وأهميتها بأسلوبها السليم ، وأنها تحقق مكاسب اقتصادية لجميع السكان، وليس فقط للفئات التي ستمتلك الوحدات الاستثمارية بعد خصخصتها ، لان الخصخصة ليست مـــنحة من السيولة لبعض فئات القطاع الخاص ، وانما هي ظاهرة جديدة لتصحيح مسارات وإدارات المشروعات العامة .

ومـــن التوصـــيات الأخـــرى أهمية التعاون التام بين القطاع العام والحكومة ، وبين القطـــاع الخـــاص الـــذي توســـعت قاعدته وازدادت أهميته ، وذلك لمعالجة جميع المشاكل الاجتماعـــية والاقتصـــادية التي تثيرها عملية الخصخصة ، لأن القطاع الخاص يعد الوريث الشرعي للوحدات التي تمت خصخصتها ، والسعي لمشاركة العاملين في ملكية الوحدات التي تمت خصخصتها ، كأسلوب جديد في توسيع قاعدة المالكين للمشروعات الإنتاجية من العاملين فيها ، أو من فئات الشعب الأخرى .

وأوصت الدراسة انه بعد تحديد أهداف التخاصية لا بد من اختيار المؤسسات العامة المرشـــحة للتخاصـــية ، لان هـــناك بعضـــاً من المؤسسات لا يمكن تخصيصها لاعتبارات استراتيجية وأمنية ووطنية ، وبعضها الأخر لا يتوقع لادائها ان يتحسن حتى في ظل الإدارة الخاصـــة وبالتالي لا بد من تصفيتها . مع ضرورة وجود مسح شامل لواقع المؤسسات العامة مـــن جوانب عدة ،منها : ادؤها المالي وانتاجيتها وسياستها واستراتيجيتها التسويقية ، وكفاءة ادارتهـــا ، وذلـــك لتحديد قيمة بيعها وتمكين المشترين من تكوين توقعاتهم لمستقبل أداء هذه المؤسسة .وتشكيل هيئة مستقلة للتخصيصية حيث أن عملية التخصيصية عملية طويلة وشاقة ومـــتعددة الإبعاد ، ولها انعكاسات اقتصادية ، وغير اقتصادية ، ونجاحها يعتمد على عوامل عـــدة مـــنها : وجود هيئة مستقلة تتحلى بدعم القيادات السياسية في الدولة، ولديها صلاحيات واسعة ، ولدى أعضائها الخبرة والاستقلالية .

واكـــدت الدراسة على ضرورة القيام بإعادة هيكلية المؤسسات العامة المرشحة لنقلها للقطـــاع الخاص عن طريق القيام ببعض الإجراءات التمهيدية ،التي تساعد في إنجاح عملية الخصخصة فقد يكون هنالك موانع دستورية او قانونية يجب أخذها بعين الاعتبار . و تطوير الأســـواق المالية لاعتبارها جهة رقابية مهمة على اداء المؤسسات التي يتم تداول أسهمها من جهـــة وفـــي تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها الى الاستثمارات المنتجة التي تؤدي بدورها الى زيـــادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع من جهة اخـــرى.وضـــرورة المساعدة في توفير بيئة سياسية ومؤسستيه وقانونية واقتصادية مستقرة

تتصـــف بحــرية المبادرة الاقتصادية وسيادة القانون وحماية الملكية الفردية ومحاربة الفساد والمحسوبية ،وتأهيل مبدأ المحاسبة والمساءلة .

وأوصـــت الدراســـة بالــتدرج والانتقائــية في اتمام سياسات تطبيق الخصخصة في المؤسسات المختلفة الذي يؤدي الى نتائج ايجابية، وفي المقابل فإن التسرع يؤدي الى كثير من الفشـــل في تحقيق الهدف المرجو من سياسات الخصخصة . حيث إنّ تحويل الشركات العامة الـــى القطـــاع الخاص لا بد أن يسبقه جهد كثيف في مجال التشريع وسن القوانين التي تكفل ضمان عملية المنافسة لصالح المستهلك، وخصوصا في المجالات التي تعد مجالات احتكارية بطبيعتها .وإن عملية الخصخصة بحاجة الى الخبرة المحلية والدولية على حد سواء، لضمان نجـــاح الـــبرنامج ، ذلـــك لأن عملية التحويل غير المخططة سوف يترتب عليها فشل عملية الخصخصة.

وأكـــدت الدراسة على أهمية الأجهزة الرقابية التي تتولى ضبط سلوك الشركات التي تم خصخصتها لعملها في بيئة مختلفة عن البيئة السابقة التي كانت تعمل فيها قبل خصخصتها. وعملـــية توسيع قاعدة تملك الثروة من خلال الخصخصة، لا بد ان يصاحبها برنامج الحوافز الـــذي يكفـــل حق الأفراد على الاحتفاظ بملكيتهم من الأسهم لفترات طويلة ، حتى لا تتركز الثروة في يد فئة قليلة من خلال عملية اعادة البيع .

وعلى ضرورة سن التشريعات والقوانين المساعدة بوجود شريك استراتيجي للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في الشركات المنوي خصخصتها تحقيقا للاداء الأفضل، واستقطاب التقنيات والخبرات اللازمة لتطوير أعمال هذه الشركات . وزيادة كفاءة القطاع العام ، وتركيز دور فـــي تخفـــيف العراقـــيل أمام عملية التنمية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم ، والمحفز للاســـتثمارات المحلية والأجنبية .وإجراء دراسات مقارنة لتجارب الدول العربية التي انتهجت سياســـة الخصخصـــة فـــي اقتصادياتها من حيث أنواع المؤسسات ، والأساليب المستخدمة ، والتمويل ، واعادة الهيكلية للمؤسسات ، وذلك لتشابه ظروف هذه الدول وأوضاعها مع مراعاة خصوصية الواقع الفلسطيني .

هوامش الفصل الأول:-

١-د. اليوسف، خليفة يوسف (١٩٩٧) ، آفاق التخصصية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٥ ، العدد ٤ ، ص١.

2-Peter young 8 Mary M: Shirley (1998). The lesson of privatization and Economic Reform to Day , Washington, D.C p1.

٢-د. بشـير ، محمـد (٢٠٠١)، اتجاهات ودروس الخصخصة، موقع الاسلام الاقتصادي ، ماليزيا، جامعة البترا ٢٠٠١/٢/١٥ ، ص١-٣.

٣-حواجـرة.محمـد كامل(٢٠٠٠)،التخاصية دراسة التطبيقية في المؤسسات الأردنية رسالة ماجستير .الجامعة الأردنية ، ص٢.

٤-سافس ، ي.س (١٩٨٩)، التخاصية المفتاح لحكومة افضل، ترجمة سارة ابو الرب مركز الكتب الاردني، عمان: الاردن ، ص١٢.

هوامش الفصل الثاني:-

١-موسـى ، نائل (٢٠٠١)، الخصخصة تفاحة الأغنياء حنظلة الفقراء، إسلام اون لاين نت، ص١ .

Available at www.islam-online.net

٢-د. ماهر ، احمد (١٩٩٧) ،دليل المدير في الخصخصة،منشورات مركز التنمية الإدارية – الإسكندرية ، جامعة الإسكندرية.

٣-د. السـقا، محمـد طـه (١٩٩٧)، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٥ ، عدد ٢،ص ص٥٤-٥٥.

4-Kikeri, Sunita, & John , Nellis & Mary, Shirley (1992). Policy views from Country Economics Department the lesson of Experience "eight lesson from Experience", world Bank, p p1-6 .

٥-نحاس، شربل (٢٠٠٠)، نتائج التخصصية الاقتصادية، وقائع ندوة التخصيص من ١٣-١٤ كانون ثاني٢٠٠٠ ، ص١١.

Available at www.Mafhoum.com

٦-د. ناصر، كمال (٢٠٠١)، التنمية الاقتصادية بين التأميم والخصخصة، قراءة موحدة في فكر الشهير الصدر،ص٥.

Available at www.darislam.com.

7- Abushair, Osamai (1997). Privatization and Development, University of Salford: Britain.

8- Oliver, Charles (1996). Away to Really. Shrink Government, Investor's Business Daily October 11,1996 p2,
Available at www.ncp.org

9- Madsent , Pirie (1998). Policy Making and Privatization. Ten lesson From Experience, Washington, D.C p p 1-6.
Available at www.ncp.org

10- Gerenzia,-Julia (1999) .Establishing Sustainable Private Infrastructure in Emerging Market, Journal-of-finance.v.5 no2 Summer 1999 pp53-63.

١١-عــلاء الديــن، فــؤاد (١٩٩٣)، التخصصي ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد الحادي والثمانون ، تشرين كانون أول، ص١٤.

١٢-د. اليوســف ، خلــيفة اليوسف (١٩٩٧) ، أفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٥، العدد ٤ ،ص١٣.

13-Cowan, I (1990) . Privatization in The Developing Countries, NewYourk: Prager P6.

١٤-د. اليوسف، مرجع سبق ذكره،ص٣٢.

١٥-د. بشــير ، محمد (٢٠٠١)، اتجاهات ودروس الخصخصة، موقع الإسلام الاقتصادي ، ماليزيا، جامعة البترا ٢٠٠١/٢/١٥،ص١.
Available at www.islamonline.net

16-Todaro,Michael(1997).Economic Development, Long Man,6th Edition ,London - pp 85-87

١٧-د. اليوسف، مرجع سبق ذكره،ص٤٩.

١٨-د. منصور ، حمادة فريد (١٩٩٨) ، مقدمة في اقتصاديات النقل جامعة الإسكندرية كلية التجارة ، مركز الإسكندرية للكتب ، الإسكندرية،ص٣٩٧ .

١٩-د. الابرش ، محمد رياض ، د. مرزوق ، نبيل (١٩٩٩) الخصخصة آفاقها وابعادها ، دار الفكر دمشق –سوريا ،ص١٦٩.

٢٠-د.الابرش ، مرجع سبق ذكره ،ص١٧٠.

٢١-د. ماهر، مرجع سبق ذكره،ص٢٣.

٢٢-د. الحناوي ، محمد صالح (١٩٩٨) ، الخصخصة رؤية شخصية ، كلية التجارة : جامعة الإسكندرية ،ص٦٨.

23- Donald , Lambor (2000) ,Eyes on Reshaping The Federal Land Scape, Washington Times,April 27,2000 ,p2.

24-Beecher, Janice- A (1998), Twenty Myths About- Privatization, Government Finance Review.v.14 no3,June 1998, pp6-45 .

٢٥-وادي العطية، عبد الحسين (١٩٩٨)، الخصخصة PRIVATIZATION في البلدان النامية: إيجابيتها وسلبياتها ، مجلة العلوم الإدارية ، المجلد٢٥ العدد١ ،ص٨٦.

٢٦-عبد السلام ، فادي (١٩٩٩) ،الإصلاحات الاقتصادية والسياسات نحو الخصخصة في البلدان العربية : بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ،ص٢٤١.

٢٧- برامج الخصخصة تزيد كثيراً من حدتها السياسات الواجب اتخاذها لمواجهة مشكلة البطالة العربية ، مليونا عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية ، موقع البيان الإلكتروني،ص١. **Available at www.albayan.co.ac**

٢٨- د.الابرش ، مرجع سبق ذكره ،ص٥٠.

٢٩- عبد السلام ،مرجع سبق ذكره،ص٢٤٢.

٣٠- سافس ، ي. س (١٩٨٩) التخاصية المفتاح لحكومة افضل، ترجمة سارة ابو الرب، مركز الكتب الأردني ، عمان : الأردن ،ص١٤.

٣١- سافس ، مرجع سبق ذكره ،ص ص٢٩٥-٢٩٧.

٣٢- عبد السلام ،مرجع سبق ذكره، ص٢٤٣.

٣٣ –د. الابرش ، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٧–٥٥.

٣٤–د. العقاد ، مدحت محمد (١٩٩١) مشاكل التحويل إلى القطاع الخاص في الدول النامية دراسة للسياسات والتجارب ، المجلة العلمية كلية الادارة والاقتصاد العدد الثاني ،ص٢٩٧.

٣٥–الاستثمار الأجنبي والخصخصة ،ص١. **Available at www.jsc.gov.jo**

٣٦–التخاصية في الأردن (١٩٩٩) ، ص٢. **Available.at www.ase.com.jo**

٣٧–التخاصية ،ص٥. **Available at WWW.MOF.GOV.JO**

٣٨–الرفاعي، أحمد حسين (١٩٩٧) ، أزمة المديونية الأردنية وبرامج التصحيح الاقتصادية مجلة البحوث الاقتصادية العربية ؛العدد السابع،ص١٠٠.

٣٩–حمد ،محمد هاشم جميل (٢٠٠٠)، خصخصة شركات الكهرباء الاردنية (دراسة ميدانية لاتجاهات مدراء ادارتها) جامعة اليرموك – عمان،ص٤٥ .

٤٠–التخاصية في الأردن، مرجع سبق ذكره،ص١ .

٤١–الحواجــرة ، كامل يوسف (١٩٩٨)، التخاصية الأهداف والمعوقات دراسة تطبيقية في المؤسسات الأردنية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية . عمان،ص ص٣٦–٣.

٤٢–حمد ، مرجع سبق ذكره ،ص٤٦.

٤٣–حمد ، مرجع سبق ذكره، ص٤٦ .

٤٤–الحواجرة مرجع سبق ذكره ،ص ص٣٥–٣٦.

45-Executive Privatization Unit(1996), Jordan, Privatization News, vol, no.1 (may 1996) p12.

٤٦–التخاصية في الأردن، مرجع سبق ذكره،ص٣ .

٤٧–الحواجرة ، مرجع سبق ذكره ،ص٤٦ .

٤٨-مكـــي حســـن (٢٠٠٠)، شـــركة الطيران الاردنية على طريق الخصخصة بالكامل ، جريدة الشرق الأوسط الاثنين ٢٠٠٠/٢/١٩ . عمان ، ص ص١-٢ .
Availableat www.middle-east-online.com

٤٩-حمد ، مرجع سبق ذكره ،ص ص١٧-٢٠.

٥٠-جريدة البيان (٢٠٠١)، الاقتصاد الأردني بين معاناة الأردنيين وتطمينات المسؤولين الأحد ١١ فبراير دبي: الإمارات، ص ١ . **Available at www.albayan .co.ae**

٥١-الاستثمار الأجنبي، مرجع سبق ذكره،ص١.
Availableat www.jsc.gov.jo.com

٥٢-الهيـــئة العامة للاستعلام (١٩٩٧)، مسيرة عملية الخصخصة مصراوي نيوز ١٩-٩-١٩٩٧ ،ص١.

٥٣-النشـــرة الاقتصادية الشهرية جمهورية مصر العربية وزارة الاقتصاد دورة مايو ٢٠٠٠ المشروعات الجديدة وحالات الافلاس . **Availableat www.economy.gov.eg**

٥٤-د.قاســم ، منى (١٩٩٧)، الاصلاح الاقتصادي في مصر دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة، ص١٦.

٥٥-وزارة قطـــاع الاعمـــال والعمال ،عائدات برنامج الخصخصة جدول رقم (٣٩) تطوير برنامج الخصخصة للشركات جدول (١٨)قانون ٢٠٣ لخصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع حتى ٣١/ديسمبر.

٥٦-الجندي ، جدى (٢٠٠١)، مصر تعتزم تخصيص ١٠ شركات جديدة نهاية العام الحالي ، جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠١/٤/٧،ص١.
Available at www.Asharqalawsat.com

٥٧-الهيـــئة العامـــة للاســـتعلام (١٩٩٧)، صـــندوق النقد يؤكد نجاح الإصلاح الاقتصادي المصري وتجاوزه كل التوقعات، ص١ .

٥٨-د. بـــن حبـــتور ، عـــبد العزيـــز سالم (١٩٩٨)، ادارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي دراسة مقارنة ، جامعة عدن اليمن ،ص٤٢ .

٥٩-د. بن حبتور ، مرجع سبق ذكره ،ص٤٢.

٦٠-رونيرز (٢٠٠٢) ،تونس تتجه إلى خصخصة ٦ ٢ شركة خلال العام الحالي موقع أريبا الإلكتروني ص١ . Available at www.arabia.com

٦١-موقـــع اربيا الالكتروني (٢٠٠١)، تونس تنوى خصخصة ٤١ مؤسسة حكومية،فبراير ٢٠٠١/٢٧تمام الساعة ١,٢٢م ،ص١٠.
Available at www.arabia.com

٦٢-وادي العطية ،مرجع سبق ذكره،ص ص ٨٩-٩٠.

٦٣-طـــه الســـقا ، محمـــد ابراهيم (١٩٩٧)، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة مجلة العلوم الاجتماعية مجلد ٢٥ ، عدد ٢، ص٥٥ .

٦٤-الحواجرة ، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

65- Timjen Kin Son & Ancolin Mayer (1998) , The Cost Of - Privatization In The Uk and France, University of Oxford., Privatization &Economic Performance Uk pp.290-291.

66- Matthew, Bishop & David Thomposon (1994) , Privatization in The Uk Internal Organization and Prodvdive Efficiency – Privatization &Economic Performance p.352-355.

67-Merriden, Trevor (1999) Europeo, Privatized Stars, Management – Review v.88 no6 June 1999 pp16-23.

68-Donald- David (1998) Puplic Purpose and Privatized Owner Ship, Ournal – of- Economic – Issues v.32 no2 June 1998 pp46-457.

٦٩-الحواجرة ، مرجع سبق ذكرى ، ص١٦.

٧٠-د. يوســـف خليفة (١٩٩٧)، افاق التخصيصية في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٥ ، العدد الرابع .

٧١-الحواجــرة ، كامل يوسف (١٩٩٨)، التخاصية الاهداف والمعوقات دراسة تطبيقه في المؤسسات الاردنية رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية .

٧٢-حمــد ، هاشــم جمــيل حمد (٢٠٠٠)، خصخصة شركات الكهرباء الاردنية (دراسة ميدانية لاتجاهات مدراء أدارتها) جامعة اليرموك : عمان .

٧٣-د. علــي عــبد العزيــز ، سلمان (١٩٩٧)، برنامج الخصخصة قضايا تحول اقتصاد السوق في مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ،مصر .

٧٤-د. الفــاعوري، رفعــت (١٩٩٤)، اتجاهــات موظفــي مؤسســة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في اقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية واثرها في استغلال الوقت ، مجلة الإدارة العامة ،المجلد الرابع والثلاثون ،العدد الاول.

٧٥-محمــد ابراهيم طه السقا (١٩٩٨)، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة ، مرجع سبق ذكره .

76- Pal, Debshis (1998), Mixedoligopoly, Privatizatio, and Strategic Trade Policy, Southern- Economic – Journal. v. 65 no2 . oct. 98.

77-De- Custro, Julio-o; Vhlen Bruk,- Klausl (1997). Characteristics of Privatization: Evidence from Developed, Less- Developed, Journal – of- International Business Study .v. 28 n ol 97.

78-Malley- Mike (1998). Stock Prices May Push Privatization, Hotel and Motel Management v.213 nolla nov. 2,98.

79-Denny- Brown, Myles (1997). Privatization and Liberalization in The Europeah Union , Business- America. v. 118 jully 97.

80-le rner, Nor man (1998) .Tele com Privatization In Latin America: Trends in Competition and Regulation, Telecommunication v. 32 fe 98.

81-Brostoff, Steven (1998), Calti Proposes Medicare Privatization Plan, National under Writer (life and health financial, services, edition) v. 102 Feb.2, 98.

82-Si Ssell, kara (1997), Industry, Renews Calls For Privatization, Chemicall Week . v. 159 nov. 12.97.

٨٣-د.اشـــتية ،محمـــد (١٩٩٩)، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ،الخصخصة في عجلـــة الاقتصــــاد الفلســـطيني ،المجلـــس الاقتصــــادي الفلســـطيني للتنمـــية والأعمـــار (بكدار)فلسطين،ص ص٣٣٥-٣٧٨.

هوامش الفصل الثالث :-

١-د. ملحـــيس ، غانـــيه (١٩٩٨)، القطـــاع العام الفلسطيني واقعة ومشكلاته آفاقه ونموه ومتطلبات إصلاحه ، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية ، رام الله : فلسطين.
Available at www.pna.org

٢- د.عـــبدللة ،ســـمير واخرين (١٩٩٤)،الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،الدائرة الاقتصادية ،تشرين ثاني (نوفمبر)٩٩٤،نابلس:فلسطين.

٣- د. اشتيه ، محمد (١٩٩٩) ،الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ، الخصخصة في عجلة الاقتصاد الفلسطيني ، المجلس الاقتصاد الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار) : فلسطين ،ص ٣٨٥.

٤-دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (١٩٩٨) ، النتائج النهائية للتعداد العام للمنشآت في الأراضي الفلسطينية ، كانون أول / ديسمبر ١٩٩٨ .

٥-دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (٢٠٠٣) ، تجميع من تقارير مختلفة ، بيانات غير منشورة ،دائرة خدمات الجمهور،رام اللة : فلسطين.

٦- تقرير مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة (١٩٩٨)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الأراضي الفلسطينية ، ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٨ ، ص ص ١٨-١٩.

٧- بيضون ، أمين ديسمبر (١٩٩٨) ، تطوير البنية التحتية والتشغيل في فلسطين ، برنامج التشغيل الفلسطيني – منظمة العمل الدولية ، ص٣ .

٨- الناطور ، مرجع سبق ذكره ، ص١.

٩- سلطة النقد الفلسطينية (١٩٩٧) ، ميزان المدفوعات الفلسطيني ، التقرير السنوي الثالث ، الفصل السابع ١٩٩٧ ص ص١-٦.

١٠- المؤتمـــر الدولي التشـــغيل (١٩٩٨) ،نحو إستراتيجية وطنية للتشغيل في فلسطين، ١/٥/ ١٩٩٨ رام الله: فلسطين، ص ص ١-٢ .

١١- وادي العطية ،عبد الحسين (١٩٩٨)،الخصخصة في البلدان النامية ايجابيتها وسلبياتها ، مجلة العلوم الإدارية ، مجلد ٢٥ ، العدد ١ ، ص ص ٧٩-٨١.

١٢- وادي العطية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٠-٨٢ .

١٣- مؤتمـــر الحـــوار الوطنـــي للاقتصاد بين القطاعين العام الخاص ، (٢٠٠٠)، نتائج المؤتمـــر وتوصيات القطاع الخاص ، مركز التجارة الفلسطيني ، بال تريد ، ٣٠ / ٥/ ٢٠٠٠ رام الله : فلسطين ، ص ص ٥٢-٥٣ .

١٤- بيضون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

١٥- مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢-٥٣ .

١٦- د. ملحـــيس ، غانـــيه (١٩٩٨) القطاع العام الفلسطيني واقعة ومشكلاته آفاقه ونموه ومتطلبات إصلاحه ، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية ، رام الله : فلسطين،ص١ .
Available at www.pna.org

١٧- د. ملحيس ، مرجع سبق ذكره ،ص٣ .

١٨- المؤسسات العلمانية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣-٤.

١٩- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية (٢٠٠٠) ، مسح القوى العاملة النتائج الاساسية ، دوره تموز / أيلول ٢٠٠٠ .

٢٠- المراقب الاجتماعي (١٩٩٨) ، أرقام ذات دلالات تستوجب اهتمام الجهات المعنية ، احصائيات ١٩٩٨ ، معهد ماس للدراسات الاقتصادية رام الله : فلسطين ،ص ص١-٢.
Available at www.qudsway.com

٢١- وزارة المالـــية ، خلاصة الموازنة ١٩٩٦-٢٠٠١ ، دائرة الموازنة العامة ، رام الله : فلسطين، ص١ .

Available at.www.pnic.gov.ps

٢٢- د. اشتيه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٩ .

٢٣- المؤسسات العلمانية، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٣-٤.

٢٤- الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص ص ١-٢.

٢٥- د.ملحيس ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣-٤.

٢٦- د. ملحيس ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣-٤ .

٢٧- تقرير مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة ،مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٨-٢٠ .

٢٨- موقع الكتروني ،التنمية الاقتصادية الفلسطينية تجربة حديثة واعتبارات استراتيجية، ص ص ١-٢.

Available atwww.pna.org

٢٩- الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٠٠) ، قراءة احصائية لواقع الاقتصاد الفلسطيني من عام ١٩٩٤ حتى العام ٢٠٠٠ ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ص ١.

Available at www.pnic.gov.ps

٣٠- سلطة النقد ، (٢٠٠٠)، التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال العام ٢٠٠٠ ، التقرير السنوي الفصل الاول،ص٢ .

٣١- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (٢٠٠٠) ، مسح القوى العاملة الفلسطينية ، النتائج الاساسية الفصل الثالث ، دورة تموز أيلول ٢٠٠٠ ، ص ص١-٦.

٣٢- الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٠) ، الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي ، دورة كانون اول/ ديسمبر ٢٠٠٠ .

٣٣- قناة الجزيرة (٢٠٠٢) ، اثار الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني و الاسرائيلي ، برنامج الأسبوع السياسي، الجمعة ٢٠٠٢/٨/٩ .

٣٤- الصفدي ،فلاح (٢٠٠١) ، فلسطين ..... خسائر تعدت ٢٦٠مليار دولار ،الجيل للصحافة ، ص١ .

Available at www.islam-online.net

٣٥- الصفدي ،مرجع سبق ذكره ،ص١.

٣٦- المؤسســات العلماتــية (١٩٩٥)، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية ، الفصل الثالث موقع الكتروني، ص٢.

Available at www.pcpsr.org

٣٧- الناطور، وفيق (١٩٩٩) ، سياسات التشغيل وتنظيم سوف العمل في فلسطين ، مدير دائرة التخطيط والبحوث ، وزارة العمل : فلسطين ، ص ص١-٣.

Available at www.pna.org

٣٨- الاقتصاد في فلسطين (٢٠٠١)، الصفحة الاقتصادية ،ص ص ١-٢.

Available at www.fateh.net

٣٩- نشــرات شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة ، اعلان طرح اسهم للاكتتاب العام الفلسطيني عقد التاسيس والنظام الداخلي، كتيب التاسيس، ص ص ٢-٤ .

٤٠- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية ، عقد التأسيس مرجع سبق ذكرة،ص ص١٢-١٤.

٤١-اسليم ، احمد (١٩٩٩) ، شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) .

Available at www . jalazon .org

٤٢- نشــرات شركة الاتصالات الفلسطينية ٢٠٠٢/٨/١ شركة الاتصالات الفلسطينية تطبق نظام ادارة البيئة (الايزو ١٢٠٠٠) .

٤٣- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية ٢٠٠١/٦/٢٢ ، شركة ستاريتك الامريكية وشركة كابل اندويرلس وشركة كودتل اتفاقية الرمز الدولي المخصص لفلسطين (٩٧٠) .

٤٤- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية (٢٠٠١)، ألو فلسطين حدث العالم ، العدد الثالث ، السنة الثانية تموز ٢٠٠١ ،ص٢ .

٤٥- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية (٢٠٠١) ، الاتصالات الفلسطينية تشارك في يوم الاتصالات،١٧-٥-٢٠٠١ ،ص ١ .

Available at www.paltel. net

٤٦- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية ،التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ ،ص ٢ .

٤٧- التقرير السنوي شركة الاتصالات ،مرجع سبق ذكره ،ص ٤.

٤٨- أبــو العكر ، خالد (٢٠٠١) ، أحلام استقطاب المستثمرين الأجانب تتلاشى ، تراجع حــاد في الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية ، شبكة الإنترنت للأعلام العربي ، القدس – أيلول ٢٠٠١ ،ص ٤ .

Available at www.amin.org

٤٩- الهيئة العامة للاستعلامات ،خدمات الكهرباء ،مركز المعلومات الوطني الفلسطين،ص١.

Available at www.palestinedata .info

٥٠- الهيئة العامة للاستعلامات، خدمات الكهرباء مرجع سبق ذكره ،ص٢ .

٥١- دائــرة الإحصـــاء المركـــزي الفلســطيني (٢٠٠٠) ،استهلاك الطاقة في الأراضي الفلســطينية ، التقرير السنوي ١٩٩٩ ، النتائج الأساسية كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٠ ،ص ص ١٧-٢٠.

٥٢- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٠)، واقع الطاقة في الأراضي الفلسطينية ، دائرة المصادر الطبيعة قسم الإحصاء ، آب ٢٠٠٠ .

٥٣- الهيئة العامة للاستعلامات ، شركة الكهرباء التأسيس ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ،ص١.

Available at www . Palestinedata .info

٥٤- جريدة الشرق الأوسط (٢٠٠١) ، فلسطينيو غزة يفتقدون الكهرباء في ليلهم الطويل ، الأخبار ٢ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١،ص١-٢ .

Available at www. Asharqalawst.com

٥٥- الصـــفحة الالكترونـــية للشركة العربية الفلسطينية للاستثمار المحدودة (أبيك)،شركة كهرباء فلسطين، شركة اخرى ذات علاقة، ص١.

Available at www . apic- pal . com

٥٦- جريدة الشرق الأوسط ،فلسطينيو غزة يفتقدون الكهرباء في ليليهم الطويل ، مرجع سبق ذكرى ، ص ١ .

٥٧- الهيئة العامة للاستعلامات ، شركة غزة لتوليد الطاقة ، هيكل تمويل المشروع ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ص ص ١-٢.

Available at www. Palestinedata.info

٥٨- الهيئة العامة للاستعلامات ،شركة الكهرباء ، التأسيس ، مرجع سبق ذكره ، ص١ .

٥٩- الهيئة العامة للاستعلامات ، هيكل تمويل المشروع ،مرجع سبق ذكره ، ص١ .

٦٠- الهيــئة العامـــة للاستعلامات ، البنية التحتية للكهرباء في فلسطين ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،ص١. Available at www.palestinedata. Info

٦١- مديــر سلطة الطاقة طولكرم (٢٠٠٢) ، مقابلة شخصية ، الاثنين ، ٢٠٠٢/١/١٤ ، عنبتا : فلسطين.

٦٢- الهيئة العامة للاستعلامات ، البنوك والمؤسسات المالية سوق فلسطين للأوراق المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، ص ١.
Available at www . pnic . gov .ps

٦٣- جـــريدة الدستور (١٩٩٩) ، مدير عام سوق فلسطين للاوراق المالية يتحدث للدستور الاقتصــــادي ، العــدد ١٣٩٠ ، الســـنة الثالثة والثلاثون ، الخميس ٢٩ نيسان ١٩٩٩عمان : الأردن ، ص ٣.
Available at www.addustour.com

٦٤- الهيــئة العامـــة للاســـتعلامات ، البـــنوك والمؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٥-٦ .

٦٥- جـــريدة البـــيان (٢٠٠٠) ، فلســطين للأوراق المالية رابع سوق عربي ينظم لاتحاد البورصات العالمية ،الأحد ٣سبتمبر ٢٠٠٠ دبي :دولة الإمارات العربية المتحدة،ص١-٣ .
Available at www.albayan .co.ae

٦٦- بشكشـــي ، حســـين (٢٠٠١)، اقتصاد أسواق المال العربية الواقع والمأمول ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٤ حزيران ٢٠٠١ ،ص ص ١-٢ .

٦٧- جريدة الدستور ،العدد ١٣٩٠ ،مرجع سبق ذكره، ص ٤ .

٦٨- جريدة البيان (٢٠٠٢) ، البورصة الفلسطينية تعاود نشاطها، الثلاثاء ٧ مايو ٢٠٠٢ ، دبي : دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ص ١-٢.
Available at www.albayan .co.ae

٦٩- مركز بخيث للاستثمارات المالية (٢٠٠٠)، تقرير أسواق الأسهم العربية الأسبوعي ، الطبعة الأولى ، الاثنين ٢٠٠٠/١/٢١ الرياض : السعودية ، ص ١-٢.

٧٠- وزارة الصـــناعة (٢٠٠٢) ، تقريـــر خسائر الصناعة ٢٨ سبتمبر – ٢٠٠٠ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٢ ،ص ١.

Available at www.industry .gov.ps

٧١-الهيـــئة العامـــة للاســـتعلامات ، المناطق والمدن الصناعية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : فلسطين ،ص ٢ .

Available at www.pnic .gov.ps

٧٢- وزارة الصناعة ، المشروعات الصناعية المدعومة من قبل المجموعة المانحة الدولية ، ص ص ١-٦.

.Available at www . Industry . gov .ps

٧٣- د. مكحول ، باسم (١٩٩٩) ، المناطق الصناعية الفلسطينية ودروها المتوقع في التشغيل ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ص ٦.

.Available at www.industry .gov.ps

٧٤- د. مكحول ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١-٦ .

٧٥- د. مكحول ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ١-٦.

٧٦- وزارة الصناعة ، مؤسسة المواصفات ، إطار مؤسساتي قوي، ص ص١-٥ .

.Available at www.industry .gov.ps

٧٧-الهيـــئة العامـــة للاســـتعلامات ، المناطق والمدن الصناعية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : فلسطين ،ص١٠.

Available at www.pnic .gov.ps

٧٨- الموســوعة البيئـــية الفلســطينية (١٩٩٧) ، المعـــالم البيئية في فلسطين استخدامات الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الفصل الرابع ، المجلد الأول، ص ٥ .

٧٩- وزارة الصــناعة ، المشروعات الصناعية المدعومة من قبل المجموعة المانحة الدولية ،ص ص ١-٦.
Available at www . industry . gov. ps

٨٠- الهيئة العامة للاستعلامات، المناطق والمدن الصناعية ،مرجع سبق ذكره ، ص ٥.

٨١- الهيــئة العامــة للاســتعلامات ،الموانئ الجوية والبحرية والبرية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ،ص ١.

Available at www . palestinedata. Info

٨٢-الهيئة العامة للاستعلامات ،الموانئ الجوية والبحرية والبرية ، مرجع سبق ذكره ،ص ١.

٨٣- الدريملــي ، ســمر : حسان ، مها (١٩٩٨) الاسطول الجوي بانتظار اربع طائرات جديدة مطار غزة الدولي، ص ص ٣-٤
Available at www . alresala. net

٨٤- موقع الكتروني ، القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، ص ص ١-٤.
Available at www.mezan.org

٨٥- الاسطول الجوي بانتظار ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ١-٢ .

٨٦- الاسطول الجوي بانتظار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢-٣.

٨٧- معهد الحقوق (١٩٩٩) ، قرار رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ بشأن ادارة مطار غزة الدولي ، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين – جامعة بير زيت : فلسطين، ص١ .

٨٨- اسلام اون لاين نت ، ميناء غزة ، وثائق وبيانات، ص١.
Available at www.islam-online.net

٨٩- الهيــئة العامــة للاستعلامات ، الموانئ الجوية والبحرية والبرية،مشروع ميناء غزة ، مرجع سبق ذكره ، ص٢.
٩٠- جريدة البيان (٢٠٠٠)، بدء العمل في أول ميناء بحري فلسطيني على ساحل غزة د. شعث : منطقة التجارة الحرة . بجوار الميناء لتنشيط الاستثمارات ، ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ، دبي : دولة الامارات العربية المتحدة ، ص٤.

٩١- جريدة البيان (٢٠٠٠)، بدء العمل في انشاء ميناء غزة السلطة ترفض أي تواجد امني اسرائيلي ، الاثنين ١٤ اغسطس ٢٠٠٠ ، دبي : دولة الامارات العربية المتحدة ،ص١ .

٩٢- جريدة البيان (٢٠٠٠)، بدء العمل في أول ميناء بحري فلسطيني على ساحل غزة د. شعث : منطقة التجارة الحرة . بجوار الميناء لتنشيط الاستثمارات ، ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ، دبي : دولة الامارات العربية المتحدة ،ص٣.

٩٣- جريدة البيان (٢٠٠٠) ، بدء العمل في أول ميناء بحري ، مرجع سبق ذكره ،ص٤ .

٩٤- جريدة البيان (٢٠٠٠)،بدء العمل في انشاء ميناء غزة،مرجع سبق ذكره،ص ص١-٣.

٩٥- الهيئة العامة للاستعلامات، الموانئ الجوية والبحرية والبرية ؛مرجع سبق ذكره،ص٥ .

٩٦- جريدة البيان (٢٠٠٠)، بدء العمل في أول ميناء بحري ،مرجع سبق ذكره ،ص٤ .

٩٧- الهيئة العامة للاستعلامات ، القوانين والتشريعات المتعلقة في المياة، قانون المياه في فلسطين مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، فلسطين ، ص١.

Available at www.pnic.gov.ps

٩٨- الهيئة العامة للاستعلامات ، المياة والمصادر الطبيعية، الموازنة المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فلسطين ،ص١ .

Available at www.pnic.gov.ps

٩٩- الهيئة العامة للاستعلامات ، إستهلاك الماء في فلسطين،مركز المعلومات الفلسطيني، ص ص١-٦ .

Available at www.pnic.gov.ps

١٠٠- الهيئة العامة للاستعلامات ، الموازنة المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، فلسطين مرجع سبق ذكره، ص١ .

١٠١- الهيئة العامة للاستعلامات ، استهلاك الماء في فلسطين مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، مرجع سابق سبق ذكره ،ص ١.

١٠٢- الهيئة العامة للاستعلامات ،الاتفاقية الاسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة،القوانين والتشريعات المتعلقة في المياة،مركز المعلومات الفلسطيني، ص١.

Available at www.pnic.go.ps

١٠٣-الهيـــئة العامة للاستعلامات ،الأطماع الإسرائيلية للمياه العربية خارج الحدود ،المركز الوطني الفلسطيني :فلسطين، ص ١.
Available at www.pnic.gov.ps

١٠٤-بلدية عنبتا (١٩٩٩)، تعرفة المياه المعدلة ، ١٩٩٩/٩/٢٣ ،ص ص١-٥.

١٠٥- الهيـئة العامــة للاستعلامات ، المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه ، المركز الوطني الفلسطيني ، فلسطين، ص ص١-٥.
Available at www.pnic.gov.ps

١٠٦- د.الشعيبي،عزمي واخرين(٢٠٠٢).خصخصة المنشات التجارية ،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (١٩)،نابلس:فلسطين ،ص ص١٠-١١ .

١٠٧- جريدة الايام (٢٠٠٣).فياض يعلن التفاصيل الكاملة والدقيقية لاستثمارات السلطة الفلسطينية ، السبت ٢٠٠٣/٣/١،العدد ٢٥٥٠ السنة الثانية ، ص١١ .

١٠٨- وزارة المالية(٢٠٠٣)،الشركات المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني،رام الله :فلسطين.
Available at www.mof.gov.ps

١٠٩- وزارة المالية(٢٠٠٣) ، مرجع سبق ذكره .

١١٠- وزارة المالية(٢٠٠٣) ، مرجع سبق ذكره .

١١١- د.ابــو الــرب ،محمود(١٩٩٨).أفاق صناعة الاسمنت في فلسطين ، مركز البحوث والدراســات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (١٠) نابلس :فلسطين ، ص ص ١٥-١٦ .

١١٢- د.مكحول،باســم(١٩٩٧).تجــارة الاسمنت في فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (٨) نابلس :فلسطين، ص ٢٤ .

١١٣- د.ابو الرب ،محمود(٢٠٠٠).قطاع البترول ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (٢١) نابلس :فلسطين ، ص ص ١-١١ .

١١٤- زاهـــي التميمـــي (٢٠٠٣). مقابلة شخصية ، نقيب محطات المحروقات في فلسطين الاثنين ٧-٧-٢٠٠٣ ،نابلس:فلسطين .

١١٥- د.الشعيبي،عزمي واخرين(٢٠٠٢).مرجع سبق ذكره،ص ص ٨-١٣.

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع العربية:

أ- <u>الكتب</u>

١- الحناوي ، محمد صالح (١٩٩٨) ، الخصخصة رؤية شخصية ، كلية التجارة : جامعة الإسكندرية ،جمهورية مصر العربية.

٢- الابــرش ، محمد رياض ، د. مرزوق ، نبيل (١٩٩٩) ،الخصخصة آفاقها وابعادها ، دار الفكر دمشق – سوريا.

٣-ســافس ، ي. س (١٩٨٩)، التخاصـــية المفتاح لحكومة افضل، ترجمة سارة ابو الرب، مركز الكتب الأردني ، عمان : الأردن ،.

٤- قاسم ، منى (١٩٩٧)،الاصلاح الاقتصادي في مصر دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة .

٥- ماهر ، احمد (١٩٩٧)، دليل المدير في الخصخصة، منشورات مركز التنمية الإدارية – الإسكندرية ، جامعة الإسكندرية.

٦-د. منصـــور ، حمادة فريد (١٩٩٨) ، مقدمة في اقتصاديات النقل جامعة الإسكندرية كلية التجارة ، مركز الإسكندرية للكتب ، الإسكندرية .

ب- <u>الدوريات والأبحاث والمواقع الإلكترونية</u>

١-أبو العكر ، خالد (٢٠٠١) ، أحلام استقطاب المستثمرين الأجانب تتلاشى ، تراجع حاد في الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية ، شبكة الإنترنت للأعلام العربي ، القدس – أيلول ٢٠٠١.

Available at <u>www.amin.org</u>

٢- ابــو الــرب ،محمــود(١٩٩٨)،أفــاق صـــناعة الاسمنت في فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (١٠) نابلس :فلسطين .

٣- ابــو الــرب ،محمود(٢٠٠٠)،قطاع البترول ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (٢١) نابلس :فلسطين .

٤- اشـــتية ،محمـــد (١٩٩٩)، الاقتصـــاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ،الخصخصة في عجلة الاقتصاد الفلسطيني ،المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار):فلسطين.

٥- الشـــعيبي،عزمي واخريـــن(٢٠٠٢)،خصخصـــة المنشـــات التجارية ،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (١٩)،نابلس:فلسطين ،ص ص١٠-١١ .

٦-الجندي ، جدى (٢٠٠١)، مصر تعتزم تخصيص ١٠ شركات جديدة نهاية العام الحالي ، جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠١/٤/٧

Available at www.ASHARQALAWSAT.COM

٧-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(٢٠٠٠) ، الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي ، دورة كانون اول/ ديسمبر ٢٠٠٠ .

٨-الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (٢٠٠٠) ،مسح القوى العاملة الفلسطينية ، النتائج الاساسية الفصل الثالث ، دورة/ تموز- أيلول ٢٠٠٠.

٩-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٠) ،واقع الطاقة في الأراضي الفلسطينية ، دائرة المصادر الطبيعة قسم الإحصاء ، آب ٢٠٠٠ .

١٠-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٠) ، مسح القوى العاملة النتائج الاساسية ، دوره/ تموز - أيلول ٢٠٠٠ .

١١-د. الســقا، محمـــد طـــه (١٩٩٧) تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٥ ، عدد ٢.

١٢- الدريملـــي ، ســـمر : حسان ، مها (١٩٩٨) الأسطول الجوي بانتظار أربع طائرات جديدة مطار غزة الدولي ص،١-٢.

Available at www.alresal.net

١٣-الصـــفحة الإلكترونـــية للشـــركة العربية الفلسطينية للاستثمار المحدودة (أبيك)،شركة كهرباء فلسطين، شركة أخرى ذات علاقة. Available at www . apic- pal . com

١٤-الصـــفدي ،فـــلاح (٢٠٠١) ، فلســـطين ..... خسائر تعدت ٢٦٠مليار دولار الجيل للصحافة.

Available at www.islam-online.net

١٥- العقاد ، مدحت محمد (١٩٩١)، مشاكل التحويل الى القطاع الخاص في الدول النامية دراسة للسياسات والتجارب ، المجلة العلمية كلية الادارة والاقتصاد العدد الثاني.

١٦-الرفاعي، أحمد حسين (١٩٩٧) ، أزمة المديونية الأردنية وبرامج التصحيح الاقتصادية أومجلة البحوث الاقتصادية العربية ؛العدد السابع.

١٧- الفـــاعوري، رفعـــت (١٩٩٤)، اتجاهـــات موظفـــي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في اقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية واثرها في استغلال الوقت ، مجلة الأدراة العامة ،المجلد الرابع والثلاثون ،العدد الاول.

١٨- اليوســـف، خلـــيفة يوســـف (١٩٩٧) ، افاق التخصصية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٥ ، العدد ٤ .

١٩- المراقب الاجتماعي (١٩٩٨) ، أرقام ذات دلالات تستوجب اهتمام الجهات المعنية ، إحصائيات ١٩٩٨ ، معهد ماس للدراسات الاقتصادية رام الله : فلسطين.

Available at www.qudsway.com

٢٠- المؤتمر الدولي للتشغيل (١٩٩٨) ،.نحو إستراتيجية وطنية للتشغيل في فلسطين ،١٣/٥/١٩٩٨ رام الله: فلسطين، .

Available at www.pna.org

٢١- الموســـوعة البيئـــية الفلســـطينية (١٩٩٧) ، المعـــالم البيئية في فلسطين استخدامات الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الفصل الرابع ، المجلد الأول .

٢٢-الـــناطور، وفـــيق (١٩٩٩) ، سياسات التشغيل وتنظيم سو العمل في فلسطين ، مدير دائرة التخطيط والبحوث ، وزارة العمل : فلسطين.

Available at www.pna.org

٢٣-الهيئة العامة للاستعلامات، استهلاك الماء في فلسطين،مركز المعلومات الفلسطيني.

Available at www.pnic.com

٢٤- الهيـــئة العامـــة للاستعلامات ، البنية التحتية للكهرباء في فلسطين ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www.palestinedata.info

٢٥-الهيـــئة العامة للاستعلامات ، البنوك والمؤسسات المالية سوق فلسطين للأوراق المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. **Available at www . pnic . gov .ps**

٢٦- الهيـــئة العامة للاستعلامات ، خدمات الكهرباء ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www.palestinedata.info

٢٧- الهيـــئة العامـــة للاســـتعلامات ، شركة الكهرباء التأسيس ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www . Palestinedata .info

٢٨- الهيئة العامة للاستعلامات ، شركة غزة لتوليد الطاقة ، هيكل تمويل المشروع ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. **Available at www. Palestinedata.info**

٢٩- الهيئة العامة للاستعلامات ، المناطق والمدن الصناعية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : فلسطين. **Available atwww.pnic.gov.ps**

٣٠-الهيــئة العامــة للاستعلامات ،الاتفاقية الاسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة،القوانين والتشريعات المتعلقة بالمياه ،مركز المعلومات الفلسطيني.

Available at www.pnic.gov.ps

٣١-الهيــئة العامة للاستعلامات ،الأطماع الإسرائيلية للمياه العربية خارج الحدود،ا،المركز الوطني الفلسطيني :فلسطين.

Available at www.pnic.gov.ps

٣٢-الهيئة العامة للاستعلامات ، الموازنة المائية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، فلسطين.

Available at www.pnic.gov.ps

٣٣- الهيــئة العامــة للاســتعلامات ، المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه ، المركز الوطني الفلسطيني ، فلسطين.

Available atwww.pnic.com

٣٤- الهيــئة العامــة للاســتعلامات ، المــياة والمصادر الطبيعية، الموازنة المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فلسطين .

Available at www.pnic.gov.ps

٣٥- الهيئة العامة للاستعلامات ، القوانين والتشريعات المتعلقة في المياة، قانون المياه في فلسطين مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، فلسطين.

Available at www.pnic.gov.ps

٣٦- الهيــئة العامــة للاســتعلامات ،الموانئ الجوية والبحرية والبرية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www . palestinedata. Info

٣٧-الهيئة العامة للاستعلام(١٩٩٧)، مسيرة عملية الخصخصة، مصراوي نيوز ١٩-٩-١٩٩٧.جمهورية مصر العربية.

٣٨-الهيئة العامة للاستعلام (١٩٩٧)، صندوق النقد يؤكد نجاح الاصلاح الاقتصادي المصري وتجاوزه كل التوقعات،جمهورية مصر العربية .

٣٩-الهيــئة العامة للاستعلامات (٢٠٠٠) ، قراءة احصائية لواقع الاقتصاد الفلسطيني من عام ١٩٩٤ حتى العام ٢٠٠٠ ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www.pnic.gov.ps.

٤٠-بشكشي ، حسين (٢٠٠١)، اقتصاد أسواق المال العربية الواقع والمأمول ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٤ حزيران ٢٠٠١.

٤١ بشير ، محمد (٢٠٠١)، اتجاهات ودروس الخصخصة، موقع الإسلام الاقتصادي ، ماليزيا، جامعة البترا ٢٠٠١/٢/١٥ .

Available at www.islam-online.net

٤٢- بن حبتور ، عبد العزيز سالم (١٩٩٨) ادارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي دراسة مقارنة ، جامعة عدن اليمين ص٤٢ .
٤٣-بيضون ، أمين ديسمبر (١٩٩٨) ، تطوير البنية التحتية والتشغيل في فلسطين ، برنامج التشغيل الفلسطيني – منظمة العمل الدولية ،.
٤٤-تقرير مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة (١٩٩٨)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الأراضي الفلسطينية ، ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٨.
٤٥-جريدة البيان (٢٠٠٢) ، البورصة الفلسطينية تعاود نشاطها، الثلاثاء ٧ مايو ٢٠٠٢ ، دبي : دولة الإمارات العربية المتحدة.
Available at www.albayan .co.ae
٤٦-جريدة البيان (٢٠٠١) ،الاقتصاد الاردني بين معانات الاردنيين وتطمينات المسؤولين الأحد ١١ فبرايردبي: الامارات .
Available at www.albayan .co.ae.
٤٧-جريدة البيان (٢٠٠٠)، بدء العمل في انشاء ميناء غزة السلطة ترفض أي تواجد امني اسرائيلي ، الاثنين ١٤ اغسطس ٢٠٠٠ ، دبي : دولة الإمارات العربية المتحدة .
٤٨-جريدة البيان (٢٠٠٠)، بدء العمل في أول ميناء بحري فلسطين على ساحل غزة د. شعث : منطقة التجارة الحرة . بجوار الميناء لتنشيط الاستثمارات ، ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ، دبي : دولة الامارات العربية المتحدة.
٤٩-جريدة البيان (٢٠٠٠) ، فلسطين للأوراق المالية رابع سوق عربي ينظم لاتحاد البور صات العالمية ،الأحد ٣ سبتمبر ٢٠٠٠ دبي : دولة الإمارات العربية المتحدة.
Available at www.albayan .co.ae
٥٠- جريدة الايام (٢٠٠٣).فياض يعلن التفاصيل الكاملة والدقيقة لاستثمارات السلطة الفلسطينية ، السبت ٢٠٠٣/٣/١،العدد ٢٥٥٠ السنة الثانية ، ص١١ .
٥١-جريدة الشرق الأوسط (٢٠٠١) ، فلسطينيون غزة يفتقدون الكهرباء في ليلهم الطويل ، الأخبار ٢ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ .
Available at www. Asharqalawst.com
٥٢-جريدة الدستور (١٩٩٩) ، مدير عام سوق فلسطين للاوراق المالية للاوراق المالية يتحدث للدستور الاقتصادي ، العدد ١٣٩٠ ، السنة الثالثة والثلاثون ، الخميس ٢٩ نيسان ١٩٩٩عمان : الأردن.
Available at www.addustour.com.

٥٣-دائـــرة الإحصـــاء المركـــزي الفلســـطيني (٢٠٠٠)، اســـتهلاك الطاقة في الأراضي الفلسطينية ، التقرير السنوي ١٩٩٩ ، النتائج الأساسية كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٠.
٥٤-دائــرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (١٩٩٨) ، النتائج النهائية للتعداد العام للمنشآت في الأراضي الفلسطينية ، كانون أول / ديسمبر ١٩٩٨ .
٥٥-سلطة النقد الفلسطينية (٢٠٠٠) ، التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال العام ٢٠٠٠ ، التقرير السنوي الفصل الأول .
٥٦-ســلطة الــنقد الفلسطينية (١٩٩٧) ، ميزان المدفوعات الفلسطيني ، التقرير السنوي الثالث ، الفصل السابع ١٩٩٧ .
٥٧-عــبد السلام ، فادي (١٩٩٩) ،الإصلاحات الاقتصادية والسياسات نحو الخصخصة في الــبلدان العربــية : بحــوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ،.
٥٨- عــبدللة ،سمير واخرين (١٩٩٤)،الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية،مركز الــبحوث والدراســات الفلســطينية ،الدائــرة الاقتصــادية ،تشــرين ثاني (نوفمبر)١٩٩٤ ،نابلس:فلسطين.
٥٩-عــلاء الديــن، فــؤاد (١٩٩٣)، التخصيص ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد الحادي والثمانون ، تشرين كانون أول.
٦٠- . علــي عبد العزيز ، سلمان (١٩٩٧)، برنامج الخصخصة قضايا التحول الاقتصاد السوق في مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، القاهرة :مصر .
٦١-قــناة الجزيــرة ، (٢٠٠٢)، اثــار الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني و الاسرائيلي ، برنامج الأسبوع السياسي، الجمعة ٢٠٠٢/٨/٩ .
٦٢-مركز بخيث للاستثمارات المالية (٢٠٠٠)، تقرير أسواق الأسهم العربية الأسبوعي ، الطبعة الأولى ، الاثنين ٢٠٠٠/١/٢١ الرياض : السعودية.
٦٣-معهد الحقوق (١٩٩٩) ، قرار . رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ بشأن ادارة مطار غزة الدولي ، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين – جامعة بير زيت : فلسطين .
٦٤-مكي حسن (٢٠٠٠)، شركة الطيران الاردنية على طريق الخصخصة بالكامل ، جريدة الشرق الأوسط الاثنين ٢٠٠٠/٢/١٩ . عمان.
Available at www.middle-east-online.com
٦٥- . مكحول ، باسم (١٩٩٩) ، المناطق الصناعية الفلسطينية ودروها المتوقع في التشغيل ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
.Available at www.industry .gov.ps

٦٦-: مكحول،باسـم(١٩٩٧).تجـارة الاسـمنت فـي فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (٨) نابلس :فلسطين .

٦٧-د. ملحـيس ، غانـيه (١٩٩٨) القطـاع العام الفلسطيني واقعة ومشكلاته آفاقه ونموه ومتطلبات إصلاحه ، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية ، رام الله : فلسطين.
Available at www.pna.org

٦٨-موسى ، نائل (٢٠٠١)، الخصخصة تفاحة الأغنياء حنظلة الفقراء، إسلام اون لاين نت.
Available at www.islam-online.net

٦٩-موقع اربيا الالكتروني (٢٠٠١)، تونس تنوى خصخصة ٤١ مؤسسة حكومية،فبراير ٢٠٠١/٢٧تمام الساعة ١,٢٢م .
Available at www.arabia.com

٧٠-موقع إلكتروني ،الاستثمار الأجنبي والخصخصة .
Available at www.jsc.gov.jo

٧١-موقع أريبا الإلكتروني روتيرز (٢٠٠٢) ،تونس تتجه الى خصخصة ٦ ٢ شركة خلال العام الحالي
Available at www.arabia.com

٧٢-موقع إلكتروني ،التخاصية.
Available at WWW.MOF.GOV.JO

٧٣-موقع إلكتروني ،التخاصية في الأردن (١٩٩٩) .
Available at www.ase.com.jo

٧٤- موقع إلكتروني ،الاقتصاد في فلسطين (٢٠٠١)، **الصفحة الاقتصادية.**
Available at www.fateh.net

٧٥- موقع اسلام اون لاين نت الالكتروني ، ميناء غزة ، وثائق وبيانات .
Available at www.islam-oneline.net

٧٦-موقع الكتروني ،التنمية الاقتصادية الفلسطينية تجربة حديثة واعتبارات استراتيجية.
Available at www.pan.com

٧٧- موقـع إلكترونـي.المؤسسـات العلماتـية (١٩٩٥)، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية ، الفصل الثالث .
Available at www.pcpsr.org

٧٨-موقع الكتروني ، القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.
Available at www.mezan.org

٧٩- موقع الكتروني (١٩٩٩) ، شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) .
Available at www. jalazon .org.

٨٠-مؤتمـــر الحوار الوطني للاقتصاد بين القطاعين العام الخاص(٢٠٠٠)، نتائج المؤتمر وتوصيات القطاع الخاص ، مركز التجارة الفلسطيني ، بال تريد ، ٣٠ / ٥/٢٠٠٠رام الله : فلسطين.
Available at www.industry .gov.ps

٨١- ناصر، كمال (٢٠٠١) التنمية الاقتصادية بين التأميم والخصخصة، قراءة موحدة في فكر الشهير الصدر.
Available at www.darislam.com

٨٢-نحاس، شربل (٢٠٠٠)، نتائج التخصصية الاقتصادية، وقائع ندوة التخصيص من١٣-١٤ كانون ثاني٢٠٠٠ .
Available at www.mafhoum.com

٨٣-نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية (٢٠٠١)، ألو فلسطين حدث العالم ، العدد الثالث ، السنة الثانية تموز ٢٠٠١ .

٨٤-نشـــرات شركة الاتصالات الفلسطينية (٢٠٠١) ، الاتصالات الفلسطينية تشارك في يوم الاتصالات،١٧-٥-٢٠٠١.
Available at www.paltel .net

٨٥-نشـــرات شركة الاتصالات الفلسطينية ٢٠٠٢/٨/١، شركة الاتصالات الفلسطينية تطبق نظام ادارة البيئة (الايزو ١٢٠٠٠) .

٨٦-نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية ٢٠٠١/٦/٢٢ ، شركة ستاريتك الامريكية وشركة كابل اندويرلس وشركة كودتل اتفاقية الرمز الدولي المخصص لفلسطين (٩٧٠) .

٨٧-نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة(١٩٩٥) ، اعلان طرح اسهم للاكتتاب العام الفلسطيني عقد التاسيس والنظام الداخلي، كتيب التاسيس.

٨٨-نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية ،التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠.

٨٩-وادي العطـــية، عـــبد الحســـين (١٩٩٨) ، الخصخصة **PRIVATIZATION** في البلدان النامية: إيجابيتها وسلبياتها ، مجلة العلوم ألا دارية ، المجلد٢٥، العدد١.

٩٠-وزارة الصناعة(١٩٩٦) ، مؤسسة المواصفات ، إطار مؤسساتي قوي، رام اللة :فلسطين
Available at www.industry .gov.ps

٩١-وزارة الصـــناعة(٢٠٠٠) ، المشروعات الصناعية المدعومة من قبل المجموعة المانحة الدولية ، رام اللة : فلسطين .
Available at www . Industry . gov .ps

٩٢-وزارة الصـــناعة (٢٠٠٢) ، تقريـــر خســـائر الصناعة ٢٨ سبتمبر - ٢٠٠٠ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٢،رام اللة :فلسطين .

٩٣- وزارة الاقتصاد(٢٠٠٠)، المشروعات الجديدة وحالات الإفلاس، النشرة الاقتصادية الشهرية جمهورية مصر العربية، دورة مايو ٢٠٠٠ .

Available at www.economy.gov.eg

٩٤- وزارة الإعمـال والعمال(٢٠٠٠) ،عائدات برنامج الخصخصة جدول رقم (٣٩) تطوير برنامج الخصخصة للشركات جدول (١٨)قانون ٢٠٣ لخصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع حتى ٣١/ديسمبر ٢٠٠٠.

٩٥- وزارة المالـية(٢٠٠٣)،الشـركات المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني،رام الله :فلسطين.

Available at www.mof.gov.ps

ت-المراجع غير المنشورة

١- بلدية عنبتا (١٩٩٩)، تعرفة المياه المعدلة ، ١٩٩٩/٩/٢٣.

٢- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (٢٠٠٣) ، تجميع من تقارير مختلفة الناتج المحلي الإجمالي ، بيانات غير منشورة ،دائرة خدمات الجمهور،رام اللة : فلسطين.

ث-المقابلات الميدانية

١- مديـر عام مجموعة الهيدولجين ،عبد الرحمن التميمي (٢٠٠١)، مقابلة شخصية،٦/٩/ ٢٠٠١ رام الله : فلسطين .

٢- مدير سلطة الطاقة طولكرم(٢٠٠٢)، مقابلة شخصية،الاثنين ٢٠٠٢/١/١٤،عنبتا:فلسطين.

٣- مدير التدريب شركة الاتصالات الفلسطينية(٢٠٠٢)، مقابلة شخصية،الاحد٢٠٠٢/١/٢٦ ، نابلس : فلسطين

٤- مدير العلاقات العامة سوق فلسطين للأوراق المالية (٢٠٠٣) ، مقابلة شخصية ، الثلاثاء ٢٠٠٣/٢/١٨ ، نابلس : فلسطين .

٥- مسؤول التدريب شركة الاتصالات الفلسطينية(٢٠٠٣)،مقابلة شخصية ،١٨-٢٠٠٣/٢٢ ، نابلس : فلسطين .

٦- مسؤول العلاقات العامة سلطة المياه (٢٠٠١) ، مقابلة شخصية ، ٢٠٠١/٦/٩ ، رام الله : فلسطين .

٧- نقيب محطات المحروقات في فلسطين، زاهي التميمي (٢٠٠٣)، مقابلة شخصية ، الاثنين ٢٠٠٣/٧/٧،نابلس:فلسطين

ج- <u>الرسائل الجامعية</u>

١-حواجــرة.محمد كامل(٢٠٠٠)، التخاصية دراسة التطبيقية في المؤسسات الأردنية رسالة ماجستير .الجامعة الأردنية:عمان.

٢-حمد ، هاشم جميل حمد (٢٠٠٠)، خصخصة شركات الكهرباء الاردنية (دراسة ميدانية الاتجاهات مدراء أدارتها) جامعة اليرموك : عمان .

المصادر و المراجع الأجنبية:

أ- <u>الكتب</u>

1-Abushair, Osamai (1997). Privatization and Development, University of Slfador Bratin:

2-Cowan, I (1990) . Privatization In The Developments Countries, New Yourk: Prager.

ب- <u>الدوريات والأبحاث والمواقع الإلكترونية</u>

3-Beecher, Janice- A (1998), Twenty Myths About Privatization, Government Finance Review.v.14 no3,June 1998.

4-Drostoff, Steven (1998), Calti Proposes Medicare Privatization Plan, National Under Writer (life and health financial, services, edition) v. 102 Feb.2, 98.

5-De- Custro, Julio-o; Vhlen Bruk,- Klausl (1997). Characteristics Of Privatization: Evidence From Developed, Less- developed, journal – Of- International Business Study .v. 28 n ol 97.

6-Donald- David (1998). Public Purpose and Privatized Owner Ship, Journal – of- Economic – Issues v.32 no2 June 1998.

7- Donald , Lambor (2000) ,Eyes On Reshaping The Federal Land Washington Times, April 27,2000 ,.

8-Denny- Brown, Myles (1997). Privatization and Liberalization in The Europeah Union , business- America. v. 118 July 97.

9-Executive Privatization Unit(1996), Jordan, Privatization News, vol, no.1 (may 1996).

10-Gerenzia,-julia (1999) .Establishing Sustainable Private Infrastructure In Emerging Market, Journal-of-Finance.v.5 no2 Summer 1999.

11-Kikeri, Sunita, & John, Nellis & Mary, Shirley (1992). Policy views From Country Economics Department the lesson of Experience "eight lesson From Experience", World Bank,.

12-Le Rner, Nor Man (1998) .Tele Com Privatization in Latin America: Trends in Competition and Regulation, Telecommunication v. 32 fe 98.

13- Madsent , Pirie (1998). Policy Making and Privatization. Ten lesson From Experience, Washington, D.C.

14- Matthew, Bishop & David Thomposon (1994) , Privatization in The UK Internal Organization and Prod dive Efficiency – Privatization &Economic Performance.

15-Merriden, Trevor (1999) Europeo, Privatized stars, Management – Review v.88 no6 june 1999.

16-Malley- Mike (1998). Stock Prices May Push Privatization, Hotel and Motel Management v.213 Nolla nov. 2,98.

17- Oliver, Charles (1996). Away to Really. Shrink Government, Investor's Business daily October 11,1996 .
Available at www.ncp.org

18- Peter young 8 Marry M: Shirley (1998). The lesson of Privatization and Economic reform to Day, Washington, D.C.

19- Pal, Debshis (1998), Mixed oligopoly, Privatization, and Strategic Trade policy, Southern- Economic – Journal. v. 65 no2 . oct. 98.

20-Si Ssell, Kara (1997), Industry, Renews Calls for Privatization, Chemicall Week . v. 159 nov. 12.97.

21- Timjen kin Son & An Colin Mayer (1998) . The Cost of - privatization in The UK and France, University of Oxford, Privatization &Economic Performance U.K.

An-Najah National University
College Of Higher Studies

Privatization in the Palestinian Economy
(Applied Study in the Palestinian Institution)

Prepared by
Haytham Yousef Mohammad Owideh

Supervised by
Professor Abed lfateh Abu-Shokor

This Thesis Submitted in Fulfillment of the Requiement for the Degree of Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduated Studies, at An-Najah National University ,Nablus ,Palestine .

2003

Abstract

Privatization in the Palestinian Economy
(Applied Study in the Palestinian Institutions)

Prepared by
Haytham Yousef Mohammad Owideh

Supervised by
Professor Abed lfateh Abu-Shokor

This study aimed at acquainting to the factors that push us to resort to privatization, and the required targets of it's application financially, administratively, socially and legally in the Palestinian institutions, and also acquainting to hinderances which it faces and what may be expected to face the mechanism of Privatization application in the Palestinian institutions (group of hinderances). Add to this, acquaintance to the most important positives and negations in the process of privatization at these institutions.

Privatization is applied to the Palestinian Telecommunications Company, the Palestinian Energy sector, the Palestinian securities Exchange, Palestinian cities and industrial zones, International Gaze airport and seaport water sector, Palestine Investment fund.

The study came to a result that Privatization achieves it's economical, administrative and financial targets through the increase of economical growth and general investments, and improvement of the government financial status, and productivity increase, improvement of service levels and the administrative aspect, the growth of man power; and of the financial aspect in the reduction of payments balance deficiency, and reduction of general expenditure size, and the help of granting the financial independence of the general institutions and helps it in the reduction of the general debt. Privatization does not achieve it's social targets from achieving the social welfare, reduction of unemployment averages, processing poverty problem and achieving justice in distribution.

The study reached to recommendations of which are supplying stable political legal, and economical environment characterized in the political initiative , and law mastery and protection of the individual

property, and development of securities exchanges as being considered an important control means to the institutions deed and graduation and selectivity in achieving policies of privatization application, and forming an independent corporation for Privatization that has wide authorities with experienced and independent members, and limiting positives and negations for privatization cases and processing studies and comparisons to the Arab states experiences that followed policy of Privatization in their economics.